جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: تجارة ومالية دولية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان:

واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها

دراسة حالة المنتجات الزراعية

للفترة: (2001–2014)

إعداد الطالب:

خامد مصطفى

إشراف الاستاذ:

د/ شربي محمد الامين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016.05.02

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أ.د/ عزاوي اعمر	**جامعة قاصدي مرباح– ورقلة**	**رئيسا**
د/ شربي محمد الأمين	**جامعة قاصدي مرباح– ورقلة**	**مشرفا ومقررا**
د/ بوعلام بوعمار	**جامعة قاصدي مرباح– ورقلة**	**مناقشا**
د/ بوزيد سايح	**جامعة قاصدي مرباح– ورقلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2015 – 2016

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

-روح والدي الطاهرة رحمة الله عليه.

-إلى من ساندتني بالصلوات والدعوات أمي الغالية والعزيزة.

-إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء هشام وزوجته، قدور، محمد عبد الحكيم، عيسى، أمنة وإيمان

-إلى الزوجة الغالية.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور **شربي محمد الأمين** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت لنا عونا في إتمام هذا العمل.

ملخص الدراسة

يعتبر نشاط التصدير محفز أساسي للنمو من خلال زيادة وتيرة الاستثمارات ومنه زيادة الإنتاج، الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ومن ثم رفع المستوى المعيشي للإفراد.

وقد حاولت الجزائر منذ أزمة النفط سنة 1986 الدخول في مرحلة بحث عن السبل المثلى لتنويع صادراتها لتفادي مثل تلك الصدمات، وكانت بداية الألفية الثالثة فرصة للجزائر بعد تحقيق فوائض مالية ضخمة والتي نتجت عن ارتفاع أسعار النفط للدخول في مرحلة استثمارية ضخمة مست جل القطاعات وزعت على ثلاث برامج خلال الفترة (2001-2014) من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتشجيع وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات، وكان من بين أهم القطاعات القطاع الزراعي الذي خصصت له الدولة مبالغ ضخمة باعتباره قطاع استراتيجي وبتحسنه تتحسن قطاعات أخرى ذات صلة به.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، قطاع زراعي، صادرات خارج المحروقات، صادرت القطاع الزراعي.

Abstract

Export is a key catalyst for the growth of activity by increasing the pace of investment and from the increase in production , which leads to increased national income and thus raise the standard of living of individuals.

Alegria has tried since the oil crisis of 1986 to enter into the stage of search for optimal ways to diversify their exports to avoid such shocks, It was the beginning of the third millennium opportunity to Algeria after achieving huge financial surpluses that resulted from the rise in oil prices to enter the huge investment phase touched most sectors and distributed to the three programs during the period (2001-2014) for the advancement of the national economy , encouraging and directing investments towards other sectors outside the hydrocarbon sector and it was one of the most important sectors of the agricultural sector, which the state has allocated large sums of money as a strategic sector and his recovery is improving by other relevant sectors.

Key words : economic growth , the agricultural sector, exports out of hydroarbons. The agricultural sector's exports.

قائمة المحتويات

إهداء..... III
شكر وعرفان..... IV
ملخص..... V
قائمة المحتويات..... VI
قائمة الجداول..... VI
قائمة الأشكال البيانية..... X
مقدمة عامة..... أ
الفصل الأول: أهمية التصدير عل ى النمو والتنمية الاقتصادية وواقع نشاط التصدير في الجزائر قبل الألفية الثالثة..... 01
تمهيد..... **02**
المبحث الأول: مفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية..... **03**
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي واهم النظريات المفسرة له 03
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية واهم النظريات المفسرة لها 15
المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو والتنمية الاقتصادية 22
المبحث الثاني: واقع الصادرات في الاقتصاد الجزائري..... **25**
المطلب الأول: التجارة الخارجية في الجزائر 25
المطلب الثاني: سيطرة الصادرات النفطية على أداء الميزان التجاري 32
المطلب الثالث: القطاع الريعي وأثره على الاقتصاد الوطني 34
المبحث الثالث: الإجراءات التحفيزية لتنمية الصادرات خارج المحروقات..... **37**
المطلب الأول: الإجراءات الجبائية والمالية 38
المطلب الثاني: الهيئات المرافقة لعملية التصدير 40
المطلب الثالث: اثر الإجراءات التحفيزية على هيكل الصادرات خارج المحروقات 42
خلاصة الفصل الأول..... **44**
الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الاستراتيجيات المتبعة لتنمية الصادرات خارج المحروقات..... 45
تمهيد..... 46
المبحث الأول: الاقتصاد الزراعي وضرورة التنمية الزراعية..... 47
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الزراعي 47

المطلب الثاني: سمات القطاع الزراعي في الدول النامية 51
المطلب الثالث: أهمية التنمية الزراعية.....55
المبحث الثاني: القطاع الزراعي في برامج الاستثمارات العامة (2001-2014) 58
المطلب الأول: متطلبات تنمية القطاع الزراعي 58
المطلب الثاني: لمحة عن برامج الاستثمارات العامة 61
المطلب الثالث: أهم الإجراءات المنتهجة في القطاع الزراعي 71
المبحث الثالث: عرض واقع الإنتاج والصادرات من المنتجات الزراعية (2001-2014)....76
المطلب الأول: إجراءات تكميلية لتشجيع التصدير خارج المحروقات 76
المطلب الثاني: برامج الاستثمارات العامة وأثرها على القطاع الزراعي 79
المطلب الثالث: صادرات المنتجات الزراعية للفترة (2001-2014) 98
خلاصة الفصل الثاني.....117
الفصل الثالث: واقع وأفاق التصدير في القطاع الزراعي وسبل ترقيتها 118
تمهيد.....119
المبحث الأول: القطاع الزراعي في ظل الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية العالمية 120
المطلب الأول: القطاع الزراعي والشراكة مع الاتحاد الأوروبي 120
المطلب الثاني: القطاع الزراعي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 121
المطلب الثالث: اثر الاندماج على القطاع الزراعي 122
المبحث الثاني: القدرة التنافسية للصادرات الزراعية الجزائرية للفترة (2001-2013) ...124
المطلب الأول: مؤشر القدرة على التصدير 125
المطلب الثاني: مؤشر توغل الواردات 127
المطلب الثالث: النشاط التجاري في ظل الاستخدامات والموارد.....128
المبحث الثالث: تحليل اثر صادرات القطاع الزراعي على إجمالي الناتج المحلي 131
المطلب الأول: لمحة عن تطور إجمالي الناتج المحلي 131
المطلب الثاني: تأثير صادرات القطاع الزراعي على تطور إجمالي الناتج المحلي(2001-2013).....134
خلاصة الفصل الثالث.....140
خاتمة عامة.....141
المصادر والمراجع.....145
قائمة الملاحق.....155

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	حصة المحروقات في الاقتصاد الوطني للفترة (1969–1979)	32
02	تطور صادرات المحروقات (1980–1999)	33
03	تطور الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي	59
04	تطور مساحة الأراضي الزراعية المسقية في الجزائر من(2000–2006)	60
05	تطور العمالة في قطاع الزراعة للفترة(2000–2006).	60
06	توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	63
07	تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2001–2004)	64
08	معدلات نمو حسب القطاعات الاقتصادية	65
09	توزيع المخصصات المالية للفترة (2005–2009)	67
10	تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية (2005–2009)	68
11	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2010–2014)	70
12	توزيع الغلاف المالي للقطاع الفلاحي للفترة (2001–2004)	80
13	تطور أهم المنتجات الفلاحية (2000–2004)	82
14	مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام(2000–2004)	83
15	مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة (2000–2004)	84
16	تطور الإنتاج الزراعي (2000–2004)	84
17	عدد المناصب المستحدثة في القطاع الفلاحي (2000–2004)	86
18	مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام للفترة (2005–2009)	87
19	مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام (2005–2009)	89
20	عدد مناصب الشغل المستخدمة خلال الفترة: (2005–2009)	90
21	تطور الإنتاج النباتي لفترة البرنامج التكميلي لدعم النمو	91
22	مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام (2010–2014)	93
23	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (2010–2014)	93
24	تطور معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية (2010–2014)	94

25	تطور أهم المنتجات الفلاحية خلال البرنامج الخماسي	96
26	تطور الصادرات خارج المحروقات (2001-2014)	99
27	تطور الميزان التجاري الإجمالي (2000-2014)	100
28	الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية للفترة(2001-2010)	103
29	الواردات الجزائرية من المنتجات الزراعية للفترة(2001-2010)	103
30	تصدير منتجات زراعية للفترة (2000-2011)	105
31	تصدير سلع زراعية وزراعية محولة (نباتية وحيوانية) للفترة (2000-2002)	107
32	تصدير منتجات ذات أصل حيواني للفترة (2003-2008)	108
33	تصدير سلع ذات أصل النباتي للفترة (2003-2008)	109
34	تصدير منتجات الغابات (2003-2008)	110
35	صادرات السلع الزراعية المحولة (حيوانية، نباتية وغابية) للفترة (2009-2013)	110
36	تطور نسبة التصدير الإجمالي للجزائر(2001-2013)	112
37	متوسط حصة التصدير الإجمالي(%) للفترة: (2001-2013)	112
38	حصة العملاء الرئسيين من المنتجات الفلاحية أو الموجهة للقطاع الفلاحي(2001-2008)	113
39	متوسط حصة العملاء (%) للفترة (2001-2008)	114
40	حصة العملاء الرئيسيين من الصادرات خارج قطاع المحروقات (2009-2013)	115
41	مؤشر القدرة على التصدير حسب القطاعات (2001-2013)	125
42	مؤشر التوغل حسب القطاعات (2001-2013)	127
43	تطور نسبة الواردات بالنسبة للموارد (2001-2013)	128
44	تطور نسبة الصادرات بالنسبة للاستخدامات (2001-2013)	130
45	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2014)	132
46	تطور الصادرات خارج المحروقات، صادرات القطاع الفلاحي والناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2013)	135

قائمة الأشكال البيانية والمخططات

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2004)	64
02	معدلات نمو حسب القطاعات الاقتصادية	65
03	تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية (2005-2009)	68
04	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2010-2014)	71
05	توزيع الغلاف المالي للقطاع الفلاحي للفترة (2001-2004)	81
06	مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام (2000-2004)	83
07	تطور الإنتاج الزراعي:(2000-2004)	85
08	عدد المناصب المستحدثة في القطاع الفلاحي (2000-2004)	86
09	مساهمة القطاع الفلاحي في الانتاج الداخلي الخام للفترة (2005-2009)	88
10	عدد مناصب الشغل المستخدمة خلال الفترة: (2005-2009)	90
11	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (2010-2014)	94
12	تطور معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية (2010-2014)	95
13	تطور وضعية الصادرات والواردات للفترة (2000-2014)	101
14	تطور معدل التغطية للفترة (2000-2014)	101
15	تطور نسبة الصادرات والواردات الزراعية للفترة (2002-2010)	104
16	تصدير منتجات زراعية للفترة:(2000-2011)	106
17	متوسط حصة التصدير الإجمالي(%) للفترة: (2001-2013)	113
18	متوسط حصة العملاء (%) للفترة (2001-2008)	114
19	مؤشر القدرة على التصدير حسب القطاعات (2001-2013)	126
20	مؤشر التوغل حسب القطاعات (2001-2013)	127
21	تطور نسبة الواردات بالنسبة للموارد (2001-2013)	129
22	تطور نسبة الصادرات بالنسبة للاستخدامات (2001-2013)	130
23	تطور نسبة الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات والفلاحة (2001-2014)	133
24	تطور الصادرات خارج المحروقات، صادرات القطاع الفلاحي والناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2013)	135

25	تأثير الصادرات خارج قطاع المحروقات (باستثناء الفلاحة) على تطور إجمالي الناتج المحلي للفترة: (2001-2013)	136
26	تطور صادرات القطاع الفلاحي والصيد البحري للفترة: (2001-2013	137
27	تطور إجمالي الصادرات خارج المحروقات للفترة: (2001-2013)	138

مقدمة عامة

أ- تمهيد:

كانت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية التسعينات تهدف إلى إعادة هيكلة بنية الاقتصاد الكلي، وبالرغم من الجهود الإصلاحية المبذولة إلا أنها لم تستطع تحرير الاقتصاد الجزائري من هيمنة قطاع المحروقات عليه، فقد كان هذا الأخير المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير النفطية خاصة القطاع الزراعي والصناعي من جهة ومن جهة أخرى إلى وتيرة النمو التي سجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات نتيجة الطلب العالمي المتزايد على النفط.

ولما كانت الاقتصاديات الريعية تواجه عدة صعوبات من أجل تحقيق عملية تنمية مستدامة وذلك بالرغم من توافرها على موارد مالية كبيرة نتيجة تصديرها لمواردها الطبيعية بشكلها الخام أو الشبه الخام، بسبب الآثار الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة لهذا النوع من الاقتصاديات، لكون هذه الثروات موارد غير متجددة، إضافة إلى أن عملية إنتاجها وبيعها وتحديد أسعارها تتم وفق بروتوكولات دولية، هذا ما أدى إلى تذبذب مدا خيله ا وجعلها في حكم الاقتصاديات الهشة والتي تتسم بسرعة التأثر بالأزمات الخارجية بسبب انخفاض أسعار هذه الموارد أو انخفاض الطلب عليها مما يؤكد تبعية مثل هذه الاقتصاديات إلى الخارج وهو حال الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي لكون نحو 97% من صادراته من قطاع ريعي.

ولهذا كان لزاما على الجزائر كبلد يعتمد على تمويل برامجه التنموية من رأسمال غير متجدد ناتج عن موارد غير متجددة أن يتبع إستراتيجية اقتصادية تكون على المدى الطويل تقوم على أساس الاستثمار في الرأسمال المتجدد من اجل تعويض الانخفاض الطارئ أو المفاجئ الذي قد يحدث في قيمة هذه الموارد مستقبلا .

ولقد تبنت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة مجموعة من البرامج الاستثمارية التنموية والتي امتدت فترتها من 2001 إلى 2014 قسمت إلى ثلاث برامج عرف البرنامج الأول منها ببرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي كان من 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي امتد من 2005-2009 وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي (البرنامج الخماسي) والذي امتد من 2010 -2014، وهذا محاولة منها لإعادة بعث حركية الاقتصاد الوطني من خلال تسطير مجموعة من الأهداف أهمها الاستثمار في قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات وتنمية وتنويع صادراتها .

وحتى يتسنى لنا تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات فلا بد من صياغة وتفعيل استراتيجيات ملائمة تعمل على تنويع الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات وفق معايير الجودة

العالمية، ومن بين أهم القطاعات الواجب الاهتمام بها بهدف تنمية وترقية صادرات غير نفطية هي القطاع الزراعي .

فيعتبر القطاع الزراعي (الفلاحي) أحد أهم القطاعات المنتجة في اقتصاديات بلدان العالم، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى وبالرغم من المقدرات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الزراعي في الجزائر، إلا أنه يبقى عاجزا عن تغطية السوق الوطني، وتتعدى خطورة الأمر في ذلك إلى تسجيل الجزائر إلى تبعية كبيرة للخارج في المجال الغذائي ومن ثم فإن إسهام هذا القطاع في العملية التصديرية خارج القطاع النفطي يبقى بعيد المنال في ظل الإهمال الذي يعيشه هذا القطاع، ويرجع هذا بالأساس إلى انتهاج الجزائر إلى سياسة الصناعات المصنعة على حساب القطاع الزراعي وهو ما أثر على تطور هذا القطاع الحساس فحتى الميزات النسبية التي كانت في المجال الزراعي على غرار الأراضي الصالحة للزراعة، الثروة المائية واليد العاملة لم يتم استغلالها والاستفادة منها بشكل امثل وبناء على ما سبق سيتم طرح الإشكالية الرئيسية بالشكل التالي:

ب- الإشكالية الرئيسية:

في ظل الأهمية الكبيرة التي يلعبها القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصاد ومن خلاله في القطاعات الأخرى، ومن منطلق الارتباط الوثيق للنمو الاقتصادي بالصادرات نطرح الإشكالية:

إلى أي مدى تسهم صادرات القطاع الزراعي في تحقيق نمو اقتصادي في الجزائر؟ وما هي السبل الضرورية لتنميتها وتطويرها ؟

وينبثق من الإشكالية الرئيسية الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي ؟
- فيما تتمثل أهمية الاستراتيجيات المتبعة لتنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر؟
- هل واقع القطاع الزراعي (الفلاحي) في الجزائر يسمح بتنمية الصادرات من المنتجات الزراعية ؟
- كيف تساهم صادرات القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

وكإجابة مؤقتة على الإشكاليات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

ت- فرضيات البحث:

- إن زيادة حجم الصادرات يعني زيادة حجم الإنتاج مما يؤدي إلى تحسن الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج وبالتالي يكون هناك تأثير ايجابي على الدخل الوطني الذي يقود إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

– تأتي أهمية الاستراتيجيات المتبعة لتنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال أهدافها الأساسية والمتمثلة في التقليل من مستوى الاعتماد على القطاع الريعي والتوجه نحو الاهتمام بشكل اكبر بقطاعات إنتاجية أخرى.

– إن شروط النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر متوفرة لتجاوز مرحلة التبعية الخارجية والتوجه نحو توسيع نشاط التصدير في هذا القطاع على المدى البعيد.

– من منطلق الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي والتوسع في الصادرات فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول النامية كالجزائر يتطلب التوجه في البداية نحو القطاع الأيسر شروط ومتطلبات لتنمية هذه الصادرات ويعتبر القطاع الزراعي من أبرز القطاعات التي تتوفر على هذه الخصوصيات.

ث– مبررات اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

منذ الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر مع بداية التسعينات واستراتيجيات الإنعاش والنمو الاقتصادي مع مطلع الألفية الثالثة إلا أن هيمنة قطاع النفط لازالت واضحة وتسيطر على عملية النمو والتنمية بشكل كبير ويرجع هذا إلى أن الجزائر انتهجت سياسات لتنمية الصادرات غير النفطية ولكن هذه السياسات اتجهت نحو قطاعات لا تملك الجزائر فيها ميزات نسبية أو كثافة في عوامل الإنتاج على غرار القطاع الصناعي وسياسات الصناعة المصنعة في حين أنها تملك ميزات نسبية ومؤهلات في القطاع الزراعي تساعدها على تنمية صادرات هذا القطاع كمرحلة أولية ثم التوجه لتنمية صادرات باقي القطاعات الأخرى.

ج– أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كون أن أهداف أي دولة وخاصة الدول الناشئة والدول النامية تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستمر ومتزايد، ولما كانت الصادرات احد محفزات النمو كان لا بد من البحث على أحسن الطرق لتنميتها وتطويرها مع الاهتمام بدرجة اكبر على القطاعات ذات الموارد المتجددة حتى لا نكون أمام اقتصاد ريعي هش يتأثر بالأزمات الخارجية.

ح– أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

– التذكير بشكل مستمر بأهمية الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي؛

– إبراز أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر من أجل البحث عن توازن نسبي بين الصادرات النفطية والصادرات غير نفطية على المدى الطويل؛

– تسليط الضوء على احد القطاعات المهمة التي تساهم بشكل كبير في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية والبشرية وحتى البنية التحتية التي تتوفر عليها الجزائر للنهوض بهذا القطاع (القطاع الزراعي).

خ– حدود الدراسة:

– الحدود الزمنية: ستتناول الدراسة الفترة (2001– 2014).

– الحدود المكانية: سيكون الاقتصاد الجزائري.

د– منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي فمن الجانب الوصفي سنحاول التطرق إلى بعض المفاهيم النظرية فيما يخص عملية النمو الاقتصادي وعملية تنمية الصادرات غير النفطية، أما الجانب التحليلي فهو تسليط الضوء على القطاع الزراعي في الجزائر من خلال مجموعة من الأرقام والإحصائيات خلال فترة الدراسة والقيام بتحليلها وتفسيرها إحصائيا مع الإشارة إلى المنتجات الزراعية الموجهة للتصدير.

ذ– تقسيمات البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تناول الفصل الأول فيها إبراز أهمية نشاط التصدير على النمو والتنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى واقع هذا النشاط في الاقتصاد الجزائري قبل الألفية الثالثة.

أما الفصل الثاني فانتقلنا إلى موضوع إلى تسليط الضوء على واقع القطاع الزراعي (الفلاحي) في الجزائر مع دخول الألفية الثالثة في ظل الاستراتيجيات المتبعة لتنمية الصادرات خارج المحروقات مع إبراز نشاط التصدير في هذا القطاع.

وأخيرا تناول الفصل الثالث تأثير الانفتاح التجاري العالمي على القطاع الزراعي مع إبراز اثر صادرات هذا القطاع كجزء من الصادرات خارج المحروقات على إجمالي الناتج المحلي.

ر– الدراسات السابقة:

سنحاول تقديم بعض الدراسات المتعلقة بموضوع البحث تم ترتيبها حسب سنة الدراسة:

1– دراسة عزاوي اعمر: أطروحة دكتوراه بعنوان "إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر" 2005، تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هي آثار المتغيرات الاقتصادية العالمية على إستراتيجية التنمية الزراعية وعلى الزراعة نخيل التمور في الجزائر؟

وكان منطلق هذه الدراسة من أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط يجعل الاقتصاد محفوفا بالمخاطر من كل الجوانب وأن تنويع مصادر الدخل والاهتمام بقطاعات أخرى هو أمر حتمي

وكانت الزراعة إحدى أهم هذه القطاعات باعتبارها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية، ولقد أثبتت هذه الدراسة الأوضاع الخاصة بالقطاع الزراعي في الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، فهذا الأخير يساهم بشكل ضئيل في الناتج الوطني في هذه البلدان بسبب ضعف الإنتاجية وزيادة الضغط السكاني، وعليه أشارت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي وهو من أهم الأولويات التي يجب أخذها بعين الاعتبار فالجزائر تقع ضمن المجال الجغرافي الهام لزراعة نخيل التمور كما أنها تملك المقومات الطبيعية الهامة في إنتاج التمور بالمقارنة مع بلدان أخرى مصدرة لهذا المنتوج كالسعودية، إيران، تونس، كما أن التمور الجزائرية حسب الدراسة تتمتع بسمعة عالمية وطلب كبير في الأسواق الخارجية، وعلى الرغم من كل هذه المميزات إلا أن السياسات الخاصة بدعم زراعة نخيل التمور لم تحقق نجاحا كبيرا وإنما كانت هذه النجاحات نسبية بسبب الرقابة والمتابعة الميدانية وعدم وعي المزارعين بمسؤولية العمل في الميدان الزراعي.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في سياسات الدعم وأساليب تنمية زراعة النخيل مستقبلا لأن محاصيلها لها دور إستراتيجي في التنمية الزراعية وتطوير الصناعات الغذائية والتحويلية، فما يتمتع به منتوج التمور الجزائرية من مواصفات قياسية عالية الجودة وميزة تنافسية يمنحها صفة الريادة محليا ودوليا.

2- دراسة بن اعمر الاخضر: مذكرة ماجستير بعنوان " آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية" 2007، وقد تناولت الإشكالية التالية: ما هي أهم آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية ؟ وما هي أهم إستراتيجية مواجهتها؟

أشارت هذه الدراسة أولا أن اتفاق الزراعة الذي تم التوصل إليه في ختام جولة الأوروغواي، والذي يهدف إلى تحرير تجارة المنتجات الزراعية لدول الأعضاء في OMC يخدم الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، وهذا بسبب عدم وجود توازن بين المنتجات الزراعية للدول المتقدمة والتي تتمتع بكل المواصفات العالمية لاختراق الأسواق العالمية وخاصة الدول النامية، عكس الدول النامية التي يصعب نفاذ منتجاتها الزراعية إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية، ويرجع هذا الاختلال بشكل أساسي إلى نقص الاهتمام بهذا القطاع الحساس في الدول العربية، فحصة القطاع الزراعي العربي من إجمالي الاستثمارات في الدول العربية ضئيلة، إضافة إلى انخفاض معدل استغلال الموارد المتاحة في هذا القطاع كما أن تمويل القطاع الزراعي في الدول العربية لا زال يعاني من جملة من المعوقات منها: سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بالإقراض الزراعي، وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين من جهة

وعدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة لهم من جهة أخرى،كل هذه العوامل جعلت القطاع الزراعي العربي يعرف ولا يزال تدني وضعف في إنتاجيته.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من الآثار السلبية الكبيرة التي يتكبدها القطاع الزراعي العربي أمام تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية إلا أن الدول العربية ستستفيد من هذه التحولات الاقتصادية العالمية وخصوصا التغيرات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري، فالدول العربية التي تحاول أن تعتمد ولو بجزء بسيط على الصادرات الزراعية ستستفيد من فتح الأسواق العالمية أمام صادراتها وهذا سيؤدي حتما إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع، وإن كان هذا لا يمكن تحقيقه على المدى القصير في ظل غياب إستراتيجية فعالة لدى الدول العربية وخصوصا الدول النفطية في إيجاد توازن ولو نسبي بين الصادرات النفطية وغير نفطية.

3- دراسة فوزية غربي: أطروحة دكتوراه بعنوان "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية" 2008، تناولت الإشكالية التالية: هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع بما يضمن لها استقلالا اقتصاديا ؟

من خلال الإشكالية كان توجه هذه الدراسة إلى معرفة واقع الزراعة في الجزائر وتحديد موقعها بين حالة الاكتفاء النسبي أو التبعية الكبيرة خصوصا المواد ذات الطلب الكبير، فبعد التطرق إلى أهمية الإنتاج الزراعي في عملية التنمية الاقتصادية وكيف أنه رغم الموارد الطبيعية، البشرية، المائية، الفنية والمادية المتاحة نسبيا إلا أن هذا القطاع مازال يعاني من مظاهر الإهمال والتخلف واتساع فجوة التبعية الخارجية خصوصا في المواد الغذائية، وعليه أصبحت الجزائر تواجه تحديا خطيرا ذو أبعاد سياسية، اجتماعية واقتصادية، وهذا بالرغم من المحاولات الإصلاحية من قبل الحكومة في هذا القطاع، وأشارت الدراسة إلى أن من بين أهم معوقات أداء الفلاحة الجزائرية هي ضعف المخططات الاستثمارية والتحويلية المتاحة لهذا القطاع سواء العام أو الخاص.

وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من بعض المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الزراعي في الجزائر التي كانت سببا في ضعف مردودية هذا القطاع، إلا أن تنمية الزراعة هو أمر لابد منه من أجل أن يقوم القطاع الزراعي بالدور المنوط له في التنمية الاقتصادية وحتى ننطلق في عملية تنمية فعالة لهذا الأخير لابد من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة نسبيا وبشكل أكثر كفاءة وفعالية مع ضرورة إدخال التكنولوجيا الأكثر تطورا في العملية الإنتاجية وتشجيع الاهتمام بالبحث العلمي في المجال الزراعي وزيادة المخصصات الاستثمارية والتمويلية لهذا القطاع، لأن وضعية مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية الوطنية تعبر عنها وبوضوح القيمة العالية للواردات التي ساهمت في إبقاء العجز المستمر للميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة وإلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات النفطية من جهة أخرى.

4- دراسة مصطفى بن ساحة: مذكرة ماجستير بعنوان "أثر تنمية الصادرات غير النفطية على نمو الاقتصاد في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" 2011، تناولت الدراسة الإشكالية العامة: إلى أي مدى تساهم إستراتيجية الصادرات الغير نفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة م المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟

وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على أهم الاستراتيجيات المتبعة خصوصا بعد أزمة النفط 1986 ورفع شعار التحضير لمرحلة ما بعد النفط من أجل التوجه إلى تنويع الهيكل السلعي للصادرات، ترجمت هذه الإستراتيجيات في مجموعة من القرارات والأرضيات القانونية إضافة إلى إنشاء مجموعة من الهيئات المساهمة.في ترقية الصادرات غير النفطية، وفي دراسة قياسية لمعرفة علاقة الصادرات غير النفطية بالناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على النمو الاقتصادي في الفترتين قبل وبعد تطبيق الإستراتيجيات الخاصة بترقية الصادرات غير النفطية، أظهرت النتائج أن العلاقة شهدت تحسنا كبيرا بعد تطبيق الإستراتيجيات وأن معامل الارتباط بين الظاهرتين عرف ازديادا، وهو ما يفيد أن ثمة انجازا حققته إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية من خلال المساهمة ولو بشكل ضئيل في الحفاظ على استقرار مداخيل البلاد.

وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من النتائج الملموسة المتحصل عليها في مجال ترقية الصادرات غير النفطية إلا أنها تبقى لا ترقى إلى التطلعات المسطرة من قبل الحكومات المتعاقبة في الجزائر بالنظر إلى التجاوب الضعيف من قبل المؤسسات الوطنية ولهذا بغية تنويع الإنتاج وتطوير القدرات التنافسية وجب تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر لما لهذه المؤسسات من دور فعال في تحريك عجلة الإنتاج على المستوى المحلي ومنه تنمية الصادرات خارج القطاع النفطي من خلال التأقلم مع المستجدات التكنولوجية والتغيرات الحاصلة على مستوى تفضيلات الأفراد ورغباتهم.

5- دراسة قاسمي الاخضر: مذكرة ماجستير بعنوان "أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد في الجزائر" 2014، تناولت الإشكالية العامة: ما مدى أهمية ودور الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي في الجزائر.

ركزت هذه الدراسة على واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر من خلال التعرف على هيكل الصادرات السلعية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ومنه المساهمة في معالجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني وفي التنمية الاقتصادية، ومن خلال الدراسة القياسية المنجزة لتقدير أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1997-2010) بينت وجود علاقة سببية تسير في اتجاه واحد من معدل الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل نمو الصادرات غير النفطية، بينما لا توجد علاقة بين معدل نمو الصادرات غير النفطية إلى معدل

الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر ما زالت تحتاج إلى تفعيل من خلال خلق توازن بين هذه الإستراتيجيات والمتطلبات الحقيقية لشركات التصدير، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في التصدير.

وخلصت الدراسة إلى أنه من أجل ترقية فعالة للصادرات خارج المحروقات. لابد من وضع سياسات فعالة وتعتمد على طرق وأساليب حديثة والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في عملية التصدير، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي سياسة لترقية الصادرات يجب ن تبدأ بالقطاعات المصدرة حاليا قبل البدء في تنمية قطاعات جديدة.

6- دراسة عروش نصيرة: مذكرة ماجستير بعنوان "

Essai d'analyse de la politique de soutien aux exportations hors hydrocarbures en Algérie : contraintes et résultats."2014

كانت الإشكالية العامة في هذه الدراسة هي: إلى أي مدى يمكن للسياسة الخاصة بدعم الصادرات خارج المحروقات المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية أن ترفع القيود المعيقة لعملية التصدير لشركات التصديرية وتعزيز وجودها في الأسواق الدولية ؟

حاولت هذه الدراسة إبراز أهم العوائق والحواجز التي تلازم عملية التصدير من قبل الشركات الجزائرية، وهل السياسة التي وضعتها الحكومة يمكن لها أن تتكيف مع الاحتياجات الحقيقية لشركات التصدير، ولقد انطلقت هذه الدراسة أن التركيز على نوع واحد من الصادرات هو أحد أهم أسباب ضعف معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وأن إعادة بناء السوق الداخلية من أجل الوصول إلى هيكل صادرات متنوع وقادر على ولوج الأسواق الأجنبية هو ضرورة ملحة وحتمية من أجل النمو والتنمية الاقتصادية الوطنية، مع التذكير دائما الاقتصاد الريعي هو اقتصاد هش، أما بخصوص السياسة التي اتبعتها الحكومة من ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، فقد كانت في مجموعة من الإجراءات التحفيزية تمثلت: في إجراءات جبائية وجمركية، إجراءات تنظيمية، أما من جانب دخول والوصول إلى الأسواق الأجنبية فقد أسست الحكومة الجزائرية مجموعة من الهيئات ترافق الشركات التصديرية من أجل التعريف بالمنتج الجزائري في الأسواق الخارجية، ومن أجل تحديد مدى نجاح سياسة دعم صادرات خارج المحروقات المسطرة من طرف الحكومة الجزائرية قامت الدراسات بإجراء تحقيق مع مجموعة من الشركات الوطنية من خلال استبيان وجه لمجموعة من الشركات الوطنية عددها 24 شركة:17 منها خاصة، 6 عمومية و 1 أجنبية، 42% من نشاط هذه الشركات في الصناعات الغذائية، والباقي موزعة بين الشركات الدوائية والإلكترونية وبعض الصناعات التقليدية والحرفية، فبينت نتائج هذه الدراسة أن معظم هذه الشركات ليس لديهم اطلاع كبير على برامج الدعم الخاصة بترقية الصادرات، ومن خلال مجموعة من الإحصائيات

لأهم العراقيل التي تواجه عملية التصدير في الجزائر، كان أهم عائق يواجه الشركات الوطنية هو بطئ الإجراءات الإدارية وتعقيداتها المرافقة في عملية التصدير أما العوائق الأخرى فتمثلت في: تكاليف النقل والتأمين، نقص المعلومات عن الأسواق الأجنبية بسبب ضع الاتصال بينها وبين الهيئات، صعوبات الوصول إلى التمويل اللازم في عملية التصدير، كما أن المساعدات المقدمة من طرف هيئات ترقية وتشجيع الصادرات كانت غير مرضية بالنسبة لبعض الشركات خاصة تكاليف المشاركة في التظاهرات الاقتصادية والتجارية المسجلة في البرامج الحكومية.

وأخيرا خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك فجوة بين خطابات الحكومة في تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وبين ما هو موجود على أرض الواقع، فالصادرات خارج المحروقات مازالت لا ترقى إلى الطموحات المرجوة ولا تترجم الإمكانيات الحقيقية الموجودة في الجزائر، ولهذا فمن الضروري تكييف سياسات دعم هذه الصادرات مع رغبات الشركات التصديرية، وضرورة المرافقة الفعالة من قبل الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات في كافة مراحل عملية التصدير ابتداء من إنتاج السلع التصديرية إلى القيام بعملية التصدير.

ز- صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا هي عدم الحصول على إحصائيات القطاع الزراعي بشكل دقيق فمعظم المصادر التي اعتمدنا عليها كانت فيها الإحصائيات الخاصة بالقطاع الزراعي مدرجة مع الصيد البحري، كما نجد أرقام بعض المنتجات تظهر مجتمعة في قيمة واحدة، وهذا ما صعب لنا في بعض الأحيان الدراسة بشكل دقيق لواقع هذا القطاع، ناهيك عن اختلاف الإحصائيات بين المراجع المعتمد عليها.

الفصل الأول

أهمية التصدير على النمو والتنمية الاقتصادية وواقع نشاط التصدير في الجزائر قبل الألفية الثالثة

تمهيد:

لقد اعتبرت الصادرات النشاط الرئيسي الذي يؤدي نموه إلى نمو باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتالي تطور معدل النمو الاقتصادي، هذا إضافة إلى أن قطاع التصدير يوفر العملة الأجنبية التي تسهم في عملية تمويل عملية الاستيراد التي تسهم في زيادة الناتج المحلي عن طريق توفير السلع الرأسمالية والوسطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية.

ولهذا يظهر الارتباط الوثيق الذي يميز عملية التصدير مع النمو والتنمية الاقتصادية، هذين الأخيرين اللذين يعتبران كأهداف تسعى كل دولة إلى تحقيقها، ومن بين المقاييس المعتمدة في تقييم الأداء الاقتصادي لأي دولة.

فبالنظر إلى أهمية التصدير تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد الدولي من أجل تقوية موقعها في التجارة الخارجية في ظل نظام دولي يتصف بالتحرر السلعي، من أجل تحقيق معدلات نمو مستمرة تترجمها في تحقيق تنمية مستدامة، وعلى الرغم من صعوبة المهمة في ظل الاعتماد المستمر للجزائر على صادرات المحروقات، إلا أنها أولت اهتمام لتبني مجموعة من الإجراءات التحفيزية لتشجيع التوجه نحو الصادرات خارج المحروقات، من أجل تحسين أداء الميزان التجاري من جانب هذه الصادرات.

وسنحاول في هذا الفصل دراسة أهمية التصدير على النمو والتنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى واقع نشاط التصدير في الجزائر من خلال:

مفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية.

واقع الصادرات في الاقتصاد الجزائري.

الإجراءات التحفيزية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية

لما كانت الوفرة في السلع والخدمات تقترن عادة بارتفاع مستوى الحياة المادية، فقد اهتمت معظم دول العالم بمصادر النمو الاقتصادي وإمكانات دعمه باستمرار [1]، ولولا قضية التخلف التي عانى منها كثير من الدول، لظل النمو والتنمية مصطلح واحد،حيث كان ينظر لهما على أنهما الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي [2]، إلا أن هذين المصطلحين يختلفان في المضمون والأهداف والقضايا التي يعالجانها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة له

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية باعتباره أحد الشروط الضرورية لتحسين مستوى المعيشي للمجتمعات ولهذا أخذ مفهوم النمو الاقتصادي حيزا مهم في الأدبيات الاقتصادية من الاهتمام والدراسة، وسنقدم فيما يلي تعريف للنمو الاقتصادي ثم الإشارة إلى أهم النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعددت التعريفات الخاصة بالنمو الاقتصادي وسنشير إلى بعضها فيما يلي :

- هو التغير الايجابي في الدخل القومي مع مرور الوقت[3].
- هو القدرة المتزايدة على إنتاج السلع والخدمات عبر الزمن، تترجم في زيادة مستمرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي[4].
- هو زيادة مستمرة في حجم الإنتاج مرفقة بسلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى تضمن هذا الاستمرار[5].

---

[1]. فريدريك م شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، الطبعة الأولى، العبيكان، الرياض،2002، ص:7

[2]. كبداني سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية، أطروحة دكتوراه غ منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص: 16.

[3] .Kevin. B. Bucknall, article about :The différence between ecnomic growth and economic development, 2013.

[4] .Eric Bousserelle, Dynamique économique : croissance-crises, cycles,Gualino editeur,Paris 2004, p :30.

[5] . Arnaud Diemer, Cours de Mr Diemer :Economie générale, IUFM Auvergne, 2002, p :95.

– هو تلك الزيادة التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني الإجمالي تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي [1].

– هو زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن[2].

لقد انصبت مجمل تعريفات النمو الاقتصادي وان اختلفت طرق صياغتها على أن النمو الاقتصادي هو زيادة في الإنتاج أو الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية[3].

إلا أن هذا المفهوم يتضمن شروط أساسية تتمثل في:

– أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني يجب أن تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني وان تكون مستمرة وليست ظرفية؛

– أن يكون معدل نمو الناتج المحلي أو الوطني الإجمالي اكبر من معدل النمو السكاني؛

– أن تكون زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني حقيقية وليست نقدية، أي يجب استبعاد أثر التضخم حتى لا نكون أمام زيادة ظاهرية.

وبالتالي يمكن الإشارة إلى أن:

معدل النمو الاقتصادي= معدل النمو في الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

أما في حالة استبعاد أثر التضخم في زيادة دخل الفرد فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي للفرد – معدل التضخم

1 – خصائص النمو الاقتصادي: يتميز النمو الاقتصادي بمجموعة من الخصائص[4]:

– النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائدات النمو المحققة ونصيب كل فرد منها، أي انه لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو بشكل محدد وصريح، المهم أن تكون زيادة كمية؛

– النمو يحدث تلقائيا نتيجة زيادة في استغلال الطاقة الإنتاجية؛

– النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار للمجالات ذات العلاقة؛

– يلعب النمو دور مهم في المحافظة على الأمن الغذائي.

---

[1] . عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:11 .

[2]. كربالي بغداد، استراتيجيات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و التكنولوجيا بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، الاكاديميين العرب، العدد45، 2010، ص:5.

[3]. اسماعيل عبد الرحمن وآخرون، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص: 373 .

[4]. فاروق بن صالح الخطيب وآخرون، دراسة متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية،جدة، 2013، ص ص: 329–330.

2 – محددات النمو الاقتصادي: يمكن القول أن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي تشترك مع العوامل المحددة للدخل القومي باعتبار النمو الاقتصادي ما هو إلا زيادة مستمرة في الدخل القومي عبر الزمن [1] تؤدي إلى تحسن في الدخل الفردي الحقيقي، وتتمثل أساسا في عوامل الإنتاج المتاحة.

إلا أن النمو الاقتصادي يزيد على هذا بأنه يهتم بنوعية عوامل الإنتاج إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معدل النمو السكاني ولهذا حتى يحدث نمو لابد من توفر:

- الموارد الطبيعية؛
- الابتكار والاختراع (الاهتمام بالتكنولوجيا في عملية الإنتاج)؛
- نوعية الرأسمال البشري (الاهتمام بتأهيل اليد العاملة)؛
- كمية الرأسمال المتاح (كلما زاد التراكم الرأسمالي زاد الاستثمار المؤدي للنمو).

3 – قياس النمو: يتم عادة اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج كما أن المحاسبة الوطنية تواجه مشكلة الاقتصاد الموازي، بحيث يعتبر الاقتصاد الموازي هاما في بعض الاقتصاديات، إذ يصل فيها إلى 20% من الناتج المحلي الخام[2] إلا انه بالرغم من هذه المشاكل يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي، باعتبار هذا الأخير هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد فترة زمنية، ويقاس النمو الاقتصادي انطلاقا من أسلوبين:

أ- معدل النمو البسيط[3]: يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعنية مقارنة بسابقتها، ويستخدم هذا الأسلوب في تقييم الخطط السنوية للحكومة ويتم قياسه كما يلي:

$$\text{متوسط النمو البسيط} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابق}} * 100$$

[1]. مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في الإشكالية الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص: 119 بتصرف.

[2].عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 34.

[3].محمد السريتي و آخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2008، ص: 340.

ب- معدل النمو المركب[1]: يقيس هذا المعدل متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي وذلك لفترة زمنية معينة، ويستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط المتوسطة والطويلة الأجل. ويحسب كما يلي:

بفرض: TCCيمثل معدل النمو المركب ودون التقييد بفترة زمنية فان:

$$(1+TCC)^n = \frac{GDPn}{GDP\ 0} \longrightarrow GDP_n=GDP_0(1+TCC)^n$$

$$TCC= \sqrt[n]{\frac{GDPn}{GDP\ 0}} -1$$ وباختصار:

4- معوقات النمو الاقتصادي: هناك العديد من المعوقات للنمو الاقتصادي نذكر منها[2]:

. **التعليم:** لا جدال في أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير فكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، كان من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل، ولهذا نجد معظم الدراسات الجادة عن أوضاع الدول المتخلفة تحث على زيادة الإنفاق على التعليم.

- **الصحة:** من الثابت تاريخيا أن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن تتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، ويكون الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين أكثر فاعلية عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع.

- **حجم ونوعية الموارد الطبيعية:** إ ن أي دولة تتوافر على إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أو اقل قابلية في الوصول إليها أو الاستفادة منها، لذلك فتنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية يعتبر وسيلة مهمة لدعم النمو، ولهذا فالموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال، إن لم يكن في كميتها الكلية، ولذلك نجد أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم للتركيب المحصولي، أو الأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الري، كلها عوامل تعيق النمو الاقتصادي.

- **الأنظمة والإجراءات الحكومية:** حيث يلاحظ وخاصة في الدول النامية، سيطرة الأنظمة والإجراءات الحكومية على مناخ الاستثمار والتنمية بشكل متزايد أو مبالغ فيه أو حتى عقيم.

---

[1]. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص: 22.

[2]. فاروق بن صالح الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 332-335.

- **التكنولوجيا المتاحة**[1]: خلال القرن 19 وبداية القرن 20 كان الاقتصاديون يخشون أن يتوقف النمو الاقتصادي بسبب تناقص عوائد طاقات الأراضي المحدودة لإطعام الشعوب المتزايدة، ثم بسبب تناقص عوائد موارد الطاقة والمعادن الشحيحة، ولكن نجحت الابتكارات التكنولوجيا في نفي تلك التوقعات المتشائمة، كما سمحت التطورات التكنولوجيا للمستهلكين عبر العالم بالتمتع بمجموعة من السلع والخدمات الجديدة، ومن هنا يظهر الدور الحاسم للابتكار التكنولوجي في النمو الاقتصادي، وكيف أن التطورات في المعرفة التكنولوجيا تغذي نفسها لتتنامى باستمرار.

الفرع الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

لقد ظهرت عدة مدارس تفسر النمو الاقتصادي تمحورت في مجموعة من النظريات نذكر أهمها:

1- النمو الاقتصادي عند المركانتليين: لقد بدأت الدراسة الجدية لكيفية الحصول على النمو الاقتصادي مع علماء الاقتصاد المركنتليين Mercantilist، أمثال الانجليزيين وليام بيتي W.Pettyوجون لوك J.Locke والفرنسي جون باتيست J.B.Colbert، لقد رأى هؤلاء في النقد وخاصة المسكوك منه أمثال الذهب والفضة، مكمن الثروة الوطنية التي يجب تكديسها واعتقدوا انه من الأفضل لبناء مخزون الذهب والفضة، أن يتحقق ميزان تجاري رابح من خلال الترويج الفعال للتصدير، ووضع قيود على أسعار وحصص ما يجري استيراده، وبالتالي يسمح النقد الناتج عن هذه السياسة بخفض معدلات الفائدة وتحفيز الاستثمار في السوق الداخلية، مما يرفع من مستوى العمالة المفترضة ضمنيا أنها مختلة في الحالات الأخرى، وبهذا يتحسن الرخاء الاقتصادي[2] .

2- نظرية النمو الكلاسيكية: لقد عاصر الكلاسيك التحولات التي شهدتها أوروبا في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 وبنو على أساسها أفكارهم وأرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه، وكان **ادم سميث** ور**يكاردو** و**مالتوس** ابرز الاقتصاديين اللذين ترجموا تلك الأفكار في كتاباتهم، وقد استند التحليل الكلاسيكي على مجموعة من الفرضيات أهمها[3]:

- **الحرية الاقتصادية:** إن ترك الفرد حرا في اختيار نشاطه وحرية التملك فانه سيتجاوز تحقيق منفعته إلى تحقيق المنفعة العامة أيضا.

---

[1]. فريدريك م شرر، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

[2]. نفس المرجع، ص: 18.

[3]. بلعزوز علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2006، ص ص:8-9.

– **المنافسة الحرة :** هي وحدها القوة الاجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية، وهي الكفيلة برفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع.

– **الملكية الخاصة :** إيمان الفرد بملكيته الخاصة تجعله يسعى لتحقيق اكبر قدر من المنفعة الخاصة والعامة.

– **الربح هو الحافز للاستثمار :** يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار، فكلما زاد معدل الربح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

– **حالة السكون**[1]: يعتقد الكلاسكيون حتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لتوقف عملية التراكم الرأسمالي، ذلك لأنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع بسبب حدة المنافسة وحريتها، يتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر حتى حالة السكون.

وسوف نبرز أهم أفكار منظري هذه المدرسة حول النمو الاقتصادي:

أ– ادم سميث : لقد تصدى لمنطق المركنتليين ودافع عن سياسة التجارة الحرة، وان الهدف الرئيسي لسياسة اقتصادية سوية هو راحة المستهلك[2]، وركز على أهمية التخصص وتقسيم العمل، وان هذين الأخيرين لابد وان يسبقا بتراكم رأسمالي والذي يتأتى من الادخار، فبوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا وعليه فالادخار هو أساس النمو الاقتصادي، فحسب **ادم سميث** يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية اكبر للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي اكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا احدث يزيد الإنتاج فيزيد معه الربح[3]، إلا أن ادم سميث يشير في الوقت نفسه إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة اشتداد المنافسة الاستثمارية في مجالات معينة إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي لينتهي الآمر إلى ما يسمى بحالة ركود Stationary state[4].

ب– ديفيد ريكاردو : يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي باعتباره يوفر الغذاء للسكان، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والنمو السكاني من ناحية أخرى، وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده على أهمية التراكم الرأسمالي

---

[1]. فاروق بن صالح الخطيب و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص:336.

[2]. فريدريك م شرر، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

[3]. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2008، ص: 30.

[4]. المرجع نفسه، ص: 31.

من عنصر الأرض عامل محددا للنمو الاقتصادي [1]، ولهذا فقد تنبأ بان الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة ركود وثبات Stationary بسبب تناقص العوائد في الزراعة[2].

فهو يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، وهذا يؤدي إلى زيادة الرياح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والربح والطلب على العمل، فترتفع الأجور وتشتد المنافسة على الأراضي أكثر خصوبة وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة وارتفاع أسعار الغذاء [3]، وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة.

لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ[4]، وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث مجموعات[5]:

- الرأسماليون الذين يحصدون الأرباح؛
- ملاك الأراضي الذين يحصلون على الريع؛
- العمال الذين يتقاضون الأجور.

ويرى ريكاردو أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال توفير الرأسمال الثابت للإنتاج، ودفع أجور العمال واستثمار الأرباح ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى ربح يعملون على تكوين رأسمال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو[6].

ج-روبرت مالتوس: إن أفكار وطروحات مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالتوس الاقتصادي الوحيد الذي أكد على

---

[1]. مرجع نفسه نفس الصفحة.

[2]. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات و موضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص:58.

[3]. عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[4]. وعيل مراد، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة في ع الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2013-2014، ص: 18.

[5]. محمد الشريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، دالي ابراهيم، 1994، ص: 31.

[6]. عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما أكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون ساي Say [1]، وقد أشار مالتوس إلى أن سكان أي دولة يزيدون في شكل متوالية هندسية (1. 2. 4 .8.....) أي الزيادة بمقدار الضعف، وفي نفس الوقت وبسبب سريان قانون تناقص الغلة بالنسبة لعنصر الإنتاج الثابت (الأرض)، نجد أن إنتاج الغذاء يزيد في شكل متوالية حسابية(1. 2. 3. 4.....) أي الزيادة بمقدار المثل[2]، وبالتالي فنمو السكان بهذا الشكل سيحبط مساعي النمو الاقتصادي[3].

وفي ضوء انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، فان المساهمة الحدية في إنتاج الطعام تبدأ في الانخفاض وبالتالي يتجه متوسط نصيب من الدخل نحو الانخفاض حتى يصل إلى مستوى الكفاف، ويرى مالتوس أن السبيل الوحيد لتجنب هذا الوضع الذي يعكس الانخفاض المزمن في مستويات المعيشة هو القيد المعنوي الذي يدفع الناس إلى تقليل عدد الذرية[4] .

ورغم أن تحليلات واستنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وأسيا إلا انه بشكل عام فان هذه النظرية لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة والتقدم التكنولوج ي التي صاحبت عملية الإنتاج، والتي أدت إلى زيادة الإنتاج بمعدلات اكبر من معدل النمو السكاني .

وأخيرا يمكن أن نلخص الفكر الكلاسيكي في أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأسمال، وان تكوين رأسمال يعتمد على الربح، وان التقدم التكنولوج ي لا يكون إلا من خلال تكوين رأسمال، وعليه فان الأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي[5]، الذي يقود يقود للنمو الاقتصادي.

3- النظرية النيوكلاسيكية: كانت قائمة على أساس إمكانية حدوث استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردته النظرية الكلاسيكية وتلخصت أهم أفكار هذه المدرسة في:

النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا، حيث أن كل مشروع صغير هو جزء من الكل ينمو بشكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشروعات[6]، أي انه انه عملية مترابطة ومتكاملة حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع قطاعات أخرى للنمو.

---

[1]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

[2]. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دارالمريخ، الرياض، 2006، ص: 276.

[3]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

[4]. ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[5]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

[6]. عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

- معدل نمو الإنتاج يتحدد بمعدل نمو قوة العمل ونمو إنتاجية العمل[1].

إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار ذلك لان معدل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان [2]، ويعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا[3].

فيما يخص رأسمال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية فزيادة التكوين الراسمالي تعني زيادة عرض رأسمال التي تؤدي إلى خفض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي[4].

3- نظرية شومبيتر Joseph Schumpeter: رأى شومبيتر ان التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة و اندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل ومتعاقبة وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شانها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو وعملية النمو لدى شومبيتر ترتكز على ثلاث عناصر[5]: المنظم والائتمان والائتمان المصرفي والابتكار، وقد أعطى شومبيتر المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو المحرك لعجلة التنمية بالنظر إلى التطورات التي يحدثها والتي تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، والتي تأخذ احد أو بعض الصور التالية[6]:

استغلال موارد جديدة؛

استحداث سلع جديدة؛

استحداث أساليب إنتاج جديدة؛

فتح أسواق جديدة؛

إعادة تنظيم بعض الصناعات.

أما الائتمان المصرفي فهو الذي يقدم للمنظم الإمكانيات التي تساعده على التجديد والابتكار اللذان يؤديان إلى زيادة معدل نمو الإنتاج.

---

[1]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

[2]. نفس المرجع والصفحة سابقا.

[3]. عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[4]. نفس المرجع والصفحة سابقا.

[5]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

[6]. عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

4- النظرية الكنزية : ظهرت النظرية الكنزية العامة لتحدث ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي وأكد كينز إحتمالية حدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل [1]، وأكد كينز أن حجم الإنتاج وحجم التشغيل ومن ثم حجم الدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال، إضافة إلى وجود ترابط بين الإنتاج والإنفاق، فالإنفاق هو الذي يحدد الإنتاج والدخل، كما أن الإنتاج والدخل يحددان الإنفاق [2]، فهو بذلك يرى تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني من خلال سياسة اقتصادية فعالة حتى يتم الوصول إلى حالة التوازن، والحقيقة أن النموذج الكنزي ركز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه على النمو بالنظر إلى الفترة السائدة في ذلك الوقت (الاهتمام بمسائل الكساد بسبب مخلفات أزمة 1929)، وتعامل نموذجه على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير وان توازن الدخل والإنتاج حسب كينز هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط[3] .

5- نموذج هارود- دومار(Harrod-Domar): أدت أفكار كينز إلى ظهور نماذج ارتكزت على أفكاره ومن بينها هذا النموذج الذي ركز على أن الاستثمار هو ضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويلعب دور أساسي في عملية النمو، وبين أهمية الادخار كمتطلبات لرأسمال في زيادة الاستثمار لتحقيق هذا النمو ُيستند هذا النموذج إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما في أزمة البطالة فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون[4].

ويقوم النموذج على الفروض التالية :

يفترض وجود علاقة بين الحجم الكلي لرصيد رأسمال K وإجمالي الناتج القومي Y وتعرف بمعامل: رأسمال / الناتج .

معدل نمو الناتج: $\frac{\Delta Y}{Y}$

معدل النمو في الناتج يعتمد على الميل الحدي للادخار: $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$

بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار s = $\frac{S}{Y} = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$

[1]. بلعزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

[2]. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثانية، دار اسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص: 129.

[3]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

[4]. كبداني سيدي احمد ، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

حيث: s معدل الادخار

يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي: $S=s*Y$ 1

الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأسمال : $I=\Delta K$ 2

بما أن رصيد رأسمال K يرتبط بالناتج القومي Y بمعامل * ونسميه k

فان : $\Delta K = k * \Delta Y$ 3

الادخار يتعادل مع الاستثمار $S=I$ 4

من المعادلات 1 و2 و3 نجد أن: $I= \Delta K = k * \Delta Y$

بما أن $I=S$ يصبح $s*Y=k*\Delta Y$ بالقسمة على Yيصبح

$s= k*\frac{\Delta Y}{Y}$ وبوضع $g= \frac{\Delta Y}{Y}$ يصبح : $\mathbf{g=}\frac{\boldsymbol{S}}{\mathbf{k}}$ 5

حيث **g** معدل نمو الناتج و **s** معدل الادخار و**k** معامل رأسمال /الناتج.

يتضح من خلال النتيجة 5 لهذا النموذج أن معدل نمو الناتج **g** يكون محددا بالارتباط بين معدل الادخار القومي**s** ومعامل رأسمال /الناتج **k**، وبشكل أكثر تحديد فانه في غياب الحكومة فان معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة موجبة مع معدل الادخار أي:

(كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من GNPزاد بالتالي GNP) ويرتبط بعلاقة سالبة مع معامل رأسمال/الناتج k (فالارتفاع في k سوف يؤدي إلى الانخفاض في معدل نموGNP).

6- نموذج سولو Solow: يعتبر امتداد لنموذج هارود – دومار بحيث يعتبر الادخار والاستثمار عاملين مهمين للتراكم الرأسمالي المؤدي للنمو الاقتصادي[1]، وبنى سولو نموذجه على مجموعة من الافتراضات:

دالة الإنتاج هي من نوع كوب –دوغلاس وهي دالة مستمرة وذات غلة إنتاجية ثابتة، مع إمكانية الإحلال بين العمل Lو K وذلك بحسب مرونة الإحلال وعن طريق هذا الإحلال يمكن تعديل مسار النمو المتوازن عبر الزمن[2]؛

[1]. مصطفى بن ساحة، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية، غرداية 2010-2011، ص: 16.

[2]. فاروق بن صالح الخطيب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 345.

سريان مفعول قانون تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأسمال في الأجل القصير[1]؛

المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى[2]؛

الاقتصاد مغلق تسوده المنافسة الكاملة ؛

عندما ينمو السكان بمعدل n فان عرض العمل ينمو بمعدل n، كما أن هناك مرونة في الأسعار والأجور، وان عوائد العمل ورأسمال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما[3] .

وقد حاول هذا النموذج البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى والفقر بين دول العالم، وخلص التحليل الذي قام به سولو أن الفارق في الغنى والفقر مفاده أن بعض البلدان متطورة وغنية لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأسمال مرتفع و/أو معدل نمو ديمغرافي ضعيف و/أو رقي تقني قوي، والعكس بالنسبة للدول الفقيرة فالأسباب تعود إلى انخفاض معدل الاستثمار و/أو زيادة مفرطة في النمو الديمغرافي و/أو ضعف الرقي التقني[4].

7- نظرية النمو الجديدة (الداخلية): كنتيجة للأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل ظهرت أفكار جديدة تبلورت في النظرية الجديدة للنمو (نظرية النمو الداخلية).

وحاولت نظرية النمو الداخلي البحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل GNP خاصة مع التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية [5]، وتتفق هذه النظرية على أن الادخار ومن ثم الاستثمار عاملان أساسيان في تسريع عملية النمو الاقتصادي، ثم أرجعت التباين في معدلات عوائد الاستثمار إلى التباين في الاستثمار في الرأسمال البشري من تعليم وتدريب وبحث وتطوير، إضافة إلى توفر البنى التحتية للاقتصاد [6]، كما قدمت أسس نظرية بالغة الدقة للعلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، فهي تعمل على تقليص العوائق التجارية وتسريع معدلات النمو من خلال[7]:

---

[1]. محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص: 349.

[2]. نفس المرجع والصفحة سابقا.

[3].البشير عبد الكريم وآخرون، مداخلة بعنوان:قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص: 4.

[4]. المرجع نفسه، ص: 12.

[5]. ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص:154.

[6]. عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[7]. محمد السواعي، التجارة والتنمية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:45.

- استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا بمعدل أسرع؛
- الاهتمام بالأبحاث والتطوير؛
- تحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج؛
- تقليص تشوهات الأسعار يؤدي إلى كفاءة اكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية؛
- تقديم منتجات وخدمات جديدة.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية واهم النظريات المفسرة لها:

سنقدم في هذا المطلب مجموعة من التعاريف للتنمية الاقتصادية التي تدخل في مفهوم العام للتنمية ثم الإشارة إلى أهم النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد ارتبط مفهوم التنمية إلى غاية 1929 بالنمو الاقتصادي وكانا مصطلحا واحدا وهو الزيادة التلقائية في الدخل القومي

ودخول الأفراد، فقد كان رأي الاقتصاديين قبل عام 1929 يكمن في أن النمو الاقتصادي يتحقق بالحرية الاقتصادية بشكل تلقائي ودون تدخل الدولة [1]، ولكن بعد حدوث الأزمة عام 1929 دلت بوضوح على فشل مبدأ التلقائية والحيادية، ولذلك اقتنع مجموعة من الاقتصاديين ومنهم كينز بضرورة تدخل الدولة لإحداث النمو والإسراع به وهو ما عرف بالتنمية الاقتصادية وهناك مجموعة من تعار يف للتنمية الاقتصادية منها:

– فقد عرفها كينز على أنها زيادة حجم التوظيف وامتصاص مزيد من العمال العاطلين على العمل، مما يؤدي إلى زيادة إنفاق هؤلاء العمال على الاستهلاك وبالتالي تشجيع المشروعات على زيادة استثماراتها في المجتمع مما يزيد من الدخل القومي[2].

– إنها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية على الهيكل الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من

[1]. علي محي الدين القره داغي، إستراتيجية التنمية الشاملة والسياسات الاقتصادية في ظل الربيع العربي، الطبعة الأولى، دار البشائر، بيروت، 2012، ص:26.

[2]. نفس المرجع والصفحة سابقا.

الدخل القومي الحقيقي فضلا عن إجراء عديد من التغيرات على هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة مع تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي باتجاه الطبقات الفقيرة[1].

– التنمية الاقتصادية هي درجة أوسع من النمو الاقتصادي فبالإضافة إلى الاهتمام بالجانب الكمي في الإنتاج يجب الأخذ بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية بين الأفراد، وتحسين المستوى المعيشي للفرد وتوجيه تغيرات هيكل الدخل نحو الطبقة الفقيرة[2].

– هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل [3]، فهناك إذا من يربط التنمية بالحداثة والعصرنة بسبب الدينامكية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لها، فالتنمية الاقتصادية تعني أن الاهتمام بالتصنيع وزيادة استعمال التكنولوجيا في جميع قطاعات الاقتصاد الأخرى سوف ينعكس على الحياة الاجتماعية والثقافية للفرد.

ورغم انه لا يوجد اتفاق عام على مفهوم التنمية بين مختلف الباحثين لان هذا المصطلح قد يتضمن أشياء متعددة بالنسبة للأفراد المختلفين، إلا أن هناك اتفاق على مجموعة من العناصر تنطوي عليها عملية التنمية:

إن عملية التنمية تبدأ بتحقيق عناصر النمو الاقتصادي وهي: زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، مع الحفاظ على عامل الاستمرار في هذه الزيادة[4].

إضافة إلى عوامل إضافية أخرى تتمثل في: إجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، مع تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخول بين الأفراد، إضافة إلى الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة.

– أما المفهوم الحديث للتنمية (النظرة الاقتصادية جديدة للتنمية)، فقد شهد الفكر الاقتصادي مع نهاية الستينات اهتماما برأسمال البشري باعتباره احد العوامل الرئيسية المسؤولة عن حدوث نمو

---

[1]. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص10.

[2] . Krzysztof Malaga, article : A-propos des quelques dilemmes de la théorie de croissance économique et de l'économie, p :3.

[3]. صليحة مقاوسي، مداخلة: نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص: 4.

[4]. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:10

اقتصادي، وبينت دلائل كثيرة على أن مساهمة الرأسمال البشري في النمو الاقتصادي أكثر من مساهمة الموارد الطبيعية في بعض الحالات[1].

وقد أشار الاقتصادي آدجر أونيز [2] في كتابه الذي صدر عام 1987 أن وقت طويل قد مضى حتى تمكنا من محاولة جمع نظرية اقتصادية يمكن من خلالها شرح كيف تستطيع المجتمعات أن تكون أكثر إنتاجا وبأعلى جودة، وذلك من خلال تنمية البشر بدلا من تنمية الأشياء.

وشهد عقد التسعينات منهجا جديدا يقوم على أساس أن التنمية البشرية هي الهدف النهائي لعمليات التنمية في أي دولة، فحتى البنك الدولي الذي ناصر النمو الاقتصادي كهدف للتنمية وكان يقيس درجات التنمية حسب نصيب الفرد من GDP وقسم الدول إلى ثلاث مستويات: دول ذات دخل ضعيف، دول متوسطة الدخل ودول مرتفعة الدخل [3]، وفي تقريره الذي صدر عام 1991 عن التنمية الدولية أكد أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، خصوصا في الدول الفقيرة[4]، وبالتالي نستطيع القول أن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من هذه الأهداف الثلاثة [5]:

زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع والخدمات ومقومات الحياة مثل الغذاء، السكن والحماية.

رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل اكبر وتعليم أفضل واهتمام اكبر بالقيم الثقافية والإنسانية.

توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للإفراد والأمم .

الفرع الثاني: نظريات التنمية:

ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية خاصة في البلدان والمناطق المتخلفة نذكر منها:

1- نظرية الدفعة القوية: ترى هذه النظرية أن عملية التنمية في البلدان المتخلفة تتطلب أولا حد أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حد أدنى من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية وتنطلق من فرضية أساسها أن التصنيع هو سبيل التنمية للبلدان المتخلفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة كليا أو جزئيا

[1]. مرجع نفسه، ص: 15.

[2].ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص:54.

[3] . Emmanuelle Benicourt, article publié par Encyclopedia Universalis,Developement économique, p1.

[4]. ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[5]. مرجع نفسه، ص: 58.

في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق
رأسمال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل مختلفة وتدريب القوى العاملة، وهذه مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة، إضافة إلى توجيه حجم ضخم من الاستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والراسي، وان تتركز هذه الاستثمارات في جبهة قوية من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بحيث تدعم بعضها ببعض، إن تبني الدفعة القوية يؤدي إلى تحقيق وفورات خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة تساهم في القيام بمشروعات صناعية ما كانت لتكون دون وجود هذه الخدمات، وتشترط هذه النظرية لتحقيق هذه الوفورات أن رأسمال يكون غير قابل للتجزئة لان الإنتاج ذي الحجم الكبير من شانه أن يستغل ويستثمر رأسمال بشكل اكبر كفاءة من الإنتاج ذي الحجم الصغير[1].

2- نظرية النمو المتوازن: هذه النظرية هي امتداد لنظرية الدفعة القوية في صيغة حديثة، ركزت على الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل، مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق. هذا الأخير يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في أن واحد، مع مراعاة تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي، أي أن هذه النظرية تعتمد على برنامج ضخم من الاستثمارات الموجه لإنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية كمرحلة أولية لضعف المنافسة في السوق المحلية ثم التوجه لعملية التصدير، مع الإشارة إلى أن هذه النظرية لم تقصد بالنمو المتوازن أن تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة فجوهر النظرية هو تحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية من جهة وبينها وبين الصناعات الرأسمالية من جهة أخرى، وكذلك الوصول إلى تحقيق توازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي على المدى الطويل وبالتالي تحقيق التوازن بين العرض والطلب، فمن جهة العرض تساهم عملية تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها في زيادة العرض، أما من جهة الطلب فتوفير فرص العمل الناتجة من الاستثمارات الضخمة تؤدي إلى زيادة الدخول وبالتالي زيادة الطلب[2].

3- نظرية النمو غير المتوازن: انطلقت هذه النظرية من انتقاد نظرية النمو المتوازن، وأنها غير واقعية حيث أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة بكل أنواعها، لذلك دعت النظرية إلى

[1]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

[2]. مرجع نفسه، ص: 91.

تطبيق خطة تعتمد على عدم التوازن المقصود والمخطط [1]، فالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية وبشكل أوضح عندما تبدأ المشروعات
الجديدة فإنها تجني الوفورات الخارجية فتستفيد منها المشروعات اللاحقة وهكذا، وبما أن الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة فان التنمية المتوازنة لا تتفق مع طبيعة هذه الدول، ولهذا يتوجب عليها التركيز على بعض القطاعات الهامة فالتنمية يمكن أن تحدث من خلال عدم التوازن في الاقتصاد.

4- نظرية أقطاب (مراكز) النمو: توضح هذه النظرية بان مراكز النمو تنشا بشكل عام حول صناعات رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة، وينتج عنها دخول مرتفعة يكون لها اثر ايجابي، كما أن هذه المراكز لا تكون فقط من أجل القيام بالصناعات المحفزة (التوليدية)، بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، فغالبا ما تكون هذه المراكز عبارة عن مدينة مجهزة بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية و إدارية وكلما قمنا بتطوير هذه المراكز بإنشاء صناعات تحفيزية جديدة فان التنمية ستنتشر والساحة الاقتصادية ستتسع[2].

5- نظرية مراحل النمو لرستو (W.Rostow): مضمون نظرية روستو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل والخطوات التي يجب أن تمر بها كل الدول ويصنفها في خمسة مراحل وهي:

- **مرحلة المجتمع التقليدي :** في هذه المرحلة تكون المجتمعات شديدة التخلف يسود اقتصادها الزراعة التقليدية منخفضة الإنتاجية توجه لغرض الاستهلاك العائلي، مع وجود سلطة سياسية لا مركزية تتركز في أيدي ملاك الأراضي[3].

- **مرحلة توفير الشروط اللازمة لعملية الانطلاق نحو النمو المستدام:** هي مرحلة انتقالية تسبق مرحلة الإقلاع يتم من خلالها زيادة الاستثمارات خصوصا في البنى التحتية، وفي مجال التعليم والخدمات والنقل، وتوجيه الاهتمام نحو الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدل الاستيراد، مع ضرورة تأسيس حكومة حديثة وفعالة[4].

---

[1]. مرجع نفسه، ص: 96.

[2]. مرجع نفسه، ص: 100.

[3]. ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

[4]. عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

مرحلة الانطلاق: هذه المرحلة هي الخط الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو شرط عادي وتقوم الدولة بتنمية مواردها الاقتصادية و إحداث ثورة في أساليبها الإنتاجية والنهوض بالزراعة والتجارة والصناعة الثقيلة، كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخول باتجاه ذوي الدخل المحدود وتحقيق عدالة اجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية[1].

مرحلة الاندفاع نحو النضج: هي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة بشكل أوسع ويحقق النمو المستدام، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القطاعات القديمة، كصناعات الآلات الصناعية والزراعية والالكترونية وكذلك الكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية[2].

مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع الكبير: يتم فيها انتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع والتحول إلى الاهتمام بتحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية وإنتاج سلع الرفاهية بكميات كبيرة، والاهتمام بمجالات أخرى كالمحافظة على البيئة[3].

6- نظرية التحولات الهيكلية: نظرية التحولات الهيكلية بنماذجها المختلفة تركز على الآلية التي تحول بها الاقتصاديات المتخلفة هياكلها الاقتصادية من التركيز الشديد على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التحضر والتنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي ومن أهم النماذج:

أ- نظرية ارثر لويس للتنمية (A.Lewis): تعتبر من أهم النماذج التي ركزت على التحولات الهيكلية للاقتصاديات النامية، حيث يلعب فيها الفائض الرأسمالي الدور الحاسم في عملية التنمية[4]، ففي ضوء هذا النموذج فان الاقتصاديات النامية تتكون من قطاعين: قطاع زراعي تقليدي يعيش على حد الكفاف ويتسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل، وقطاع صناعي حديث تكون فيه إنتاجية العمل مرتفعة، هذا الموقف سمح للويس أن يصنف ذلك كفائض في العمالة، بمعنى أن يتم سحب هذا الفائض من القطاع التقليدي (الزراعي) بشكل تدريجي ومنتظم[5].

وافترض لويس في تحديد نظريته مايلي[6]:

أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن التراكم الرأسمالي؛

---

[1]. مرجع نفسه، ص: 40.

[2]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

[3]. عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[4]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 102

[5]. ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

[6]. عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

- أن الطبقة الرأسمالية تعيد استثمار جميع أرباحها؛

أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى اعلي من مستوى الكفاف السائد في القطاع الزراعي، لتشكل حافز قوي لهجرة تدريجية نحو القطاع الصناعي؛

أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع.

ب- نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية: اتفقت مجمل النظريات والنماذج السابقة للتنمية على ضرورة التركيز على العمليات المتتابعة التي يتم من خلالها التحول في الهيكل الاقتصادي للاقتصاديات المتخلفة خصوصا مشيرة إلى أهمية الادخار والاستثمارات المتنامية في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يقود إلى عملية التنمية، وبالرغم من أن زيادة الادخار والاستثمار هي ضرورية لعملية النمو التنمية إلا أنها ليست كافية [1]، فبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي، يتطلب الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام حديث مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي تتضمن جميع دوال الاقتصاد، وعلى التغيير الإنتاجي وتغيير مكونات الطلب الاستهلاكي والتجارة الدولية، كما تشمل على التغيير في عوامل الاقتصاد الاجتماعي مثل التحضر، النمو والتوزيع السكاني في الدولة[2].

وقد أكد التغيير الهيكلي التجريبي على تأثير كل من القيود المحلية والدولية على التنمية[3]:

فالقيود المحلية: تتضمن القيود الاقتصادية مثل الموارد الطبيعية، حجم السكان وكذلك القيود المؤسسية إضافة إلى سياسات وأهداف الحكومة.

القيود الدولية: تتمثل في إمكانية الوصول إلى الرأسمال الأجنبي والتكنولوجيا والتجارة الدولية. فهذه القيود هي سبب الاختلاف بشكل كبير في درجات التنمية بين الدول النامية والمتقدمة أو حتى بين الدول النامية بعضها ببعض.

7- نظرية التبعية الدولية: وفقا لهذه النظرية فان الدول المتخلفة تعتبر محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية بالإضافة إلى وقوعها في تبعية اقتصادية للعالم المتقدم[4]، وقد اكتسبت هذه النظرية مكانتها خلال السبعينات بعد خيبة الأمل التي أصابت

[1]. ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

[2]. مرجع نفسه، ص: 139.

[3]. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

[4]. ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص: 141.

الدول النامية نتيجة محاولاتها المستمرة لتطبيق نماذج تنموية غير ملائمة، وقد ركزت هذه النظرية على نموذجين رئيسيين[1]:

أ- **نموذج التبعية للاستثمار الجديد:** يرجع هذا النموذج استمرار تخلف دول العالم الثالث لهيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي من ناحية واستمرار دول العالم في تبنيها لسياسات اقتصادية تقليدية، وعليه فان التنمية تتحقق بإحداث تغيرات جذرية للنظام الاقتصادي العالمي بما يضمن قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين دول العالم .

ب- نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية: هذا النموذج يرى تخلف دول العالم الثالث فضلا عن ظروفها الداخلية، إتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة الضغوطات التي تمارسها المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فضلا عن التوصيات التي يقترحها الخبراء الاقتصاديين في الدول المتقدمة التي تعتبر ترجمة للأفكار الرأسمالية.

8- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة: ارجع رواد هذه الثورة أمثال Deepak Lal و Harry Johnso حالة التخلف الاقتصادي إلى سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث وهي من أسباب بطأ النمو الاقتصادي[2] ويرى رواد هذه الثورة أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير، إضافة إلى الترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة مع تقليص صور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال سوف يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي[3]، وعليه فرواد وأنصار هذه الثورة يخالفون أفكار نظرية التبعية الدولية في أسباب التخلف ويرجعون هذا الأخير إلى الأسباب سابقة الذكر والتي يرافقها ارتفاع درجات الفساد وعدم الكفاءة .

المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالنمو والتنمية الاقتصادية

[1]. عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 50-51

[2]. ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

[3]. مرجع نفسه، ص: 147.

تلعب الصادرات دور مهم في عملية النمو الاقتصادي وهو ما سنوضحه من خلال إبراز دور التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول باعتبار الصادرات جزء من التجارة الخارجية واحد مكوناتها الرئيسية، ثم إبراز كيفية تأثير الصادرات على النمو والتنمية الاقتصادية.

1- أهمية التجارة الخارجية: عادة ما يشار إلى التجارة الخارجية بمكوناتها (الصادرات، الواردات) بأنها محرك النمو، الذي يسهم في تحقيق التنمية، ذلك أن التحسن في شروط التجارة يحث على التوسع في الناتج المحلي الإجمالي[1]، كما تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في:

- توفير السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها محليا أو تلك التي يتم الحصول عليها من الخارج بتكلفة اقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا؛
- في ظل التجارة الحرة تساهم الأسعار الدولية وتكاليف الإنتاج في تحديد حجم الإنتاج الواجب على الدول إتباعها لزيادة رفاهيتها الاقتصادية (أي على الدول أن تسير وفق مبدآ الميزة النسبية)؛
- أي أنها تساعد على تحقيق التنمية عن طريق القطاعات ذات الميزة النسبية؛
- تقود إلى منافع كاملة للمصادر المحلية الموظفة، حيث تستطيع الدول النامية بالتجارة التحرك من نقطة إنتاج غير كفء داخل منحنى إمكانيات الإنتاج بسبب عدم استغلال الموارد بكفاءة لان الطلب الداخلي غير فعال، إلى نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج، فيتبين أن التجارة هي متنفس التوسع أو الفائض المتوقع في إنتاج الدول النامية خصوصا السلع الزراعية والمواد الخام[2]؛
- تعمل التجارة على توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسطية الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

وقد أصبح الاعتقاد السائد حاليا أن تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية يحتاج إلى المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي وإلغاء القيود المفروضة على حرية التجارة وانسياب السلع والخدمات والعمالة، فالدراسات الاقتصادية المتزايدة في هذا المجال تؤكد انه يمكن للبلدان خاصة النامية تحقيق النمو الاقتصادي الذي يسهم في التنمية، إذا تحسنت فرص نفاذها لأسواق التصدير وقامت

[1]. روبير ج .بارو، محددات النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص: 26.

[2]. محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص:44.

بإصلاحات ضرورية في سياستها التجارية، فالتجارة إذا هي قاطرة للنمو والنمو ضرورة للحد من الفقر[1].

2- **الصادرات وأثرها على النمو والتنمية الاقتصادية:**

من المهم أن نشير إلى أن العلاقة التي تربط الصادرات بالنمو والتنمية الاقتصادية تتحدد انطلاقا من السياسات التجارية التي تتخذها الدول، والتي تتمثل في مجموعة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة[2]، ولهذا يتعين على البلدان التي تبحث عن متطلبات النمو الذي يؤدي إلى التنمية أن تصمم سياسة تجارية تعمل على توسيع عوائد الصادرات والتقليل من الآثار السلبية للتجارة الخارجية.

أما عن علاقة الصادرات بالنمو والتنمية فانه لابد من الإشارة إلى أننا سنبحث في هذه العلاقة عن اثر الصادرات على النمو الاقتصادي باعتبار النمو هو المرحلة الأولى والضرورية التي تقود إلى التنمية، وقد افترضت نظريات النمو التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمتها النيوكلاسيكية وجود علاقة قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث يشيرون إلى أن الزيادة أو التوسع في الصادرات سوف تعزز مبدآ التخصص في إنتاج السلع التصديرية، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارا ت الإنتاجية في السلع التصديرية، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات تصديرية تتمتع بالكفاءة الإنتاجية العالية.

وهناك نماذج يمكن تسميتها بنماذج النمو الناتج من الصادرات، نميز فيها بين نوعين:

الأول: يشير إلى أن نمو الصادرات سوف يخلق حلقة تنموية فعالة، بمعنى انه بمجرد أن تخطو الدولة في أول طريق لهذا النمو، فإنها ستكون قادرة على حفظ واستمرارية وضعها التنافسي في التجارة الدولية وستحقق أداء أفضل مقارنة بالدول الأخرى.

الثاني: يشير إلى أن نمو الصادرات يخفف من مشاكل ميزان المدفوعات وبالتالي كلما أسرع نمو الصادرات كلما ازداد نمو الناتج دون أن يحدث ذلك مشاكل في ميزان المدفوعات.

ويمكن أن نلخص علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في فرضيتين أساسيتين[3]:

---

[1]. رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص:6.

[2]. جميلة جوزي، أسس الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2013، ص:38.

[3]. رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص ص:63-64.

الفرضية الأولى: فرضية النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات تعرف باختصار GLEH تشير هذه الفرضية أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى دعم المهارات التكنولوجيا مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التي تخلق ميزة نسبية في سلع معينة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات من هذه السلع.

الفرضية الثانية: فرضية زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ELGH تشير إلى انه وانطلاقا من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالنقد والتحليل واستخدام الأساليب الإحصائية ومناهج بحثية مختلفة إلى أن:

التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج؛

سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول خصوصا ميزان المدفوعات، وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي؛

التوسع في الصادرات يساعد على زيادة المنافسة بين المنتجين المحليين والأجانب هذا يؤدي إلى زيادة الابتكارات والمخترعات والذي ينعكس على الكفاءة الإنتاجية.

المبحث الثاني: واقع الصادرات في الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم حجم وطبيعة الموارد التي يتميز بها، إضافة إلى الإمكانات التنافسية الممكنة، إلا أن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية للسياسات الاقتصادية غير الكفؤة المرتبطة بها قد افرز أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي[1].

المطلب الأول: التجارة الخارجية في الجزائر

عرفت التجارة الخارجية الجزائرية ثلاث مراحل أساسية:

1 -**مرحلة الرقابة على التجارة:** بعدما ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي حيث كان

[1]. سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة OMC معوقات الانضمام وآفاقه، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص:62.

ما يقارب 85 % من الصادرات موجهة إلى فرنسا وكانت 80% من الاستيراد تأتي من فرنسا [1] كانت السلطة الجزائرية بين أمرين إما تحمل المخاطرة بالتحرير الكلي للتجارة الخارجية وتحمل العواقب التي كانت تبدو وخيمة على السيادة الفتية للدولة، وإما تحمل مخاطرة الاحتكار الكلي، وما قد ينجم عنه من غضب الشركاء الاقتصاديين للجزائر وعلى رأسهم فرنسا، إلا أن السلطات فضلت بالاكتفاء بالرقابة دون الاحتكار على وظيفة التجارة الخارجية أي العمل بالتشريعات الفرنسية ما لم تكون مخالفة للسيادة الوطنية[2].

وكان من صور الرقابة:

أ- الرقابة على الصرف: حيث تم إنشاء البنك المركزي في 1963/10/13 بغرض الرقابة على كل العمليات المصرفية والتحويلات الخاصة بالعملة، وإبرام كل الصفقات التجارية مع الخارج من خلال وضع معدل واحد للصرف يتحكم في كل التقلبات النقدية في السوق الدولية، وكان هدف الدولة من هذا هو تحقيق توازن في ميزان المدفوعات[3].

ب- التعريفة الجمركية: تأسست هذه التعريفة بموجب الأمر رقم 63-29 المؤرخ في 1963/10/28 الذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز من حيث[4]:

- تمييز بين سلع التجهيز ويمنح لها الأفضلية وسلع الاستهلاك ويفرض عليها تعريفات جمركية مرتفعة.
- تمييز بين السلع من حيث المنشأ بحيث توفر معاملة تفضيلية لسلع بعض البلدان.

ج- التجمعات المهنية للمشتريات : أنشئت بموجب المرسوم 64-233 المؤرخ في 1964/8/10 وهي عبارة عن تجمعات للمستوردين تعمل تحت إشراف ومراقبة الدولة مهمتها وضع برامج الاستيراد وتحديد الاتجاهات الخاصة بعملية الاستيراد وتأخذ 5 فروع[5]:

---

[1]. احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 22.

[2]. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الجزائرية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2007، ص: 13.

[3]. زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير غ منشورة في ع الاقتصادية تخصص: المالية الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص: 62.

[4]. عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص:30.

[5]. زاهي محمد الامين، اثر الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية وانضمامها إلى OMC ، مذكرة ماجستير غ منشورة في ع الاقتصادية فرع التحليل المالي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008- 2009، ص: 38.

BOIMEX: لاستيراد منتجات الخشب ومشتقاته؛
GITEXAL: لاستيراد منتجات النسيج الصناعي؛
GADIT: لاستيراد المنتجات النسيجية الأخرى؛
GAIRLAC: لاستيراد منتجات الحليب ومشتقاته؛
GICP: لاستيراد المنتجات الجلدية.

د- نظام الحصص: طبقت الدولة هذا النظام بموجب المرسوم 63-188 المؤرخ في 1963/5/16 المتعلق وضع الإطار العام لنظام الحصص بحيث يحدد المرسوم قوائم وعدد وطبيعة المنتجات القابلة للاستيراد حسب احتياجات الاقتصاد الوطني ومتطلبات حماية الإنتاج الوطني [1]، وكان نظام الحصص يهدف إلى الحد من استيراد السلع الكمالية، إضافة إلى أن السياسة التجارية للدولة كانت تعمل على توجيه عمليات الاستيراد نحو البلدان التي تربطها علاقات سياسية واتجاهات مشتركة، والتي تعامل المنتجات الجزائرية بالمثل.

2- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1988): عرفت هذه المرحلة توجهين:

أ- مرحلة التوجه التدريجي نحو احتكار الدولة للتجارة الخارجي ة (1970-1977)[2]: كان أولى قرارات الاحتكار لعمليات التبادل التجاري هو إلغاء سنة 1970 التجمعات المهنية للمشتريات واستبدالها بمؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي، تتولى احتكار عملية التبادل التجاري الخارجي[3]، وقد بلغ عدد هذه المؤسسات 20 مؤسسة عمومية استفادت من مراقبة 80% من حجم المبادلات مع الخارج [4]، واعلنت الدولة المخطط الرباعي الأول (70-73) الذي كان القانون الأساسي لكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمة، وكان من أهداف هذا المخطط[5]:

إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة مع تقويم قطاع المحروقات؛

إحلال الصادرات محل الواردات بمعنى إعادة هيكلة الميزان التجاري والذي كان يعاني من اختلال في التوازن وتبعية شبه مطلقة إلى الخارج، خاصة في المنتجات من الصناعات الغذائية؛

---

[1]. عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

[2]. بهلولي فيصل، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية والانضمام إلى OMC، مذكرة ماجستير غ منشورة في ع التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص: 45.

[3]. عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

[4]. زاهي محمد الامين، مرجع سبق ذكره، ص:40.

[5]. عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

العمل على تخفيف تكاليف التنمية من خلال البحث عن أفضل الفرص المتاحة في الأسواق الدولية واستيراد عوامل التنمية بتكلفة اقل، إضافة إلى أهمية الاحتكار كأداة لتقوية المركز التفاوضي للدولة تجاه شركائها الاقتصاديين.

ومع نهاية العمل بالمخطط الرباعي الأول اتجهت نية الدولة إلى إيجاد قانون إطار لتنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية، بسبب الثغرات القانونية التي كانت موجودة في قطاع التجارة والتي جعلت منه نشاط معزول وخارج إرادة المخطط [1]، ولهذا كان لابد من إعادة إدماجه في دائرة التخطيط الموضوعة في المخطط الرباعي الثاني للفترة (74-77) ليواصل جهود المخطط الأول، إلا أن هذا المخطط اهتم بشكل ملحوظ بتنظيم وظيفة الاستيراد فكان من أهم قراراته وبموجب المنشور رقم 21 المؤرخ في 1973/2/20 والمتضمن تأسيس آلية جديدة لتنظيم الاحتكار والذي تم تبنيه بشكل أكثر فاعلية في صورة نص تشريعي تمثل في الأمر 74-12 المؤرخ في 1974/1/30 لتنظيم الاستيراد من خلال تأسيس "التراخيص الإجمالية للاستيراد AGI "[2].

هذه التراخيص كانت عبارة عن[3]: سند استيرادي سنوي يعطي كافة واردات المؤسسة خلال فترة معينة، وفي نفس الوقت يحدد الغلاف الأقصى لتسديد المبادلات مع الخارج، وتقسم هذه التراخيص إلى ثلاث إشكال:

التراخيص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية : هي موجهة بشكل خاص للمؤسسات التي تملك الاحتكار على الواردات رسميا.

التراخيص الإجمالية للاستيراد للإنتاج: موجهة للمؤسسات من أجل تمويل عملياتها الإنتاجية فقط دون البيع.

التراخيص الإجمالية للاستيراد بالأهداف المخططة: موجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية المخططة من قبل المؤسسات.

على أن هذه التراخيص كانت تمنح وفق شرطين أساسيين[4]:

الشروط المتعلقة بطبيعة المستفدين والتي حددت في المادة الخامسة من الأمر 74-12، وفصلت في المرسوم 74-14 وقسمت المستفيدين إلى: مؤسسات الحائزة على امتياز الاحتكار والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات الخاصة.

---

[1]. عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

[2]. مرجع نفسه، ص: 62.

[3]. زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

[4]. عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66-69.

الشروط المتعلقة بالاستعمال النهائي للسلع المستوردة بحيث يمنع بيع السلع على حالتها، وإنما يجب تحويلها عبر الوسائل الخاصة للمؤسسة، من أجل الحصول على قيمة مضافة أي أن هذه السلع تدخل كسلع وسيطة في عملية الإنتاج وهذا بهدف تنشيط الإنتاج الوطني.

ب- مرحلة تعزيز احتكا ر الدولة لقطاع التجارة الخارجي ة (1978-1988): بدأت هذه المرحلة بصدور القانون 78-02 المؤرخ في 1978/02/11 الذي يكرس احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية، ومنع كل أشكال التدخل على مستوى التجارة الخارجية للمتعاملين الخواص[1]، وهذا بهدف حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتعزيز القدرة التفاوضية للدولة مع الأطراف الخارجية، إلا أن التركيز على النشاط الصناعي بشكل عام والمحروقات بصفة خاصة وواضحة في المخططين الرباعيين أدى إلى حدوث اختلالات في توازنات الاستثمارات الوطنية [2]، فقد كانت الشركات القوية لها قدرة تأثير على أصحاب القرار من أجل تخصيص معظم الاستثمارات لها وإهمال توظيف الأموال في القطاعات الأخرى (كالزراعة) أو في هياكل قاعدية مثل: الطرق، مساكن، مدارس ومستشفيات[3].

فجاء المخطط الخماسي الأول (80-84) من أجل إعادة التوازن بين هذه الاختلالات، فتم إعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات لفائدة نشاطات أخرى، فتم تخفيض حصة قطاع المحروقات من الاستثمارات إلى حوالي الربع بمبلغ 63 مليار دينار جزائري من مجموع 250 مليار دينار[4]، أما المخطط الخماسي الثاني(85-89) فهدفت الدولة إلى تنظيم الاقتصاد والاعتناء بالزراعة وتخصيص مبالغ هامة في هذا القطاع [5]، وهدف المخططان إلى وضع تنسيق مادي للنشاطات وتكثيف لاستخدام طاقات الإنتاج الموجودة لحماية المنتوج المحلي وإدارة هذه الطاقات بشكل فعال[6].

3- مرحلة تحرير التجارة الخارجية

أ- مرحلة التحرير التدريجي: كان التوجه نحو الانفتاح التجاري ضرورة حتمية للدولة في ظل مجموعة من الظروف عرفها الاقتصاد الجزائري، فقد أدت سياسة الاحتكار إلى حدوث ظاهرة الندرة

---

[1]. زاهي محمد الامين، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

[2]. زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

[3]. احمد هني، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[4]. نفس المرجع و الصفحة سابقا.

[5]. زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

[6]. احمد هني، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

التي مست السلع ذات الاستهلاك الواسع والسلع الوسطية المستعملة من طرف المؤسسات ما زاد من التبعية الكبيرة إلى الخارج[1]، كما كانت أزمة النفط 1986(انهيار الأسعار) والتي انخفضت فيها إيرادات الدولة من[2]: 13 مليار $ سنة 1980 إلى 7 مليار $ سنة 1986، من أهم الأسباب في تعجيل التحرير التجاري لتجاوز الآثار السلبية التي خلفتها سياسات الاحتكار من جهة وأزمة النفط من جهة أخرى، وكان دستور 1989 الانطلاقة الأولى لرفع الحواجز بشكل رسمي على التحرير الاقتصادي وتقليص دور الدولة في القطاع التجاري خاصة مع وصول الإصلاحيين إلى الحكومة والتي قامت بمجموعة من الإجراءات في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي(ماي 89-جوان 90) من أجل الحصول على مساعدات، من خلال قانون المالية 1990 والذي تم بموجبه قبول إقامة شركات وطنية أو أجنبية للاستيراد والتصدير [3]، إعطاء المبادرات والحريات للمؤسسات من أجل التكيف مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفته سياسة الاحتكار وأزمة النفط، واستخدام مقاييس التسيير السليم وتحرير قدرات الموارد البشرية.

ومن أهم القرارات لتجسيد التحرر الاقتصادي والتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، تم إصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، الذي أعاد هيكلة السلطة النقدية في الجزائر والبنوك التجارية، وتم السماح بإنشاء بنوك خاصة، واعتبر في نظر هذا القانون المقيم كل من يقوم بنشاط اقتصادي قي الجزائر[4]، ويرخص لهؤلاء المقيمين تحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج الخارج لضمان تمويل نشاطات في الخارج مكملة لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات في الجزائر[5]، وكانت هذه الإجراءات تهدف إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الجزائر وزيادة الطاقة الإنتاجية.

ومع صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-137 المؤرخ في 1991/2/13 تمت الخوصصة القانونية لقطاع التجارة الخارجية، إذ رخص المشرع لكل شخص عام أو خاص ممارسة عملية الاستيراد والتصدير دون قيد أو شرط باستثناء احترام قاعدة التوطين البنكي[6].

---

[1]. زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

[2]. عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

[3]. Mehdi Abbas, L'ouverture commerciale de l'Algerie, revue Tiers monde, Université de France, Paris, 2012, p :13.

[4]. المادة 125 من قانون النقد و القرض.

[5]. المادة 126 من قانون النقد والقرض.

[6]. عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

ثم كان قانون توجيه الاستثمار [1] رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/5، وهو بمثابة مرسوم الذي يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات، فقد منح الحرية للاستثمارات مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول به في الجزائر[2]،كما أنشأت وكالة دعم وترقية الاستثمار ANDI.

ب- مرحلة الانفتاح الواسع على العالم الخارجي: بدأت هذه المرحلة منذ 1994 فكانت نتاج ظروف خلفتها تلك المرحلة،كالجانب الأمني الذي اضر بالكثير من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العمومية[3]، إضافة إلى استمرارية الارتباط الشبه الكلي بقطاع المحروقات، وارتفاع خدمة الدين الذي اثر على الحصيلة المتأتية من الصادرات، حتمت على السلطات اللجوء إلى FMI في سنة 1994 مرة أخرى وكان طبعا على الدولة تحرير رسالة نية لدى FMI من أجل الحصول على الدعم المالي من هذه الأخيرة تضمنت إستراتيجية جديدة من شانها تسريع عملية التحول نحو اقتصاد السوق من خلال[4]:

- تحقيق توازنات الداخلية والخارجية برفع نمو الناتج الداخلي الخام مابين 3%إلى 6 % ومنه تخفيض معدل التضخم؛
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات المباشرة؛
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

وقد منح FMI المساعدة المالية بشرط القيام بإصلاحات شاملة وموسعة قدرت بحوالي 731.5 مليون حقوق سحب خاصة للفترة الممتدة من 1 افريل 1994 إلى 31مارس 1995 قسمت على حصتين[5]: 475.2 مليون حقوق سحب خاصة في إطار اتفاق التثبيت، 457.2 مليون حقوق حقوق سحب خاصة في إطار التمويل غير المتوقع لتعويض العجز في المداخيل المتأتية من التصدير أو ارتفاع تكاليف الواردات، وكان من بين أهم الإصلاحات الضرورية الواجب على الدولة القيام بها وضع برنامج لتحرير التجارة الخارجية بهدف إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، مع العمل على زيادة الإنتاج الزراعي.

كما التزمت الجزائر ببرنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1995/5/22 إلى 1998/5/21 بالاتفاق مع البنك الدولي مقابل قرض في إطار التمويل الموسع، الذي تضمن مجموعة من

---

[1]. الجريدة الرسمية العدد 64 لسنة 1993.

[2]. المادة 3 من الجريدة الرسمية العدد64.

[3]. سليم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

[4]. زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

[5]. ايات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة(الجزائر-مصر)، أطروحة دكتوراه غ منشورة في ع الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص: 108.

المحاور تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية بهدف التأثير على العرض الكلي عن طريق الربط بين السياسة المالية والنقدية[1].

وكان من أهم المحاور الموجودة ذات الصلة بقطاع التجارة الخارجية في هذا البرنامج[2]:

- إنشاء سوق مابين البنوك بالعملة الصعبة، وإنشاء مكاتب للصرف ابتداء من 1996/01/01؛
- قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية؛
- إلغاء كل منع للتصدير باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية؛
- العمل على إتاحة فرص اكبر للقطاع الخاص في الاستيراد بشكل موازي مع القطاع العام[3].

المطلب الثاني: سيطرة الصادرات النفطية على أداء الميزان التجاري:

بعد الاستقلال أصبحت الجزائر بلد نفطي حقيقي بالنظر إلى الثروة الجوفية التي كانت تملكها، إضافة إلى المنتوج الجوفي الأخر وهو الغاز الطبيعي، وإهمالها لباقي العناصر الأخرى في عملية الإنتاج (كالزراعة)[4]، وقد تعزز هذا الطابع النفطي للبلاد بشكل واضح مع بداية السبعينات عندما وجهت الدولة كل مواردها للقيام بأقصى استغلال لثروتها الجوفية، بغية مضاعفة دخلها عبر تصدير المحروقات[5]، وقد اتضح من خلال النفقات الحقيقية في قطاع المحروقات والتي كانت اكبر اكبر مما كان مرصود له في مخططات الدولة، ففي المخطط الرباعي الأول تضاعفت النفقات ب2.14 من المبلغ المرصود، أما المخطط الرباعي الثاني فتضاعفت النفقات ب 2 من المبلغ المرصود[6] وحولت الثروة البترولية البلاد إلى مصدر لمنتوج واحد يرتبط مصيره بالأسواق الخارجية للبترول وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): حصة المحروقات في الاقتصاد الوطني للفترة (1969-1979)

التعيين/السنة	1969	1974	1979
الإنتاج الداخلي الخام	16%	39%	30%
الصادرات	63%	95%	97%
موارد الدولة	23%	57%	57%

المصدر: احمد هني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 48.

[1]. مرجع نفسه، ص: 109.

[2]. زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

[3]. ايات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

[4] .Ahmed Hani, Economie de l'Algerie independante, ENAG edition, Alger, 1991, p:44.

[5]. احمد هني، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

[6]. Abdelhamid Brahimi, l'Economie Algerienne, OPU, Alger, 1991, p : 128.

فقد وضح هذا الجدول الدور الواضح لقطاع المحروقات في التكوين الرأسمالي باعتباره اخذ النصيب الأكبر في صادرات الدولة، وشكل أهم مورد لها خصوصا مع مرحلة السبعينات (مرحلة الاحتكار).

أما مرحلة الثمانينات التي بدأت بالانتقال من المخططات الرباعية إلى الخماسية التي جاءت لتعيد التوازن في تلك الاختلالات التي كانت موجودة بين قطاع المحروقات وباقي القطاعات الأخرى، فتم تخفيض حصة قطاع المحروقات إلى حوالي الضعفين ونصف

63مليار دينار في المخطط الخماسي الأول (80-84) من أصل 250مليار دينار، ثم إلى 51مليار دينار من أصل 550مليار دينار في المخطط الخماسي الثاني [1]، كإشارة إلى عزم الدولة إلى توجيه الاستثمارات نحو قطاعات أخرى خصوصا القطاع الفلاحي، الري، وتطوير الصناعات المتنوعة وتأهيل اليد العاملة قصد ضمان وتسيير استغلال الوحدات الصناعية [2]، ثم جاءت مرحلة التحرير والانفتاح التجاري لتجاوز الآثار السلبية لسياسات الاحتكار وأزمة النفط ولمحاولة معالج ة أداء هيكل الصادرات من خلال تنويع هذا الأخير أو إيجاد توازن بين صادرات المحروقات والصادرات الأخرى ويمكن توضيح مراحل تطور صادرات قطاع النفط وأثره على الصادرات الإجمالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2): تطور صادرات المحروقات (1980-1999)

الوحدة :مليون دينار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
صادرات المحروقات	51.715	61.677	59.391	59.824	62.297	63.299	34.003	40.700	42.934	68.927
إجمالي الصادرات	52.648	62.837	60.478	60.722	63.758	64.564	34.935	41.736	45.421	71.937
النسبة %	98.23	98.15	98.20	98.52	97.70	98	97.33	97.51	94.52	95.81
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
صادرات المحروقات	118.600	226.800	237.545	228.120	311.362	473.064	682.139	762.709,6	566.616,1	811.266,5
إجمالي الصادرات	122.279	233.589	249.010	239.552	324.338	498.451	740.811	791.767,5	588.875,6	840.516,5
النسبة%	97	97.1	95.4	95.22	96	94.90	92	96.32	96.22	96.52

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء .

[1]. احمد هني، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[2]. زايدي مراد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غ منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص: 95.

من خلال الجدول نلاحظ المساهمة الشبه كلية لصادرات المحروقات في الصادرات الإجمالية خلال الفترة الإحصائية (80-99)، فرغم جهود الدولة مع بداية الثمانينات بشكل عام وأزمة النفط 1986 بشكل خاص في العمل على تنويع الصادرات من خلال تخفيض نفقات قطاع المحروقات والتوجه نحو القطاعات الأخرى إلا أن هيكل الصادرات الإجمالي استمر في اعتماده على المحروقات، فنجد أن أقصى مساهمة للصادرات غير النفطية خلال هذه المرحلة لم تتجاوز 8% (سنة 1996)، وهي مساهمة ضئيلة بالنظر لتطلعات وجهود الدولة.

المطلب الثالث: القطاع الريعي وأثره على الاقتصاد الوطني:

لقد اشرنا سابقا إلى أن الجزائر أصبحت ومنذ الاستقلال بلد نفطي أي انه يعتمد بشكل كبير على قطاع ريعي في تكوين رأسماله رغم الجهود المبذولة لتنويع مصادر الثروة.

يعرف القطاع الريعي [1]: هو كل قطاع يعتمد نشاطه على استغلال الموارد الطبيعية الباطنية، مثل المحروقات.

أما الاقتصاد الريعي [2]: فانطلاقا من المفهوم السابق للقطاع الريعي، فهو كل اقتصاد يتمحور أداؤه على استغلال القطاع الريعي، ويشكل أهم مصدر لثروته، وانطلاقا من هذين المفهومين يمكن القول:

أن الدولة الريعية [3]: هي التي تشكل مساهمة العوائد الريعية الخارجية نسبة تزيد عن 30 % من الناتج المحلي.

الريع النفطي [4]: هو الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج، نقل، تكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، ويتوزع الريع النفطي بعد استبعاد كل التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام) وحكومات الدول المستوردة (معبر عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية).

---

[1]. لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و العلوم الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد10، 2013، ص: 4.

[2]. نفس المرجع و الصفحة سابقا.

[3]. بن محاد سمير، مداخلة بعنوان: الريع و المرض الهولندي، ملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة، جامعة مسيلة، يومي 28-29 اكتوبر 2014، ص: 4.

[4]. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص: 24.

أما عن تأثير القطاع الريعي وبشكل أكثر وضوحا الريع النفطي فلابد أن نشير أولا إلى بعض الخصائص المهمة في الاقتصاد الوطني نذكر منها:

- لم تتجاوز حصة الصادرات خارج المحروقات أكثر من 8 % من مرحلة الاحتكار إلى نهاية التسعينات؛
- كانت الجباية البترولية تشكل أهم عنصر في موارد الميزانية؛
- تأثر القطاع النفطي بالاضطرابات الدولية، إضافة إلى انه يتحدد وفق أعراف وبروتوكولات دولية.

إضافة إلى ما سبق هناك عامل أخر وهو عدم الالتزام في بعض المرات وبعض الظروف لأقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة من هذه الأخيرة، فنجد انه خلال الفترة 82-85 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال وثابت، إلا أن المعروض النفطي خارج المنظمة إضافة إلى عدم التزام بعض الدول الأعضاء بالحصص المطلوبة منهم أجبرت الأوبك على تخفيض سعر النفط ليصبح عند مستوى 25.7 $ سنة 1985 ثم انهار سنة 1986 بشكل سريع[1].

لقد أردنا الإشارة إلى الخصائص السابقة لتوضيح مدى التأثير السلبي الواضح الذي يتركه الاعتماد الشبه كلي على القطاع الريعي وإهمال القطاعات الأخرى، ورغم انه لا يمكن غض النظر إلى أن عوائد قطاع المحروقات كانت المصدر الأساسي في التراكمات الرأسمالية في الجزائر منذ الاستقلال وبالتالي مساهمتها الفعالة في رسم السياسة الاقتصادية للدولة.

إلا انه بالمقابل كانت هناك تأثيرات سلبية كانت أهمها أزمة النفط 1986 (انهيار أسعار النفط) التي أظهرت بوضوح هشاشة الاقتصاد الجزائري، فباعتبار أن حصة المحروقات من إجمالي الصادرات الإجمالية شكلت 98% في تلك الفترة فبطبيعة الحال فإنها أثرت سلبيا على قيمة الصادرات النفطية بشكل خاص والصادرات الإجمالية بشكل عام انعكست على الاقتصاد الوطني من خلال:

انخفاض إيرادات الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار النفط، هذه الأخيرة التي كانت تساهم بشكل كبير في موارد ميزانية الدولة[2].

---

[1].فاطمة الزهراء زرواط و آخرون، اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، الكويت، المجلد16، العدد2، 2014، ص:82.

[2]. كمال رزيق، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد5، 2008، ص: 321.

صادف هذا الانخفاض تدهور في قيمة الدولار في أسواق الصرف ولجوء الكثير من حملة الأوراق المالية في الأسواق المالية إلى بيع هذه الأوراق التي كانت محررة بالدولار مما زاد من عرض الدولار الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمته مقابل عملات قوية أخرى[1]، هذا الانخفاض أدى إلى حدوث اختلالات توازنية مالية على المستوى الكلي حيث انخفضت مدا خيل الدولة الجزائرية مما أدى إلى عجز دائم في الميزانية العامة [2]، وأمام استمرار العجز المالي بسبب انخفاض إيرادات الدولة فقد تعذر على الدولة القيام بضمان تمويل الاقتصاد كما كان عليه قبل حدوث الأزمة، مما انعكس سلبا على مستوى دخل المواطنين، وارتفاع حجم البطالة بسبب تراجع الاستثمارات.أدى هذا التراجع إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ودخلت الجزائر مرحلة ركود في القطاعات المنتجة[3]، وقد أدت هذه الظروف إلى لجوء الدولة إلى المؤسسات الدولية للاستدانة، إلا أن هذه الاستدانة زادت على الاقتصاد الوطني أعباء إضافية نتيجة هذا التمويل الخارجي من مدفوعات أصل الدين إضافة إلى مدفوعات الفوائد المترتبة عنه مما أعاق مسار التنمية [4]، هذا إضافة إلى الشروط التي كانت توضع من قبل المؤسسات الدولية لتقديم القروض والتي كانت في مجملها تعتمد على سياسة انكماشية في تسيير الاقتصاد الوطني.

لقد أعطت أزمة النفط 1986 صورة واضحة على مدى خطورة الاعتماد الكبير على مصدر واحد من مصادر الثروة، فالعجز المستمر لميزانية الدولة الذي كانت بدايته مع منتصف الثمانينات إنما كان راجع إلى الضعف الهيكلي لميزانيات الدولة، وهذا بسبب ضعف مساهمة الجباية العادية أمام الجباية البترولية وارتفاع حصة النفقات الضرورية[5]، وهذا ما جعل الاقتصاد الوطني يعاني من إخفاقات متواصلة، وكانت هذه النتائج كلها مؤشرات على ما يعرف بالمرض الهولندي هذا المصطلح الذي ظهر في القرن

[1]. بوعون يحياوي نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، متيجة للطباعة، الجزائر، 2001، ص: 34.

[2]. كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[3]. مرجع نفسه، ص: 323 بتصرف.

[4]. فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه غ منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص:51.

[5]. بن عزة محمد، مداخلة بعنوان: مساهمة موارد قطاع النفط في تمويل الميزانية العامة، ملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة، جامعة مسيلة، يومي 28-29 اكتوبر 2014، ص: 11.

الماضي والذي كان يعبر عن الآثار السلبية التي تظهر على القطاعات الإنتاجية عند اكتشاف موارد طبيعية ما[1]، ويتم بالتالي توجيه كل الجهود من أجل الاستفادة من ريعها، ودخول القطاعات الإنتاجية حالة ركود بسبب الإهمال، وهو ما حدث في الاقتصاد الهولندي حينما عاش فترة رفاهية ورخاء بسبب اكتشاف النفط والغاز ثم سرعان مازالت هذه المرحلة بعد استنزاف أبار الغاز والبترول.

ولعل من أهم التأثيرات السلبية لهذا المرض هو ارتفاع سعر صرف العملة، فالزيادة في أسعار البترول ينجر عنه ارتفاع عام للأجر الحقيقي بالإضافة إلى الزيادة في الإنفاق العمومي وبالتالي الزيادة في الطلب على المنتجات غير قابلة للتبادل التجاري (الخدمات، النقل والبناء....)، فينتج بذلك ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة، فيؤدي هذا إلى ارتفاع قيمة السلع المحلية وتناقص تنافسيتها الدولية بسبب هذا الارتفاع في سعر صرف العملة المحلية وهو ما يؤثر طبعا على صادرات القطاعات المنتجة بسبب ارتفاع قيمتها في الأسواق الدولية فيؤدي إلى انخفاض الإنتاج وصادرات هذه القطاعات المنتجة ويزداد الارتباط بالصادرات النفطية وتزداد معه حدة الخطورة على الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: الإجراءات التحفيزية لتنمية الصادرات خارج المحروقات

كانت محاولات البحث عن سبل تنمية الصادرات خارج المحروقات اختيار قديم نسبيا لدى الحكومات الجزائرية فأدرجته السلطة الاشتراكية ضمن منطق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي، ثم حاولت سلطة إعادة الهيكلة نعته بسياسة إحلال الصادرات محل الواردات، إلا انه مع تدهور أسعار النفط 1986، أصبح ضرورة ملحة لإيجاد البديل الذي يعوض الخسائر التي نجمت عن الانخفاض في إيرادات الدولة [2]، إضافة إلى متطلبات مرحلة الانفتاح التجاري التي دخلت فيها الجزائر مع بداية التسعينيات وما يشكله التصدير في خلق توازنات ماكرو اقتصادية تتمثل أساسا في[3]:

- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات الذي يغبر عن الوضعية الاقتصادية والمالية للدول مع العالم الخارجي؛

[1]. بن سعيد محمد، حقيقة المرض الهولندي، نفس الملتقى السابق، ص: 4.

[2]. عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

[3] . Arrouche Nacera, Essai d'analyse de la politique de soutien aux exportations hydrocarbure en Algérie: contraintes et résultat, mémoire magistère, option : économie et finance internationale, Université Mouloud Mammeri, Tizi ouzou, 2014, pp :26-28.

- تحسين أداء الميزان التجاري الجزائري؛
- كما أن تشجيع الصادرات وتنويعها هي قاطرة لخلق مناصب شغل وتنويعها.

المطلب الأول: الإجراءات الجبائية والمالية

كانت هذه الإجراءات بمثابة معاملات تفضيلية للشراكات التي تتوجه في إنتاج السلع التصديرية وتمثلت في:

الفرع الأول: الإجراءات الجبائية والجمركية

1- الإجراءات الجبائية:

تعفى من الرسم على القيمة المضافة حسب المادة 13 من قانون الرسوم على رقم الأعمال عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة شريطة أن يقيد البائع أو الصانع الإرساليات في المحاسبة وان لا يكون التصدير مخالفا للقوانين والتنظيمات[1].

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS من خلال المادة 12 من ق.م 1996 ويتمثل في 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية ويحدد المبلغ المعفى بالحصة النسبية لرقم الأعمال الناتج عن التصدير مقارنة برقم الأعمال الإجمالي، أما بالنسبة للخدمات فمدة الإعفاء 3 سنوات لفائدة وكالات السياحة والأسفار[2].

الإعفاء من الدفع الجزافي VF والرسم على النشاط المهني TAP للعمليات التصديرية خارج المحروقات من خلال المادة 19 من ق.م 1996 باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية[3].

2- الإجراءات الجمركية: تجسدت هذه التحفيزات من خلال تعديل الأنظمة الجمركية بموجب القانون رقم 98-10 المتعلق بقانون الجمارك والذي شمل على مجموع من الأنظمة منها[4]:

---

[1]. قانون الرسوم على رقم الاعمال.

[2]. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص ص: 8-9 .

[3]. مرجع نفسه، ص: 99.

[4]. عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 267-268.

نظام القبول المؤقت: المنصوص عليه في المادة 174 بحيث يسمح بقبول البضائع المستوردة لغرض معين والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم ذات الطابع الاقتصادي وحددت المادة 180 هذه البضائع.

نظام إعادة التموين بالإعفاء : المنصوص عليه في المادة 186 والذي يسمح بإعفاء البضائع المتجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية من دفع الحقوق والرسوم عند الاستيراد إذا استعملت مع سلع محلية لغرض التصدير النهائي.

نظام التصدير المؤقت: المنصوص عليه في المادة 193 بحيث يسمح بالتصدير للمؤقت للسلع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين وفي أجل محدد أما على حالتها أو بعد تحويلها، وغالبا ما تستفيد المؤسسات من هذا النظام لغرض المشاركة في المعارض والتظاهرات الاقتصادية.

أما من الناحية العملية فبادرت إدارة الجمارك بفحص السلع في موطن إقامة المصدر، وإيداع التصريح التفصيلي قبل شحن البضائع وأخيرا إلغاء رخص التصدير باستثناء بعض المواد كالأبقار المنتجة، نبات النخيل والأشياء التراثية.

الفرع الثاني: الإجراءات النقدية المالية:

اصدر البنك المركزي في شهر سبتمبر 1990 عدة أنظمة (90-02، 90-03، 90-04) تحدد الطرق العملية لفتح وسير الحسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك جزائري من قبل الأشخاص المعنويين أما أهم الإجراءات لتشجيع عملية الإنتاج والتصدير فتمثلت في[1]:

- فتح حسابات للمصدرين بالدينار القابل للتحويل لتمويل النشاطات الخاصة بالبحث عن الأسواق الخارجية وشراء المواد الأولية، بحيث يمنح للمصدر مبلغا بالعملة الصعبة يقدر ب 10 % من رقم الأعمال المحصل من عملية التصدير؛
- منح بطاقات القرض لبعض المؤسسات العمومية المصدرة من خلال فتح حساب لصالح المؤسسة المعنية لدى فرع جزائري في الخارج، ويتم تمويل هذا الحساب بتحويلات من البنك الأصلي في الجزائر، وتخصص بطاقة القرض لتغطية النفقات في الخارج قصد البحث عن القروض التجارية؛
- توقف البنك المركزي سنة 1992 عن فرض حدود الائتمان القصوى على إقراض البنوك التجارية، مما سمح بتجاوز مشكلة التمويل للمؤسسات الإنتاجية؛

[1]. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولم ة، اطروحة دكتوراه غ منشورة في ع الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2007-2008، ص:133.

- تم إنشاء سوق للنقد الأجنبي بين البنوك في ديسمبر 1995 ليحل محل جلسات تحديد أسعار النقد الأجنبي؛
- انشأ البنك المركزي في ديسمبر 1996 مكاتب الصرافة لتحسين الحصول على النقد الأجنبي وتدعيم الشفافية والفعالية في تخصيصه.

المطلب الثاني: الهيئات المرافقة لعملية التصدير

لاشك أن الإجراءات الجبائية السابقة كانت نظريا تحفيزية لتشجيع عملية التصدير، إلا أن المؤسسات الوطنية كانت تتميز بضعف الإنتاج وعدم القدرة على تنافسيته، إضافة إلى نقص المعرفة بأوضاع وكيفية التعامل في الأسواق الدولية مع سياسة الانفتاح الجديدة التي قامت بها الدولة، ولهذا كان لزاما توفير الدعم والإسناد للمؤسسات لتشجيعها على الدخول غمار عالم التصدير إلى الأسواق العالمية دون تردد، وتمثل هذا الدعم في إنشاء مؤسسات لترقية ومرافقة عملية التصدير، وقد سبقتها الدولة بإجراء هام يبرز توجه الدولة إلى إعادة تنظيم قطاع التجارة الخارجية بشكل يتماشى مع أهداف تلك المرحلة، وقد تمثل في إعادة تنظيم دور وزارة التجارة الخارجية في مجال التجارة الخارجية بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 94-207 المؤرخ في 1994/7/16، الذي كلف وزارة التجارة الخارجية بترقية التبادل التجاري مع الخارج باستعمال كل التصورات والأدوات التي تساهم في ذلك، ولإعطاء ديناميكية أكثر تم تنظيم مديرية التجارة الخارجية بما يتماشى وأهداف السلطة لترقية الصادرات خارج المحروقات[1].

1- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية : أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم 96-327 هي هيئة عامة ذات طابع إداري، حيث يتكفل الديوان بإعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق وتكوين وتسيير شبكة المعلومات، وضع ونشر البيانات المتعلقة بوضع الاقتصاديين، وانجاز الدراسات المستقبلية ويتكفل بكل الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الأجنبية ونقل البضائع وتمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد[2].

2- غرف التجارة والصناعة : انشات بموجب المرسوم التنفيذي 96-93 المؤرخ في 1996/3/3 المتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، هي هيئة ذات طابع صناعي وتجاري تتمثل مهامها طبقا للمادة السادسة من المرسوم[3] في عرض أرائها في وسائل تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة ازدهار

[1]. المادة الاولى من المرسوم التنفيذي 94-208 من الجريدة الرسمية العدد47 لسنة 1994.

[2]. حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

[3]. المادة الثانية و السادسة من المرسوم 96-93 من الجريدة الرسمية العدد16 لسنة 1996.

التجارة والصناعة والخدمات، وتقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وتنميتها، تزويد المستثمرين الجزائريين بكل المعلومات التي يطلبونها خصوصا عن الأسواق الخارجية إضافة إلى تنظيم التظاهرات الاقتصادية التي تهدف إلى ترقية النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات وتنميتها.

3- الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات (CAGEX): تم إنشاء هذه الشركة بموجب المرسوم التنفيذي 96-235 المؤرخ في 1996/7/2 الذي يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتامين القرض عند التصدير وكيفياته والذي نصت المادة الثانية فيه: على انه يعهد تسيير تامين القرض عند التصدير، المؤسس بموجب الأمر 96-06 إلى الشركات ذات الأسهم المسماة الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات، المنشاة بعقد موثق بتاريخ ديسمبر 1995 وتكلف هذه الشركة، تحت مراقبة الدولة بتامين الأخطار التي نصت عليها المادة 4 من الأمر رقم 96-06، من خلال لجنة التأمينات المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم [1] التي تتكفل بفحص طلبات التامين، فهدف الشركة هو تغطية مخاطر التصدير ويمكن التمييز بين مجموعة من المخاطر:

- **مخاطر تجارية:** تتعلق بالأخطار الناجمة عن تعرض المشتري الأجنبي لحالة إعسار سواء كان هذا الإعسار قانونيا أو فعليا بشرط توفر مجموعة من الشروط وهي[2]:
  - عجز المشتري الأجنبي عن الوفاء بمستحقاته تجاه المصدر الوطني؛
  - أن لا يكون الوفاء ناتج عن عدم تنفيذ شرط تعاقدي من قبل المؤمن.
- **مخاطر سياسية:** تنتج عندما لا يحصل المصدر على مستحقاته نتيجة حروب أهلية أو أجنبية أو بسبب اضطرب أو ثورة داخل بلد المشتري أو بفعل تدابير تنظيمية اتخذتها دولته أو مستجدات تشريعية شهدتها دولة المشتري تعيق أو تؤجل عملية التحويل.
- **مخاطر الكوارث:** هذه مثل الكوارث الطبيعية كالزلزال، البراكين أو أخطار طبيعية أخرى تعيق المشتري على أداء مستحقاته.

4- صندوق خاص لترقية الصادرات (FSPE): انشأ هذا الصندوق بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 1996/6/5 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 084-302[3]، كان يهدف هذا الصندوق إلى تقديم التكاليف الخاصة بدراسة الأسواق الخارجية

[1]. المادة الثالثة من المرسوم 96-235 من الجريدة الرسمية العدد41 لسنة 1996.

[2]. عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 255-256.

[3]. المادة الاولى من المرسوم 96-205 من الجريدة الرسمية العدد35 لسنة 1996.

وإعلام المصدرين ودراسة كيفية تحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير [1] ثم توسع مجال تدخله بمقتضى المادة 127 من قانون المالية لسنة 1997 ليصبح مؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير[2]، وأصبح هذا الصندوق يقدم دعما ماليا في عمليات الترقية والترويج لمنتجات المصدرين عبر الأسواق الخارجية في مجالات المشاركة في الصالونات، المعارض والصالونات المختصة في الخارج وهذا من خلال تغطية جزء من تكاليف المشاركة في التظاهرات الاقتصادية الخارجية وكذا تكاليف النقل لبعض المنتجات[3].

المطلب الثالث: اثر الإجراءات التحفيزية على هيكل الصادرات خارج المحروقات

كانت الوجهة الأولى للحكومات الجزائرية المتعاقبة خصوصا مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات هي المؤسسات الاقتصادية العمومية لتشجيعهم وحثهم على التصدير، لكن واقع الحال أن هذه الأهداف اصطدمت بواقع تميز بمايلي:

– صعوبة التخلص إلى حد الاستحالة من التبعية تجاه المحروقات والتي كانت تشكل الجانب الأكبر من إجمالي الصادرات؛

– أدى ضعف الإنتاج الوطني إلى تبعية متزايدة في مجال الغذاء والتجهيز؛

– جهل اغلب المؤسسات باستراتيجيات التصدير، بالإضافة إلى عدم تنافسية المنتوج الوطني من حيث السعر والتكنولوجيل خصوصا مع بداية مرحلة التحرير للتجارة الخارجية[4].

– اصطدام الجزائر بحقيقة المديونية الخارجية وما ترتب عليها من أعباء، جعلت تنمية الصادرات خارج المحروقات تتجه نحو تسخير الصادرات من أجل مهمتين فرضتهما الظروف وهما[5]:

– تسخير الصادرات لتغطية نفقات المؤسسة وليس لجلب فائض القيمة من العملة الصعبة؛

– تسخير الصادرات لسداد الدين الخارجي من خلال إجبار السلطة عدد معتبر من المؤسسات الوطنية للمشاركة في سداد الدين الخارجي، وهذا ما حصل مع ديون روسيا الفيدرالية عندما تم تسديد الديون في شكل منتوجات صناعية جزائرية تم تصديرها إلى روسيا بموجب اتفاق بين الطرفين (1992/12/22).

---

[1]. المادة الثانية من نفس المرسوم.

[2]. عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 258.

[3].دليل التجارة الخارجية، 2008، ص: 96.

[4]. عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 261.

[5].المرجع نفسه، ص: 262.

ومع بداية سنة 1994 وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن دفع ديونها، فلم يكن بحوزتها سوى 8 مليار دولار مما اجبرها إلى الإمضاء على اتفاقية Stand by في افريل 1994 مدته سنة منح من خلالها FMI قرضا من أجل التثبيت الهيكلي، ثم قامت الجزائر لإخراج الاقتصاد من حالة الركود التي عرفها بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي(95-98) من أجل إنعاش الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق[1]، بدأت من خلاله البحث عن أحسن السبل لترقية الصادرات خارج المحروقات أخذت طابع مؤسساتي من خلال هيئات مرافقة التصدير السابقة الذكر وإجراءات جبائية وجمركية تفضيلية لمؤسسات التصدير، ورغم أن الصادرات خارج المحروقات شهدت ارتفاع في قيمتها مع نهاية التسعينات فنجد مثلا ارتفاعها من 500 مليون دولار إلى أكثر من 953 مليون دولار سنة 1997، إلا انه لم يعكس نجاح هذه التدابير في القضاء على عوائق التصدير خاصة إذا علمنا أن اكبر مساهمة للصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لم تتجاوز 4 % مع نهاية التسعينات.

[1]. نوري منير و آخرون، مداخلة بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، ملتقى دولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010، ص: 3.

خلاصة الفصل الأول:

تناول هذا الفصل أهمية نشاط التصدير على النمو والتنمية الاقتصادية، فالفائض في الصادرات يعتبر محفز أساسي للنمو، وذلك بالقيام باستثمارات جديدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ومن ثم رفع مستوى المعيشة للأفراد والتقليل من حدة المشاكل الاجتماعية خاصة في جانب التشغيل، كما أن هذا النشاط يلعب دور مهم في دعم الاقتصاديات الوطنية في توفير العملة الصعبة الضرورية لعملية التمويل خاصة ما يتم استيراده من السلع الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية.

ثم عرض واقع الصادرات في الجزائر وابرز هذا الواقع خلال مختلف مراحله مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري بشكل عام وفي الصادرات بشكل خاص، فخلال مرحلة الدراسة كان قطاع المحروقات يمثل النصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الموازنة وبشكل خاص الإيرادات الخارجية، ولكن أزمة النفط (انهيار أسعار النفط) لسنة 1986 أبرزت مدى هشاشة الاقتصاد الوطني بسبب التبعية الشبه كلية للقطاع الريعي، وهذا ما أدى بالسلطات الجزائرية إلى البحث على أفضل الطرق واستحداث مؤسسات لمرافقة وتشجيع عملية التصدير خارج قطاع المحروقات لمواجهة تقلبات السوق النفطية وتدعيم الاقتصاد الوطني بموارد متجددة.

الفصل الثاني

واقع القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الاستراتيجيات المتبعة لتنمية الصادرات خارج المحروقات

تمهيد:

إن الاعتماد الشبه كلي على قطاع معين دون القطاعات الأخرى هو بمثابة تخلي تدريجي عن هذه القطاعات وهو ما يحدث في الجزائر بالاهتمام والتركيز الكبير على قطاع المحروقات منذ الاستقلال في تكوين الثروة على حساب قطاع أخرى كالصناعة والزراعة، والتي جعلت من منتجات هذين القطاعين تتميز بالطلب الضعيف عليها خاصة على المستوى الدولي وبالمقابل فان سلعة البترول تتميز بالطلب الكبير والسريع عليها، وهذا ما أدى إلى استقطاب العمالة بشكل كبير في هذا القطاع لما يمنحه من أجور مرتفعة وجعل الرغبة في التوجه إلى هذا القطاع (في جانب العمل) أكثر منه في قطاعي الصناعة والزراعة بسبب الحواجز السابقة الذكر.

إضافة إلى ذلك فإن ما توفره عائدات البترول من سلع زراعية وصناعية مستوردة بأسعار دولية رخيصة تنافس السلع المنتجة محليا تؤدي إلى انكماش في كل من قطاعي الصناعة والزراعة[1].

وسنحاول في هذا الفصل دراسة واقع القطاع الزراعي في ظل البرامج الاستثمارية التي عرفتها الالفية الثالثة من خلال:

-الاقتصاد الزراعي وضرورة التنمية الزراعية.

-القطاع الزراعي في برامج الاستثمارات العامة (2001-2014).

-عرض واقع الإنتاج والصادرات من المنتجات الزراعية.

[1]. خلوفي عائشة وآخرون، تقييم أثار الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف، أيام 11-12 مارس 2013، ص:11 .

المبحث الأول: الاقتصاد الزراعي وضرورة التنمية الزراعية

يمثل القطاع الزراعي مجالا مهما للبحث والدراسة وذلك لما يحويه هذا القطاع من خصائص تنعكس بشكل كبير على الاقتصاد، ولعل أفضل مجالات البحث والدراسة التي تعطي صورة واضحة على مدى نجاح القطا ع الزراعي أو عدمه في أي دولة هي المجالات المتعلقة بدراسة الجوانب الاقتصادية لهذا القطاع والتي يمثلها أحد فروع علم الاقتصاد ألا وهو الاقتصاد الزراعي.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الزراعي

هو أحد العلوم الاجتماعية التطبيقية والذي يعنى بكيفية تسخير المعرفة الفنية واستغلال الموارد الإنتاجية النادرة لتوفير الغذاء والملبس وغير ذلك من الحاجات لأفراد المجتمع، ويهدف علم الاقتصاد الزراعي إلى زيادة الكفاءة في العمليات الزراعية المختلفة وما يتصل بها لتوفير الغذاء والملبس وغير ذلك من الحاجات للإنسان بدون هدر للموارد المتاحة.

يعني يجب أن تتم عملية الإنتاج من السلع والخدمات في القطاع الزراعي بأقل كمية من الموارد الإنتاجية المتاحة وإنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بكمية معينة من الموارد المتاحة.

لذا فإن مسؤولية علم الاقتصاد الزراعي لا تشمل فقط زيادة كفاءة العمليات الزراعية والعمليات المتصلة بها وبالتالي الربحية بل تتعدى ذلك إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة، ومن هنا نقول أن علم الاقتصاد الزراعي يقوم على تنظيم كل ما يتصل بالإنتاج الزراعي من أجل بلوغ أهداف اقتصادية تسعى كل المجتمعات إلى تحقيقها وتشمل:

- تحقيق الكفاءة الفنية (Technical efficiency) أو الكفاءة الإنتاجية (poductive efficiency) وهي تعني إنتاج اكبر كمية من السلع والخدمات في القطاع الزراعي باستخدام ما هو متوفر من عناصر الإنتاج.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية (economic efficiency) أو الكفاءة التوزيعية وهي تعني إنتاج السلع والخدمات الزراعية بالكميات التي يتطلبها المجتمع
- النمو الاقتصادي (economic grouth) وهو يمثل زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن للمجتمع أن ينتجها مع مرور الزمن.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي (economic stability) يعني السيطرة على أسعار السلع والخدمات الزراعية دون حدوث تقلبات لها بما يضمن عدم تأثر دخول أفراد المجتمع بطريقة غير مرغوبة مما يضعف القوة الشرائية للنقود.
- تحقيق العدالة : (equity) ونعني بها العدالة في توزيع الدخل أو الناتج القومي بين أفراد المجتمع.

فمن خلال هذه الأهداف نجد أن الاقتصاد الزراعي اتسع مفهومه ليغطي مجمل العمليات ذات الصلة بالإنتاج والتسويق والاستهلاك وما يتصل بذلك من العمليات التي تخدم العملية الزراعية أيا كان نوعها وهذا ما أدى إلى تفرع علم الاقتصاد الزراعي إلى مجموعة من الفروع ذات صلة أهمها[1]:

-التسويق الزراعي؛

-العمليات الزراعية؛

-السياسيات الزراعية؛

-التمويل الزراعي؛

-إدارة الموارد الزراعية؛

-التنمية الزراعية.

الفرع الأول: أهمية القطاع الزراعي

يحتل القطاع الزراعي بشقيه الإنتاج النباتي والحيواني أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول حيث يساهم هذا القطاع في التنمية الاقتصادية الشاملة للعديد من هذه الدول من خلال[2]:

- **توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع** : يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها.

- **توفير الموارد المالية** : يعتبر القطاع مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر (مزارعين) أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني أو أولئك الذين يحققون دخلا من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية مما يعني أن القطاع هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى كما يلعب دور مهم من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في احتياجات التنمية الاقتصادية بل انه يلبي الاحتياجات الأساسية للتنمية وذلك من خلال التوسع في المحاصيل الزراعية التصديرية، التي تعتبر من أهم الموارد النسبية للتنمية الاقتصادية للدول النامية، أما على مستوى الدول فإن القطاع الزراعي يساهم بنسب متفاوتة في الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول بل إن بعض الدول تعتمد على هذا القطاع في

[1]. علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص ص:25-27.

[2]. المرجع نفسه، ص ص: 28-30.

جزء كبير من الناتج القومي لها، كما أن هذا القطاع يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة لهذه الدول من خلال العملية التصديرية للمنتجات الزراعية.

– **توفير المواد الخام للقطاع الصناعي** : يوفر هذا القطاع العديد من المواد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا الأخير فيوفر القطن مثلا لصناعة الملابس، كما يوفر الحبوب التي يمكن استخلاف الزيوت منها، ويوفر مثلا العديد من المواد الخام لصناعة المخللات والمربيات والمواد الغذائية الجافة والمعلبة وغير ذلك من المواد التي ساهمت في إنشاء العديد من الصناعات المعتمدة على إنتاج القطاع الزراعي .

– **استغلال بعض الموارد بكفاءة** : يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يندر أن توجد في قطاعات أخرى، ففي قطاع الإنتاج الحيواني مثلا تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان. كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم وهو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان.

– **العمل على تحقيق الأمن الغذائي** : يعتبر مشكلة الأمن الغذائي التحدي الرئيسي الذي تواجهه حكومات البلدان النامية، وذلك بسبب قصور الإنتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الغذائية المتزايدة ولهذا فالاهتمام بهذا القطاع من خلال استراتيجيات فعالة وملائمة من شأنها التقليل من حدة هذه المشكلة.

– **الزراعة مصدر للعملة الصعبة** : لا تعتبر الزراعة مصدر للمواد الغذائية والفلاحية فحسب، بل انها تساهم في توفير العملة الصعبة الناتجة عن التصدير، فنجد أن كثير من الدول أصبحت تطبق بعض السياسات الزراعية من أجل تنمية وتطوير أهم المنتجات الزراعية ذات الميزة التنافسية وذلك من اجل زيادة مبادلاتها مثلا البرازيل أصبح بلد رائد في تصدير اللحوم والبن، فرنسا وكندا رائدين في الحبوب ويمكن أن نقول أن القطاع الزراعي من القطاعات التي يمكن إتباع فيها سياسة إحلال الواردات بشكل أيسر نسبيا مع القطاعات الأخرى للحد من الاستيراد لبعض السلع فمثلا نجدها تتميز بأنها سلع متجانسة نسبيا على المستوى العالمي وبالتالي يمكن العمل على استغلال الموارد

المتاحة محليا بشكل فعال في إنتاج هذه السلع الغذائية للتقليل من التبعية الخارجية على الأقل بشكل نسبي في هذه السلع الغذائية عوض إنفاق الملايير لاستيرادها[1].

- **الزراعة تحتاج إلى رأسمال اقل**: من بين مميزات القطاع الزراعي هو أن هذا الأخير يحتاج إلى رؤوس أموال قليلة نسبيا مقارنة لما يحتاجه قطاع الصناعة مثلا في عملية الإنتاج.

- **الزراعة توفر أيدي عاملة :** تعتبر الزراعة قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل والتشغيل، خاصة انه لا تتطلب سوى الحد الأدنى من المهارا ت مقارنة بأنشطة عمل أخرى، وغالبا ما تستوعب العمال اللذين لا يجدون فرص عمل في مجالات أخرى خاصة في الدول النامية التي لا تعتمد على التقدم التكنولوج ي بشكل كبير بخلاف الدول المتقدمة التي يستوعب فيها قطاع الزراعة اقل من 4% من اليد العاملة بسبب التقدم التكنولوجي واستعمال الآلات الزراعية[2].

الفرع الثاني: مخاطر الإنتاج الزراعي

هناك أنواع عديدة من مجالات المخاطرة في الإنتاج الزراعي منها[3]:

1-تباين الإنتاج: يصعب تحديد كميات الإنتاج من العمليات الزراعية الإنتاجية ومن ثم الدخل المتأتي منها نتيجة ارتباطها بظروف يصعب التنبؤ بها (الظروف الجوية، الظروف الطبيعية)؛

2-تقلبات الأسعار: التغير المفاجئ أحيانا في الأسعار من أهم العوامل المؤثر ة في طلب وعرض المنتجات الزراعية؛

3-البرامج الحكومية: يؤدي تبني الحكومة لبعض الإجراءات الجديدة المتعلقة بالأسعار والإنتاج والتسويق وكذا السياسات النقدية والمالية في بلد ما والمتعلقة بالزراعة إلى التأثير على مجمل العملية الإنتاجية الزراعية خاصة عندما تكون هذه الإجراءات مفاجئة؛

4-التغيرات في أذواق المستهلكين : يؤدي هذا التغير إلى التحول في الاستهلاك من منتج زراعي إلى منتج زراعي أخر مما يؤدي إلى اختلالات في توازن الطلب والعرض على المنتجات الزراعية، ما يعرض المنتج إلى مخاطر الإنتاج.

---

[1]. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال (1980-2009)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص: 51.

[2]. زهير عماري، المرجع نفسه، ص: 50.

[3]. سوزان وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005، ص ص: 38-39.

ولهذا للتقليل من مخاطر النشاط الزراعي يجب إتباع مجموعة من الاستراتيجيات ترتبط بعملية الإنتاج في هذا القطاع من خلال تنويع الإنتاج واختيار الاستثمارات الأكثر ثباتا من حيث العوائد، إضافة إلى إستراتيجية فعالة في عملية تسويق المنتجات.

المطلب الثاني: سمات القطاع الزراعي في الدول النامية

تكمن أهمية القطاع الزراعي باعتباره القطاع الذي يوفر الغذاء للفرد ولهذا فعدم تمكن أي بلد من تحقيق معدلات نمو في هذا القطاع تتماشى مع المعدلات المتزايدة للنمو السكاني خاصة البلدان النامية سوف يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد من السلع الزراعية عموما والغذائية منها بوجه خاص من الإنتاج الزراعي المحلي، هذا الأمر سوف يجبر الدولة المعنية إلى التوجه إلى الاستيراد لسد النقص، وإن كان يجب الإشارة إلى أن ليس كل دولة بإمكانها إنتاج كل السلع الزراعية انطلاقا من مبدأ الشروط المطلوبة والواجب توفرها في إنتاج سلع زراعية (ظروف جوية وطبيعية.....) إلا انه يجب أن يسعى البلد دائما على تحقيق بعض التوازن التجاري بين وارداته وصادراته ومن الأفضل أن يراعي هذا في مجال الميزان التجاري الزراعي، فإن لم يستطع تحقيق فائض فيه فعلى الأقل يحقق توازن لاسيما إذا كان البلد يمتاز بوجود مصادر للنمو الزراعي وليست مستغلة، مع التركيز دائما على مبدأ التخصص لأنه لا يوجد محصول زراعي يمكن زراعته في كافة الترب بمختلف المناخات ولا توجد تربة واحدة وأجواء مناخية واحدة في أي منطقة من العالم تصلح لزراعة كافة المنتجات الزراعية[1].

فمثلا البلدان التي تكون القوى العاملة فيها نادرة نسبيا قياسا إلى الموارد الأرضية والمائية فإن إستراتيجية التنمية الزراعية الملائمة لها تكون عادة بالتوجه نحو إحلال الآلة محل العمل اليدوي في معظم الممارسات الزراعية من أجل التمكن من التوسع الأفقي، وفي حالة العكس أي في الحالة التي تكون فيها الموارد الزراعية الطبيعية من أرض ومياه نادرة نسبيا قياسا إلى القوى العاملة (اليد العاملة) فإن إستراتيجية التنمية المناسبة لمثل هذه الحالة ينبغي أن تختط المنهج المؤدي إلى زيادة معدل الغلة عن طريق زيادة الكثافة الزراعية على النحو الذي يؤدي إلى زيادة استغلال الأرض أكثر من مرة واحدة خلال السنة، واستخدام مدخلات الإنتاج المؤدي إلى زيادة الغلة من بذور محسنة ومخصبات ومبيدات[2].

[1]. سوزان وفيق العاني، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

[2]. المرجع نفسه، ص: 22.

الفرع الأول: أسباب تخلف القطاع الزراعي في الدول النامية

يمكن أن نوجز أسباب تخلف القطاع الزراعي في الدول النامية إلى[1]:

– الاعتماد بشكل كبير على سقوط الأمطار كمورد مائي في عملية الإنتاج الزراعي وهو مما يصعب التحكم بكمياته أو مواعيده أو توزيعه؛

– أن الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة قد تفقد خصوبتها نظرا للإهمال وسوء الإدارة، فتصبح مع مرور الوقت غير صالحة للزراعة؛

– تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لجهل المزارعين وعدم استجابتهم للتعليمات والإرشادات الفلاحية؛

– ضعف الاستثمار الموجه في هذا القطاع سواء المحلي أو الأجنبي؛

– عدم توفر نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الزراعية الحديثة إلى الفلاحين وفي الوقت المناسب؛

– عدم كفاءة الأجهزة المخصصة للتوجيه والإرشاد والنصح للفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطوير أساليبهم الزراعية؛

– عدم توفر الإمكانيات والأموال الكافية لتعميم برنامج متكامل للإقراض الزراعي يستفيد منه غالبة الفلاحين بشكل كاف لقيام برامج استثمارية زراعية وبشروط ميسرة.

الفرع الثاني: أسس التخطيط الزراعي

يجب أن نشير إلى أن مواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن تتم بترك الاقتصاد القومي إلى العوامل التلقائية والمصالح الفردية بل لا بد من الاعتماد على أسلوب التخطيط لتحقيق التنمية المطلوبة باعتبار التخطيط وسيلة علمية منظمة ومستمرة يتم بموجبها حصر موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وتقدير احتياجاته ثم تحديد طريقة استغلال هذه الموارد وتوجيهها وتوزيعها على النحو الذي يحقق غايات يصبو المجتمع إلى تحقيقها في أقصر فترة ممكنة وبأقل جهد أو كلفة اجتماعية واقتصادية.

ولكي تتسم الخطة الزراعية بالشمول والتكامل وإمكانية التنفيذ فإن الأمر يتطلب أن تتوفر مجموعة من الشروط الضرورية منها[2]:

1–واقعية الخطة الزراعية: أي أن تكون الخطة الزراعية منسجمة مع الموارد المتاحة التي يمكن توفيرها سواء الموارد المادية والبشرية

[1]. فوزية غربي، الزراعة بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007–2008، ص ص: 52–53.

[2]. سوزان وفيق العاني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 124–132 .

ولهذا نجد عامل الانسجام هو من أسباب فشل الخطط الزراعية التي تعاني منها البلدان النامية بحيث تضع هذه البلدان خطط زراعية طموحة تستهدف تحقيق معدلات نمو في الناتج الزراعي تتجاوز إمكاناتها إما مادية أو بشرية أو كلاهما فتأتي نتائج الخطط الزراعية منحرفة بدرجات متفاوتة عن أهدافها وهذا يؤدي إلى هدر الموارد المستخدمة دون الحصول على نتائج.

2-ترابط وتكامل بين الخطة الزراعية والخطة الاقتصادية الكلية: بما أن النشاط الزراعي هو جزء من النشاط الاقتصادي فهو إذا جزء من الخطة الاقتصادية لدولة ما ومنه فالتخطيط للنمو يجب أن يتخذ نفس مسار التخطي ط للنمو الاقتصادي الكلي للدولة خاصة وأن القطاع الزراعي يعتبر العصب الحساس والمحرك الأساسي للقطاعات الأخرى نظرا للترابط بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات المنتجة.

3-شمولية الخطة الزراعية: يتطلب في الخطة الزراعية سيطرتها على كافة الموارد الاقتصادية الزراعية سواء كان النشاط نباتي أو حيواني ويتطلب من الخطة أن يكون التوجيه واعيا لطبيعة ومجالات استخدام الموارد كما يجب أن تشمل الخطة الزراعية التخطيط لكافة المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار الزراعي والاستهلاك وتوقعاته وما يرتبط من تأثيرات ذلك على الميزان التجاري الزراعي والميزان التجاري العام.

4-الاستمرارية والتواصل في الخطة الزراعية: للزمن دور مهم وضروري في مسألة التخطيط الزراعي فالعملية التخطيطية للقطاع الزراعي لا تنتهي بمجرد وضع الخطة إنما يأتي بعد وضع الخطة دور التنفيذ والمتابعة ويجب أن تكون الخطط التي تأتي بعد هذه الخطة مكملة ومستمرة للخطة التي سبقتها أي لا تكون منفصلة في الأهداف والتنفيذ عما سبقها مع الأخذ دائما بعين الاعتبار التغيرات التي قد تطرأ بعد فترة الخطة الرئيسية.

5-مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ : لعل من أهم نجاح الخطط التنموية بشكل عام أن تعتمد بالأساس على قرارات مركزية مبنية على رؤية واقعية للقطاع الزراعي في دولة ما ولا تكون قرارات فردية وتلقائية ومنفصلة عن حقيقة القطاع على أرض الواقع، أما تنفيذ الخطط الزراعية فيكون ذو نجاعة وفاعلية أكبر في حال تم تنفيذها بشكل لا مركزي وعلى مستوى الوحدة الإنتاجية والاقتصادية خاصة وأن النشاط الزراعي يتسم بأنه بيولوجي يتطلب قدرا من الحرية للتصرف في استخدام الموارد الزراعية في ظل اختلاف شروط ومتطلبات الإنتاج الزراعي من منطقة إلى أخرى وفق ما يقتضيه المنتوج الزراعي من شروط للحصول على الغلة المطلوبة.

6-المرونة والإلزامية للخطة الزراعية: تعد المرونة للخطة الزراعية من الشروط الرئيسية لنجاحها ونعني بالمرونة قدرة الخطة الزراعية على الاستجابة للتغيرات الطارئة التي قد تحدث في القطاع الزراعي (فيضانات، أفات ...)، مع الإشارة إلى أنه لا تتنافى مرونة الخطة مع إلزامية الخطة الموضوعة بصورة مركزية، وإنما يجب أن لا تتميز الخطة بالجمود في مواجهة التغيرات الطارئة كما الكوارث الطبيعية (فيضانات) أو تغيرات متوقعة على مستوى الاقتصاد العالمي، فعلى سبيل المثال إذا توقع ارتفاع الأسعار العالمية لمنتوج زراعي تنتجه الدولة محليا فهذا لا يمنع زيادة التوسع في زراعته بغرض تصديره بأسعاره الجديدة والاستفادة من هامش الربح نتيجة ارتفاع السعر حتى وإن كان التوسع في إنتاجه لم يكن ضمن الخطة الزراعية، على أنه يجب أن نشير إلى أن هذه المرونة في الخطة الزراعية واتخاذ القرارات الاستثنائية المبنية على توقعات استشرافية تكون مبنية على قدر كاف من البيانات والمعلومات سواء زراعية أو اقتصادية أو فنية.

7- العوامل المؤثرة في عرض الأراضي : يتوقف العرض الاقتصادي من الأرض على مستوى التكنولوجيا المستخدمة، وقد أسهم التطور في الاستخدام الآلي في العمليات الزراعية وأعمال استصلاح الأراضي ومشاريع الري واستخدام أساليب الزراعة المحمية ونظم الري الحديثة مثل الري بالتنقيط في تحسين الكفاءة الإنتاجية للأرض وفي توسيع المساحات القابلة للاستغلال الزراعي كما أسهم تطور وسائل المواصلات في زيادة امتداد الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي في مجالات الزراعة المختلفة، كما انه من بين العوامل التي تقيد عمل المنتجين في مجال الزراعي هو أن حيازة الأرض في بعض البلدان في صورة ملكية أو استئجار تكون محكومة بقواعد عامة وتخضع لقيود قانونية في استخدامها ولهذا من العوامل الرئيسية التي تؤثر في عرض العرض:

-تسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بحيازة الأرض وخاصة في صورة ملكية، لان حيازة الأرض عن طريق الملكية يحقق الشعور بالاستقرار للمالك وحرية اتخاذ القرارات الفنية والتسويقية،كما تحقق مكاسب رأسمالية واجتماعي

-تقديم الدعم الكاف من طرف الدولة لدعم استصلاح الأراضي من خلال: برامج الإقراض بشروط مسيرة مشاريع شق الطرق، تقديم الدعم الفني والمالي إضافة إلى التسهيلات الجبائية[1].

8- التسويق الزراعي: تلعب إستراتيجية التسويق دور هام في تعظيم الإيرادات بعد الانتهاء من عمليات الإنتاج الزراعي، وهي تشير إلى مجموعة من النشاطات الاقتصادية الهادفة التي تسعى

[1]. احمد شكري الريماوي، اقتصاديات الأراضي واستعمالاتها، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2007، ص:184.

إلى توصيل السلع الزراعية من المنتج إلى المستهلك في الوقت والمكان والشكل المناسب وبالأسعار المقبولة، ولهذا تهتم الدراسات التسويقية بالأسواق التي سوف يتم تصريف السلعة الزراعية عن طريقها وتجدر الإشارة أن عملية التسويق الزراعي ليست حلقة مغلقة بل منفتحة على قطاعات اقتصادية أخرى كالقطا ع الصناعي وقطاع النقل والخدمات والقطاع التجاري بشكل خاص[1].

المطلب الثالث: أهمية التنمية الزراعية

اشرنا سابقا إلى ضرورة التخطيط سواء في القطاع الزراعي أو في غيره من القطاعات حتى لا يترك الاقتصاد الوطني إلى العوامل التلقائية وصراع المصالح الفردية، والتخطيط يؤدي إلى تحقيق التنمية في كافة القطاعات والتنمية تؤدي إلى تحسين ظروف المعيشة ووفقا لتعريف منظمة العمل الدولية فإن العمل اللائق يعبر عن تطلعات الناس في حياتهم العملية ولهذا ينبغي أن تهدف السياسات والبرامج ليس فقط إلى زيادة فرص العمل سواء في القطاع الزراعي أو غيره بل أيضا إلى تحسين فرص العمل[2] التي تؤدي إلى تحسين الإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الزراعية

يتفق مفهوم التنمية الزراعية مع المفهوم العام للتنمية الاقتصادية حيث يركز على الجانب المادي من خلال اتخاذ كافة الإجراءات من زيادة رقعة الأراضي المزروعة (التنمية الأفقية) أو زيادة تكثيف رأسمال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي (التنمية الرأسية) التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وإعادة تكوين رأسمال من أجل التنمية الاقتصادية[3].

الفرع الثاني: أسس التنمية الزراعية

رغم أن التنمية الزراعية تصطدم ببعض العقبات والقيود خاصة في الدول النامية التي تحول دون الوصول إلى التنمية الاقتصادية بشكل عام والزراعية بشكل خاص ولعل من أهمها السببين التاليين[4]:

– مشكلة العلاقة السكانية والأرض: فالدو ل النامية تعرف معدلات نمو سكانية مرتفعة ومستمرة وهذا ما يؤدي مع مرور الوقت إلى التوسع السكاني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة؛

---

[1]. سوزان وفيق العاني، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

[2]. من موقع: www.fao.com

[3]. عزاوي اعمر، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004–2005، ص: 9.

[4]. مرجع نفسه، ص ص: 11–12، بتصرف.

– الظروف الجوية والطبيعية التي يعتمد عليها القطاع الزراعي في عملية الإنتاج.

ولهذا فالتنمية الزراعية الملائمة (خاصة الدول النامية)تحتاج إلى رؤية اقتصادية موضوعية في إطار سياسة اقتصادية ملائمة ووفق الإمكانات المتاحة والممكن لاستخدامها، ولأن تنمية القطاع الزراعي لا يمكن تحقيقها منفصلة عن التغيرات والتأثيرات التي تحصل في الجوانب الأخرى من البنيان الاقتصادي، لذا فيمكن القول أن عناصر التنمية الزراعية في إطار برامج التنمية الاقتصادية تتلخص فيما يلي:

– **التغيرات البنيانية**: يقصد بالبنيان الاقتصادي الكيفية التي يتم فيها تركيب القطاعات والأنشطة الاقتصادية وكذلك الأهمية النسبية لمختلف الأنشطة وكيفية ارتباطها مع بعضها البعض وعلاقتها التي تحدد طبيعة البنيان الاقتصادي الوطني كنسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الوطني أو نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي إلى نسبة المشتغلين في القطاعات والأنشطة الأخرى وبالتالي عن طريق هذه المتغيرات تظهر دور التنمية الزراعية في التغيرات البنيانية وبالتالي أثرها على القطاعات الأخرى وعلى الناتج الوطني بشكل عام.

– **الدفعة القوية**: في مقال حول إسهام النمو الزراعي في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية، أظهرت أن أصحاب الحيازات الصغيرة الذين ينتجون معظم الغذاء في البلدان النامية يسهمون في زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي، وهو ما يشير الى ضرورة توفير قدر مناسب من الاستثمار تعطي دفعة للاقتصاد الوطني للبدء بالتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي، ويتحدد ذلك الحجم من الاستثمار في ضوء العديد من المؤشرات منها حجم الاقتصاد الوطني ومدى توافر الموارد الاقتصادية، طبيعة مرحلة النمو الاقتصادي التي تسود القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، وهذا ما يؤدي بعد ذلك إلى مرحلة التعامل الخارجي من خلال عملية التصدير.

3–الإستراتيجية الملائمة لاستمرار عملية التنمية: حتى ولو توافرت العناصر السابقة فإنه في ظل غياب إستراتيجية تنموية ملائمة لاستمرار معدلات النمو الاقتصادي فإن الفشل سيكون من نصيب التنمية، وتستمد الإستراتيجية الملائمة مقوماتها من:

– الظروف الاقتصادية والاجتماعية؛

– المتغيرات البيئية السائدة في الدولة؛

– حجم الموارد الاقتصادية المتوافرة؛

– تحديد مصادر تمويل التنمية الزراعية والتي تأخذ مصدرين إما مصادر تمويل داخلية (أي التي تشكل النصيب الأكبر إما من خلال الادخار الحكومي أو قطاع الأعمال أو المدخرات التنظيمي ة

أو الادخار العائلي)، أو مصادر تمويل خارجية نتيجة قصور أحيانا المصادر الداخلية كسلع وسيطية، آلات ومعدات ذات تكنولوجيا كبيرة، وأحيانا حتى كفاءات فنية وإدارية.

الفرع الثالث: مقومات التنمية الزراعية

تعتبر التنمية الزراعية جزء من التنمية الاقتصادية وبالتالي فبالإضافة إلى مقومات التنمية الاقتصادية من تراكم رؤوس أموال وتوفر الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي تحتاج التنمية الزراعية إلى مقومات أخرى تتمثل في[1]:

– الأراضي الزراعية : وتعتبر القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي وهي ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها من خلال العمل على استصلاحها والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح.

– الموارد المائية: تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخدامها منها:

- ارتفاع معدلات السكان؛
- التطور الحضاري الهائل وغير مسبوق نتيجة تحسن مستوى المعيشة لأغلب سكان العالم؛
- عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بشكل فعال في مجالات الزراعة؛
- غياب الوعي المتعلق بثقافة الترشيد في استخدام المياه.

– الثروة الحيوانية النباتية : تعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية لأن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، وهو ما يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، ولهذا يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الاستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي متطلبات الأسواق سواء الداخلية أو الخارجية.

[1]. غردي محمد، القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غ منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011–2012، ص ص: 10–11.

المبحث الثاني: القطاع الزراعي في برامج الاستثمارات العامة (2001-2014)

مع بداية الألفية الثالثة ظهرت للعيان مؤشرات إيجابية توحي بأن الاقتصاد الجزائري في حالة جيدة، عكستها مباشرة إرتفاع أسعار المحروقات والتي اعتبرت كمحدد أساسي في ارتفاع حجم احتياطي الصرف، فازدهار القطاع الانفجاري (قطاع المحروقات) سمح بيسر مالي كبير وأمام الحاجة الملحة للهياكل القاعدية في جل القطاعات الاقتصادية خاصة المتأخرة منها،كان لزاما على السلطات التفكير الجدي لوضع سياسة اقتصادية يمكنها امتصاص وتوظيف الفائض المالي في الاتجاه الذي يضمن مستويات مهمة من النمو وعلى هذا تم التوجه نحو سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي (الاستثماري) من خلال إقرار كل من[1]:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: (2001-2004).**
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو: (2005-2009).**
- **برنامج توطيد النمو (البرنامج الخماسي): (2010-2014).**

المطلب الأول: متطلبات تنمية القطاع الزراعي في الجزائر

تنمية القطاع الزراعي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عليها[2]:

- تخفيف التبعية الغذائية؛
- تحقيق الأمن الغذائي؛
- المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

ويمكن أن نحقق هذه الأهداف بتدخل الدولة لتوجيه هذا القطاع باعتباره قطاع استراتيجي وحساس من خلال أهم عامل يشجع على تنمية هذا القطاع وهو توفير التمويل الضروري وفق مكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة وبعيدة عن البطء والبيروقراطية الإدارية حتى يتم توفير التمويل الكاف في الوقت المناسب، مع ضرورة إدخال المكننة وعصرنة القطاع الزراعي بالشكل المطلوب لتحقيق السياسية الزراعية المطلوبة.

---

[1]. مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم اثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف، أيام 11-12 مارس 2013، ص:3.

[2]. باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد02، 2003، ص: 114.

كما يجب الاهتمام الكبير والضروري بالإرشاد الفلاحي والذي يعتبر من العوامل الهامة لتنمية القطاع، فهو يساهم في توعية وتكوين الفلاحين وإحاطتهم بالمعلومات الضرورية والنصائح اللازمة، ولهذا يجب وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي من منطلق الاحتياجات والواقع العملي وليس في إطار نظري بيروقراطي وهذا لتحسين العلاقة بين المرشد الفلاحي والفلاح، فمن أسباب ضعف هذا القطاع خصوصا في الجزائر أن من وجهة نظر المرشد الفلاحي تعود إلى كون معظم الفلاحين يتميزون بالأمية مما يصعب عملية إقناعهم إذ لا تتوفر لديهم روح التعاون مع المرشدين الفلاحين، أما من وجهة نظر الفلاح فتعود إلى عدم توفر المدخلات الزراعية وعدم مطابقة التوصيات الإرشادية لظروف الفلاحين ونظرة الفلاح إلى المرشد الفلاحي على انه اقل خبرة منه خاصة في عدم قدرة المرشد الفلاحي حل كثير من مشاكل الفلاح المتعلقة بالأسعار والتسويق وتأمين المدخلات، وبالتالي فوضع سياسة فعالة والدعم الكاف لعملية الإرشاد الفلاحي والمرشدين بالوسائل والميكانيزمات الضرورية تسمح بتحسين العلاقة السابقة الذكر وهذا يؤدي إلى تحقيق التنمية الفلاحية[1].

الفرع الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية للتنمية الزراعية في الجزائر

– **الموارد الأرضية:** تبلغ المساحة الجغرافية في الجزائر ب 238174100 هكتار وإذا كانت هذه المساحة تتميز بالثبات فإن الموارد الأرضية الزراعية من المنظور الاقتصادي ليست كذلك [2] والجدول التالي يوضح تطور الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي للفترة (2000–2009):

الجدول رقم(3): تطور الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي

الوحدة: ألف هكتار

التعيين/السنة	01/00	03/02	05/04	06/05	07/06	08/07	09/08
المساحة الزراعية الصالحة	8193.74	8270.9	8389.64	8403.57	8414.67	8424.76	8389.64
المراعي	31914.8	31635.9	32821.5	32776.7	32837.3	32884.9	32821.6
الغابات	4223	4256	4283	4303	4216.4	4228	4227.7
مجموع الأراضي المستعملة في الزراعة	45206.8	45073.9	46669.6	46670.9	46665.2	46664	46608.4
نسبتها إلى مجموع مساحة التراب الوطني %	17.2%	17.1%	17.8%	17.8%	17.8%	17.8%	17.8%

المصدر: غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية دعم الاستثمار في ظل الانضمام إلى OMC**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2001–2012، ص: 18.

[1]. المرجع نفسه، ص ص: 112–114.

[2]. عزاوي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

– **الموارد المائية**[1]: تعتبر أهم عنصر الذي يتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة وتطور القطاع الزراعي مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له والتي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المتبقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحات المسقية، والجدول التالي يوضح تطور المساحات المسقية للفترة (2000–2006):

الجدول رقم(4): تطور مساحة الأراضي الزراعية المسقية في الجزائر من(2000–2006)

الوحدة: ألف هكتار

التعيين/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المساحة المتبقية	498.5	617.4	645	722.3	793.3	825.2	835.2
نسبتها إلى المساحة المستغلة في الزراعة %	6.07	7.56	7.8	8.68	9.45	9.81	9.93

المصدر: غردي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 23.

– **الموارد البشرية**[2]: تعتمد الجزائر أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية كانت تنجز يدويا وذلك لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما جعل العنصر البشري يطغى على عنصر الآلة في هذا القطاع، والجدول التالي يوضح تطور العمالة في قطاع الزراعة من: 2000–2006

الجدول رقم(5): تطور العمالة في قطاع الزراعة للفترة(2000–2006).

الوحدة: ألف عامل

التعيين/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
العمالة الكلية	10353	8860	8568.2	8762.3	8416.2	8900.9	9471.8
العمالة الزراعية	2525	2381.8	2205	2287.3	2234.9	2237.9	2212.6
نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية %	24.39	26.88	25.73	27.13	26.5	25.14	23.6

المصدر: غردي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 25.

[1]. غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

[2]. نفس المرجع، ص: 25.

المطلب الثاني: لمحة عن برامج الاستثمارات العامة:(2001-2014)

باشرت الحكومة الجزائرية اعتماد وتطبيق برامج استثمارية عامة بالتحديد من سنة: 2001-2014 باستخدام عائدات البترول الغير متوقعة التي صادفت تلك المرحلة، وينبغي أن نشير قبل عرض أهم ما جاء في هذه البرامج إلى مجموعة من الضوابط لتسيير النفقات العامة.

الفرع الأول: الضوابط الأساسية لتسيير النفقات العامة:

تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المتتبعة بالخصوص في الدول النامية، والتي يستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم العمالة، ولعل من الضوابط الأساسية لتسيير النفقات العامة يمكن ذكر ما يلي[1]:

1-ضابط المنفعة: أي أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع.

2-**ضابط العقلانية والرشاد الاقتصادي:** أي ضرورة حسن تسيير الأموال العمومية والعمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إنفاق في غير محله.

3-ضابط المرونة: يقصد بها استجابة النفقات العامة للتغييرات في النشاط الاقتصادي سواء من ناحية حجمها أومن ناحية أنواعها بما يضمن القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل الظروف المحيطة.

4-ضابط الإنتاجية : مساهمة النفقات العامة في تشجيع تطور النشاطات الاقتصادية خصوصا الإنتاجية منها وهذا الضابط هو مهم خصوصا لدول النامية التي تعاني ضعف في جهازها الإنتاجي بشكل يتطلب تدخلا من الدولة عن طريق نفقاتها العامة لدعم الجهاز الإنتاجي.

5-ضابط العدالة: العدالة في توزيع النفقات العامة بما يتناسب وعبء كل فرد في تحملها، ومن جهة بضمان أولوية الفئات الأقل دخلا في الاستفادة منها بما يساهم في تدعيم دخولها الحقيقية وقدرتها الشرائية ومن ثم توفير حافز إضافي للنشاط الاقتصادي.

[1]. عماري عمار وآخرون، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف، أيام 11-12 مارس 2013، ص ص: 3-4.

الفرع الثاني: برامج الاستثمارات العامة

عرفت الفترة (2001-2014) تطبيق مجموعة من البرامج للتأثير على الوضع الاقتصادي وذلك لتنشيط الطلب الكلي الفعال عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص، العمومي، الاستهلاكي والاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[1] .

1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

هذا البرنامج اعتبر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، والتي تهدف أساسا إلى دفع عجلة النمو في الجزائر بالتركيز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية[2] ورصد لهذا البرنامج أموالا كبيرة قدرت بحوالي 7.5 مليار دولار(525 مليار دينار)، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر من أهمها[3]:

*تحسين المستوى المعيشي للمواطنين في كافة المجالات؛

*التقليل من البطالة؛

*العمل على القضاء على أزمة السكن بتوجيه جزء مهم من أموال البرنامج إلى هذا القطاع؛

*تطوير وتنمية القطاع الزراعي من اجل التخفيض من التبعية الغذائية وهذا بالاعتماد على استصلاح الأراضي خاصة بالجنوب.

أ- **عرض مقومات دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** يمكن عرض أهم ما ميز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال الجدول التوضيحي التالي للمخصصات المالية المرصودة في هذا البرنامج.

[1]. جديدي روضة، اثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف، أيام 11-12 مارس 2013، ص: 5، بتصرف.

[2]. صالحي نجية وآخرون، أثار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2014)، نفس المؤتمر السابق، ص: 3.

[3]. عماري عمار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 6-7.

الجدول رقم(6): توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج (مليار دينار)					نسبة مجموع رخص البرنامج %
	2001	2002	2003	2004	مجموع	
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	–	–	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.3	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: صالحي نجية وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص:5.

رصد لهذا البرنامج حسب ما ورد في الجدول 525 مليار دج وزعت على مجموعة متنوعة من المشاريع أخذت فيه الأشغال الكبرى والمتمثلة أساسا في البنية التحتية حصة الأسد بغلاف مالي قدر 210.4 مليار دج تلتها التنمية المحلية ب 114 مليار دج، ومن الناحية التطبيقية فقد استهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كما أشرنا تحقيق النمو الاقتصادي وقد بلغ متوسط نموه السنوي لفترة 2001–2004 نسبة 4.8% بالمقارنة مع الفترة 1996–2000 التي قدرت ب 3.17%، وبذلك يكون النمو الاقتصادي قد شهد تحسن محتشم خلال فترة تطبيق البرنامج[1].

ب–اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي : يمكن دراسة اثر هذا البرنامج على النمو الاقتصادي من خلال دراسة معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، وسنتطرق إلى هذا من خلال الجدولين التاليين:

[1]. مدوري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

الجدول رقم (7): تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية للفترة(2001-2004)

الوحدة:%

التعيين/السنة	2001	2002	2003	2004
معدل النمو- خارج المحروقات	5	5.2	5.3	6.2
معدل النمو- في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	2.4	4.7	6.9	5.2

المصدر: مدوري عبد الرزاق، **عرض وتقييم أثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر(نظرة تحليلية)**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف، أيام 11-12 مارس 2013، ص: 13.

الشكل رقم (1): تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية للفترة(2001-2004)

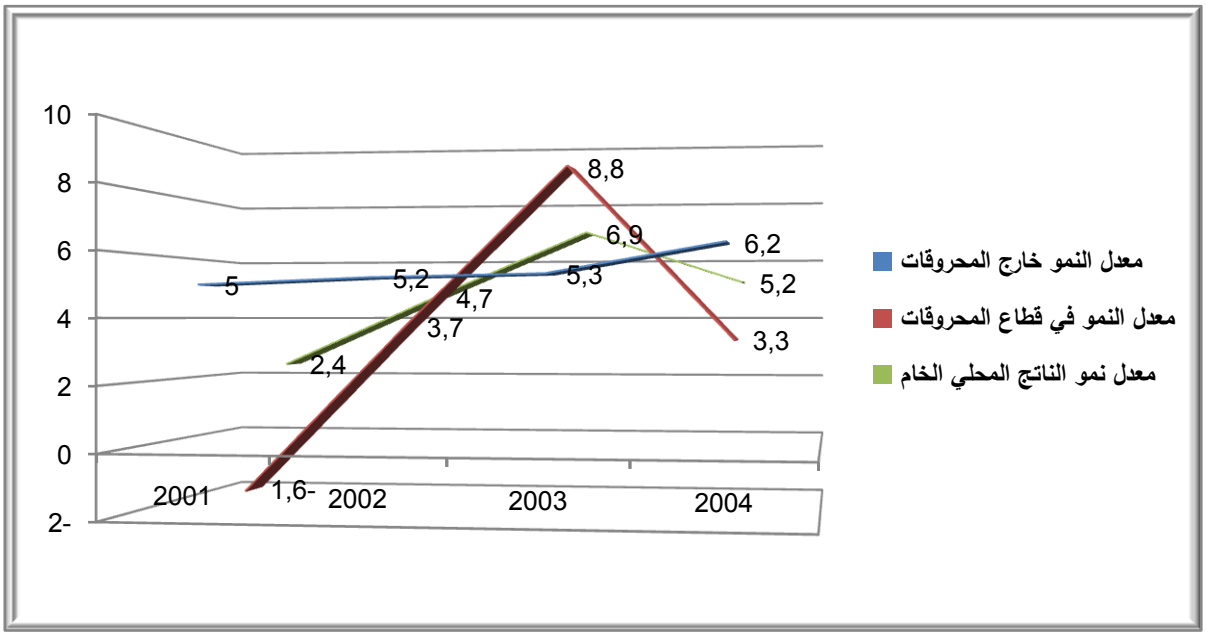

اعتمادا على الجدول رقم (7).

من خلال الجدول والرسم البياني نلاحظ أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات شهد تطور خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، إلا أن هذا تحسن لم يؤثر في معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي الذي ظل متأثر بتغيرات معدل النمو في قطاع المحروقات فرغم تطور معدل النمو خارج المحروقات فقد كان الناتج المحلي الخام ينمو بوتيرة متباطئة بسبب بطء نمو قطاع

المحروقات في الفترة 2001 و2002، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الخام شهد تحسن في سنة 2003 بسبب القفزة التي شهدها قطاع المحروقات خلال نفس السنة أين وصل معدله إلى 8.8% وهو ما يبرز الارتباط الكبير بين تطور الناتج المحلي الخام وقطاع المحروقات.

الجدول رقم (8): معدلات نمو حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة: %

التعيين/السنة	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
الصناعة المصنعة	-1	-1	3.5	-1.3
بناء الأشغال العامة	2.8	8.2	5.5	8

المصدر: مدوري عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

الشكل رقم (2): معدلات نمو حسب القطاعات الاقتصادية

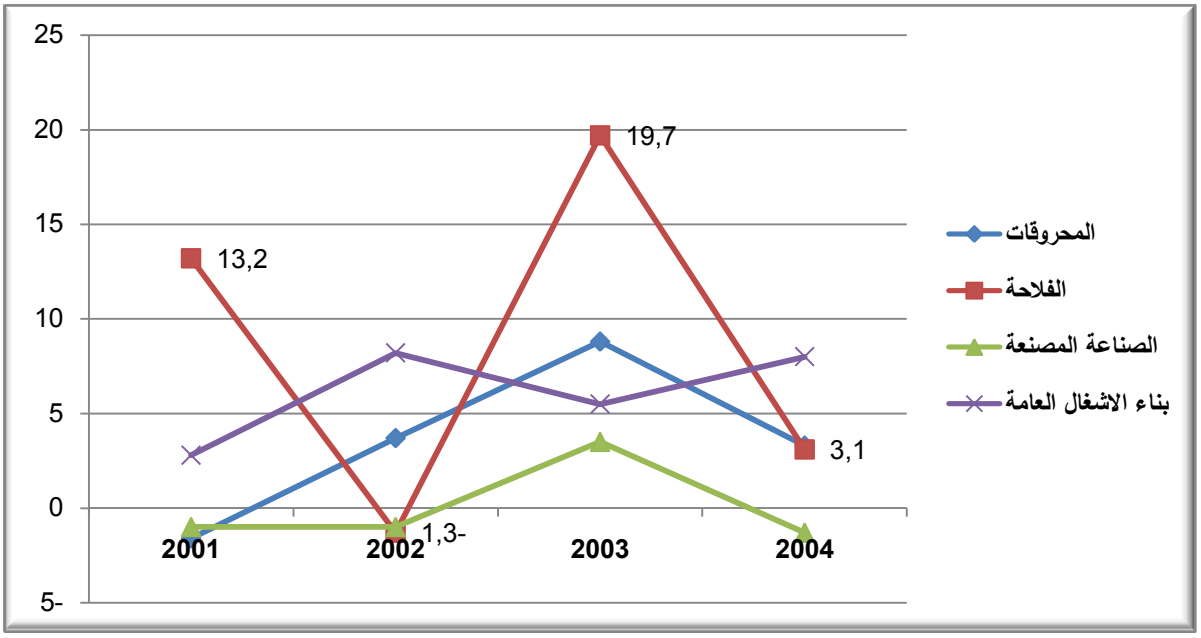

اعتمادا على الجدول رقم (8).

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن قطاع الفلاحة الذي هو موضوع الدراسة شهد معدلات نمو متأرجحة بين الصعود والنزول فشهد أعلى معدل نمو خلال سنة 2003 بمعدل

19.7%، ويرجع هذا إلى مجموعة من الإجراءات قامت بها السلطات لتنشيط وتشجيع الإنتاج في هذا القطاع، إلا انه شهد نزول كبير في معدل النمو لهذا القطاع في 2004 بنسبة 3.1 % فهذا الأمر يعكس لنا مدى ضعف مؤشر الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وأهم عامل لهذا الضعف هو تدني نسبة القوى العاملة بالزراعة بالنسبة للقوى العاملة الكلية.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو: (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001 خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة [1]، وكخطوة ثانية في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، فهذا البرنامج يختلف عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من حيث المدة والتخصيص المالي لسببين[2]:

السبب الأول: يتعلق بالضرورة الملحة لتغطية نقائص وقعت أثناء وبعد تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.

السب الثاني: التراكم المتزايد للادخار الوطني بفعل فقاعة أسعار المحروقات.

ولذلك سعت السلطات العمومية إلى وضع برنامج خماسي ضخم ارتكز على مجموعة من المحاور نذكر منها[3]:

أ- تطوير البنية القاعدية؛

ب- إحداث تنمية فلاحية وريفية؛

ج- تنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا لفك العزلة؛

د- تحسين الظروف المعيشية للمواطن؛

هـ- عصرنة المصالح العمومية.

[1]. عماري عمار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

[2]. مدوري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

[3]. نفس المرجع والصفة سابقا.

أ-مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): سنوضح هذا المضمون من خلال الأرقام الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): توزيع المخصصات المالية للفترة(2005-2009)

التعيين	المبلغ (مليار دج)	النسبة
تحسين ظروف المعيشة	1.908,5	45.4
تطوير المنشات الأساسية	1.703,1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخزينة العمومية وتحديثها	203,9	4.9
تطوير تكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع	4.202,7	%100

المصدر: عثماني أنيسة وآخرون، **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر،** أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، أيام 11-12 مارس 2013، ص: 9.

من خلال مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الموضح في الجدول أعلاه والذي خصص له غلاف مالي قدرب: 4202.7 مليار دج كانت هذه المحاور تعكس جملة من الأهداف سعت السلطات إلى تحقيقها تمثلت بشكل عام في[1]:

- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- ✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية من أجل تطوير النشاط الاقتصادي؛
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

ب-أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي : سنتطرق إلى اثر هذا البرنامج بشكل عام على النمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الخام:

[1]. عثماني أنيسة وآخرون، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف، أيام 11-12 مارس 2013، ص: 9.

الجدول رقم (10): تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية (2005-2009)

الوحدة: %

التعيين/السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	5.1	2	3	2.4	2.4

المصدر: مدوري عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص: 19.

الشكل رقم (3): تطور معدلات النمو الحقيقية للقطاعات الاقتصادية (2005-2009)

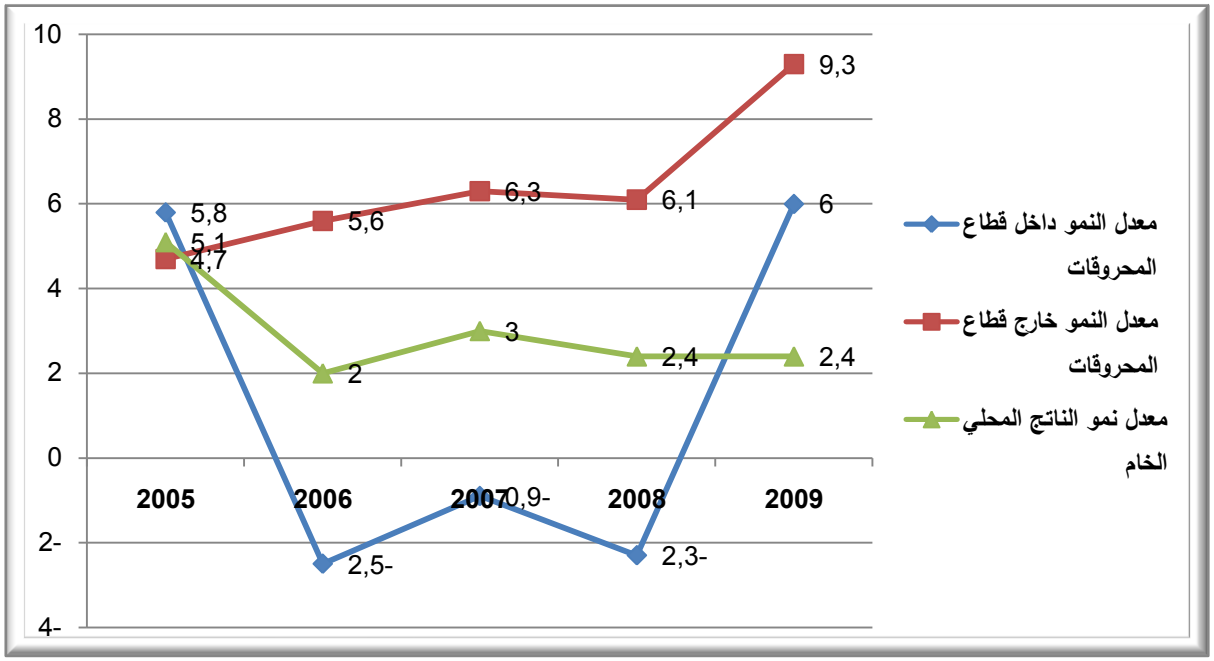

اعتمادا على الجدول رقم (10).

لم تختلف نتائج هذا الجدول عن فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من حيث استمرار ارتباط تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي بقطاع المحروقات، فنلاحظ أن قطاع المحروقات عرف معدلات نمو سلبية مابين الفترة (2006- 2008) والذي يرجع بالأساس إلى تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز خاصة بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة وانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة

الأوبك[1]، أما معدلات النمو خارج قطاع المحروقات فقد شهد تحسنا وصل إلى 9.3% وهذا راجع بالأساس إلى الأثر الايجابي لبرنامج التكميلي لدعم النمو والمبالغ الكبيرة المخصصة لهذا البرنامج، خاصة في مجال البنى التحتية من اجل تنشيط الاقتصاد، إلا أن هذا التحسن لم يؤثر في معدلات نمو الناتج المحلي الخام التي عرفت انخفاضا متواصل نتيجة تأثره بقطاع المحروقات.

3-برنامج توطيد النمو الاقتصادي(برنامج التنمية الخماسي) (2010-2014):

هو برنامج إنمائي يساهم في تثبيت وجهة السياسة الاقتصادية بالجزائر التي انطلقت قبل 10سنوات ببرنامجين سبق ذكرهما، وقد رصد غلاف المالي قدر بمبلغ 214 21 مليار دينار (حوالي 286مليار دولار) ويشمل شقين[2]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها ولاسيما في قطع السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 700 9مليار دج (130 مليار دولار)؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ534 11 مليار دج (156 مليار دولار).

كما تقرر تخصيص 40% من الغلاف المالي المخصص ضمن هذا البرنامج لتأهيل الموارد البشرية والتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية[3] بالإضافة إلى الأغلفة الهامة الموجهة[4]:

- لتأهيل النسيج الحضري بتخصيصه أزيد من 700 3 مليار دج لقطاع السكن؛
- دعم التنمية الاقتصادية من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية بمبلغ فاق 1000مليار دج، وترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خلق مناطق صناعية ومنح قروض بنكية ميسرة؛
- خلق مناصب شغل من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب ما قبل التشغيل، وقد رصد لهذا الهدف مبلغ 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

---

[1]. محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة (2001-2012)، نفس المؤتمر السابق، ص: 20.

[2]. بوهزة محمد وآخرون، اثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري، نفس المؤتمر السابق، ص: 6.

[3]. محمد كريم قروف، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

[4]. مدوري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20-21.

أ-اثر البرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي: من خلال القراءة لمضمون هذا البرنامج الخماسي، نجد انه برنامج تنموي ثلاثي الأبعاد وتتجلى هذه الأبعاد في[1]:

- فالبعد الأول: ذو طابع اجتماعي من خلال تخصيص مبالغ ضخمة خاصة لقطاع السكن؛
- البعد الثاني: ذو طابع اقتصادي محض متعلق باستكمال وتشييد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد؛
- البعد الثالث: قد خص الاهتمام بالاقتصاد المعرفي (التنمية البحثية).

فهذه الأبعاد تعكس أمرين حملهما هذا البرنامج[2]:

- وجود رؤية إستراتيجية واضحة المعالم للسياسة الاقتصادية التي ستتبع خلال السنوات المقبلة؛
- جعل هذا المخطط جامع وشامل لأهداف كل القطاعات، من خلال المبلغ المالي الكبير المخصص له.

ب- تطور معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية (2010-2014): فيما يخص مساهمة البرنامج الخماسي في تحقيق معدلات نمو اقتصادي المرجوة، وفق ا لتقرير بنك الجزائر لسنة 2013 وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء فان معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية للبلد كانت على النحو التالي:

الجدول رقم (11): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة:%

التعيين/ السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو لقطاع المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	-0.6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6.2	6.1	7.1	7.1	5.6
معدل النمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8

Source : Banque D'Algérie, **Rapport 2013 : Evolution économique et monetaire**,en Algérie, p : 159.

Période 2014, Office National des statistiques, **comptes économiques en volume (2000-2014) ,** N°710, pp :2-3.

[1]. المرجع نفسه، ص:21.

[2]. المرجع نفسه، ص ص: 21-22.

الشكل رقم (4): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2010-2014)

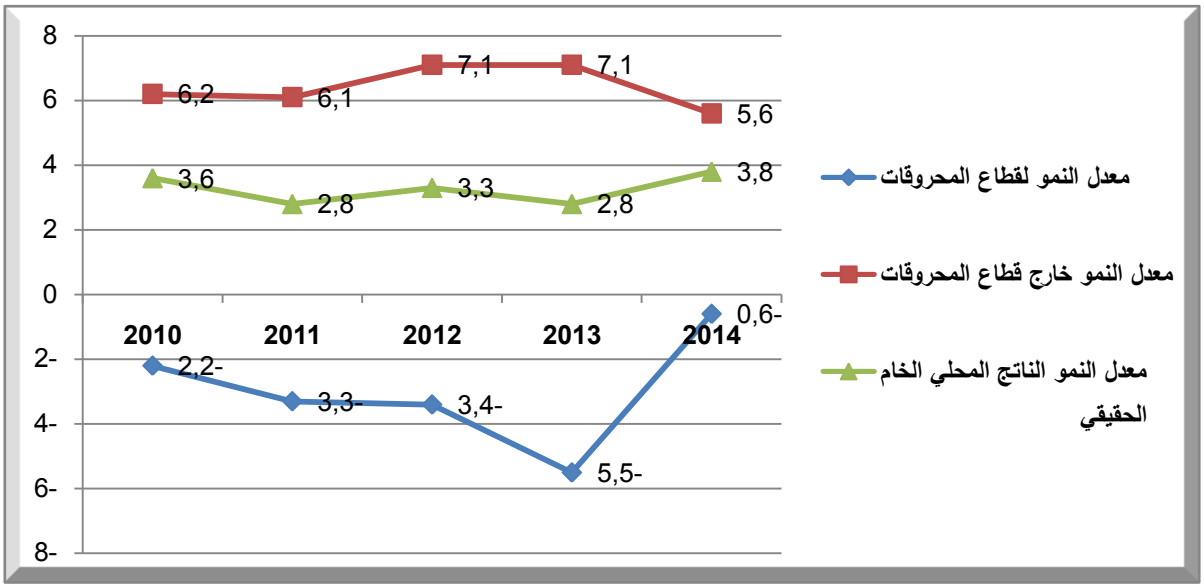

اعتمادا على الجدول رقم (11).

من خلال الجدول نلاحظ الفارق في معدلات النمو لقطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات، فقطاع المحروقات شهد معدلات نمو سلبية خلال الفترة عكس القطاعات خارج المحروقات التي كانت معدلات نمو ايجابية وبفارق كبير عن قطاع المحروقات، إلا أن هذا الفارق في النمو لم يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الخام الذي بقي في مستويات منخفضة، نتيجة تأثره بقطاع المحروقات الذي لم يعرف تطورات ايجابية خلال مرحلة الدراسة.

المطلب الثالث: أهم الإجراءات المنتهجة في القطاع الزراعي

شهدت الألفية الثالثة تغيرات نحو الاتجاه الايجابي في القطاع الزراعي بالموازاة مع الدعم الكبير الذي شهده هذا القطاع مع مطلع الألفية وفي ظل برامج الاستثمارات العامة، ولعل أهم ما يمكن تسجيله في هذا الصدد[1]:

- انخفاض مساحة الأراضي المستريحة بنسبة11%؛
- زيادة زراعة الأشجار المثمرة بنسبة 82%؛
- انخفاض مساحة الأراضي الحلفائية بنسبة 14%؛
- زيادة مساحة الأراضي المسقية بنسبة 99%.

[1] . Le Renouveau Agricole et Rural en marche – Revue et Perspectives, mai 2012, www.minagri.dz, p : 29.

الفرع الأول: السياسات الزراعية في ظل برامج الاستثمارات العامة (2001-2014)

سعت الدولة إلى وضع خطط تنموية لكافة القطاعات الإنتاجية بالاعتماد على سياسة مالية توسعية، وكان القطاع الزراعي أهم القطاعات التي سعت الدولة إلى الاهتمام به من اجل مستوى الأمن الغذائي وزيادة الصادرات من المنتوجات الزراعية ذات الميزة النسبية في الدولة ، ولعل أهم الإجراءات المتعلقة بهذا الجانب والتي تدخل في إطار عملنا نذكر أهم جزئيتين وهما[1]:

1-**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**

جاء هذا المخطط وفق برامج وسياسات وإصلاحات فلاحية عديدة ومتجددة تتناسب والمتغيرات العالمية ومتطلبات اقتصاد السوق، شرع في تنفيذه في سبتمبر 2000 تحت اسم PNDA، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDAR وكان الهدف من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو:

- تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا؛
- تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج؛
- الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تحقيق تنمية مستديمة؛
- ترقية المنتوجات ذات الميزة النسبية من اجل تصديرها للخارج؛
- ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي؛
- إعادة تشكيل الفضاءات الفلاحية ومراعاة الخصوصية الطبيعية لمختلف مناطق البلاد؛
- توسيع المساحات الصالحة للزراعة وذلك عن طريق الاستصلاح.

2- **قانون التوجيه الفلاحي:** (بمقتضى القانون رقم 08- 16 المؤرخ في 13اوت2008)

هدف هذا القانون إلى مواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتحديد أهم الآليات لتوجيه القطاع الفلاحي في المسار الذي يسمح له بتحسين مستوى الأمن الغذائي، وتشجيع زيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية، باعتبار القطاع الفلاحي قطاع

[1]. مفتاح صالحي وآخرون، دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في اطار البرامج التنموية (2001-2014) في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف، أيام 11-12 مارس 2013، ص ص: 15-20.

استراتيجي في توفير الموارد اللازمة لبناء خطط التنمية الوطنية، وقد انطوى هذا القانون على مجموعة من الأهداف، ولكن سنقتصر على أهم الأهداف الخاصة بعملية تحسين الإنتاج والإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام، ومن هذه الأهداف:

- وضع وسائل وآليات تنظيمية ومعيارية واقتصادية تسمح بتوجيه الاستثمارات والإنتاج؛
- وضع نظام معلوماتي وإعلامي وتقني واقتصادي وإحصائي وضمان مرافقته للنشاط الفلاحي؛
- التشجيع على انتهاج سياسة تتناسب مع التعليم الفلاحي والتكوين المستمر والبحث والإرشاد؛
- ضمان عصرنة المستثمرات الفلاحية وتكثيف الانتاج الفلاحي؛
- ضمان الاستعمال الرشيد للموارد المائية وتثمينها لسقي الاراضي الفلاحية؛
- ضمان عصرنة الصناعة الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها.

وقد وضع قانون التوجيه الفلاحي الإطار القانوني وخريطة الطريق للسنوات (3009-2013) والتي يتم خلالها تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها الأهداف السابقة ذكرها في إطار برنامج سمي ببرنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي (2009-2013)[1]، وبدا تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع الولايات 48 للبلاد في سنة 2009 على أساس النتائج المحققة وخصوصية كل منطقة، وقسمت هذه العقود إلى نوعين[2]:

أ- عقود مرتبطة ببرنامج تحديد الاقتصاد الزراعي من خلال دعم النشاطات الفلاحية، وتقديم قروض ميسرة ومسح الديون ودعم استخدام تقنيات الري التكميلي، واقتصاد المياه وتوفير البذور والشتلات لمواصلة الجهود المبذولة في إطار المخطط الوطني للتنمية؛

ب- عقود مرتبطة ببرامج التجديد الريفي وهي بالأساس موجهة لسكان الأرياف لتطوير مناطقهم وتحسين مستوى المعيشة.

وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 1000مليار دج (13.5مليار دولار) خلال(2009-2013) ما يعادل 200مليار دج سنويا لدعم النشاطات المذكورة، وما تجدر الإشارة إليه انه كان من النتائج الأولية لتطبيق هذا البرنامج خلال 2009 في إطار تنفيذ عقود النجاعة الخاصة بتجديد الاقتصاد الفلاحي الى تحقيق نتائج مشجعة خاصة في الفروع الإستراتيجية، فقد تم تسجيل رقم قياسي في إنتاج الحبوب بإنتاج 61.5 مليون قنطار، فقد فاق عبر 46 ولاية النتائج المحددة في عقود النجاعة، كما سجل فرع الحليب إنتاج 2.5 مليار لتر، فرع البطاطا إنتاج 29.5 مليون قنطار وفرع التمور 6.2 مليون قنطار أما إنتاج اللحوم فقد فاق إنتاج 30 ولاية الأهداف الوطنية المحددة في

[1]. غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 171.

[2]. المرجع نفسه، ص ص: 171-172.

عقود النجاعة، وفي زراعة الزيتون فقد تحصلت 33 ولاية من أصل 45 ولاية على نتائج فاقت أهدافها،كما انتهجت الدولة سياسة قرض الرفيق بتوزيعها 5263 قرضا بدون فائدة بقيمة 2.9 مليار دج بهدف تشجيع النشاط الفلاحي[1].

الفرع الثاني: الصناديق الخاصة بدعم القطاع الفلاحي مع مطلع الألفية الثالثة

واصلت الدولة جهودها في تحسين أداء القطاع الزراعي باعتباره احد أهم القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني، والذي تزامن مع ال قفزة الكبيرة لأسعار المحروقات مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة التي أنعشت المخصصات المالية التي كانت موجهة لهذا القطاع وأدت إلى زيادة حجم هذه المخصصات، وتم إنشاء مجموعة من الصناديق تهدف إلى تشجيع الاستثمار الزراعي و تحسين تقنيات الإنتاج ورفع الإنتاجية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة وتمثلت هذه الصناديق في[2]:

1-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

انشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 2000، بعد دمج الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وصندوق ضمان الأسعار، وهذا من اجل تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي من خلال:

- تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة؛
- تكييف القطاع الزراعي لكي يتماشى ومتطلبات إقتصاد السوق، والشراكة مع الإتحاد الأوروبي والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- توسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، ويشمل مجال الدعم المقدم من الصندوق:

ا- **فرع الإنتاج النباتي:** وذلك بدعم زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة البطاطا، الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الأعلاف، غرس الأشجار المثمرة(الحمضيات، الزيتون، النخيل) إضافة إلى الزراعة الصناعية (الطماطم) والأشجار المثمرة.

ب- فروع الإنتاج الحيواني: ويشمل إنتاج الحليب، تربية المواشي(الأغنام،الأبقار، المعز، الإبل)، تربية النحل، تربية الدواجن، الأرانب، حيوانات التكاثر، التلقيح الإصطناعي.

[1]. المرجع نفسه، ص: 173.

[2]. غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 138-151.

2- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:

أنشا هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000 ويهدف هذا الصندوق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر بعض منها:

- تحسين تدخل البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة؛
- التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بتكاليف السير المرتبطة بالحملات التلقيحية؛
- تحسين المعارف التقنية والعلمية للمربيين و مؤ طري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية؛
- دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية (عمليات التحاليل والتشخيصات الصحية النباتية والتقنية والمبيدات لصالح السلطة الصحية النباتية، الحملات الإعلامية التحسيسية في مجال حماية الصحة النباتية وإنتاج البذور الشتلات.

3- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب:

أنشا بموجب قانون المالية 2000 وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 23-07-2002 بهدف تقديم الإعانات للنشاطات التالية:

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر؛
- الإعانات لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية(المحافظة على السلالات وتحسينها، دعم وحدات تسمين الأغنام، إنشاء حظائر الماعز الحلوب)؛
- الإعانات الموجهة لتثمين منتجات تربية الحيوانات(تصدير لحوم الأغنام والماعز، ورشات جمع وتحويل الصوف والجلود، إنتاج وجمع وتحويل حليب الماشية)؛
- إعانات لإقتناء تجهيزات متخصصة لجمع حليب الماشية وإنشاء وحدات تحويل حليب الماشية إلى جبن مزرعة.

الفرع الثالث: تطور سياسة الدعم في القطاع الفلاحي

مع دخول سنة 2005 تطورت أشكال الدعم والجهات المسؤولة على تقديمها، من خلال إنشاء صناديق جديدة وفتح حسابات في صناديق موجودة ومنها[1]:

1-**الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي** FNDIA:

[1]. المرجع نفسه، ص ص: 154-161.

أنشا بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثانية 1426الموافق ل 25-07-2005 ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في حساب تخصيص رقم: 067-302، وكانت مهمته دعم المشاريع الإستثمارية والمتمثلة في :

- تثمين الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛
- تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره؛
- عمليات تطوير الري الفلاحي؛
- حماية الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتثمينها؛
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

2- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA :

أنشا بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25-07-2005 بحساب تخصيص رقم 121-302 ويقوم بدعم النشاطات المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أفريل 2006 ومن بين هذه النشاطات:

- الإعانات الموجهة للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية بالنسبة للمنتجات المهمة كالحبوب والحليب وهذا لحماية مداخيل الفلاحين؛
- التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج؛
- الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية وهذا عن طريق المساهمة في مصاريف تخزين المنتوجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع والبذور والشتائل؛
- تقديم المنحة عند إنتاج المنتوجات الفلاحية وجمعها وتحويلها وهذه المنتوجات كالتالي: الحليب، اللحوم، البيض، العسل، الطماطم، الفلفل، البازلاء، الفاصولياء، البطاطس، البصل، الثوم، الكرنب، الجزر، اللفت، الفطر، الحمص، العدس، الحمضيات، الزيتون، التين، التفاح، الإجاص، اللوز، الكرز، المشمش، التمر، الخوخ، العنب، الفراولة، البرقوق، العلف، القمح والشعير؛
- تقديم المنح القصوى للفائض من الإنتاج الزراعي.

المبحث الثالث: عرض واقع الإنتاج والصادرات من المنتجات الزراعية (2001-2014)

حاولت السلطات الوطنية من خلال برامج الاستثمارات السابقة الذكر تعزيز الاقتصاد الوطني بمجموعة من المشاريع لتنشيط الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته للتوجه نحو تنويع الصادرات، ويعتبر القطاع الفلاحي احد أهم هذه القطاعات بعد قطاع المحروقات.

المطلب الأول: إجراءات تكميلية لتشجيع التصدير خارج المحروقات

منذ أزمة النفط 1986 أدركت السلطات الوطنية ضرورة تنويع الاقتصاد، ولهذا سعت إلى القيام بإجراءات متنوعة لتشجيع عملية الإنتاج خارج قطاع المحروقات، وقد واصلت السلطات هذا التوجه مع دخول الألفية بمجموعة من الإجراءات التكميلية المتنوعة.

الفرع الأول: الإطار المؤسساتي

1-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)[1]:

أنشأت بأمر رئاسي في 19-07-2000 وبدأت عملها بتاريخ 12 جويلية 2004 تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة ومن أهم مهامها:

- ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية؛
- تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية، والإقتصادية حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد المؤسسات الجزائرية و تنظيمها ومساعدتها في المعارض والتظاهرات الإقتصادية بالخارج؛
- تسهيل دخول المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية.
- تنشيط بعثات الإستكشاف والتوسع التجاريين؛
- مساعدة المتعاملين الجزائريين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب؛
- ترقية نوعية العلامات للمنتجات الجزائرية بالخارج.

الفرع الثاني: الإطار القانوني

صدور القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان يهدف إلى[2]:

- وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها (المادة 1من القانون 01-18)، وتهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المادة 11 من نفس القانون إلى:
- إنعاش النمو الإقتصادي؛
- إدراج تطوير هذه المؤسسات ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي؛

[1]. خلوفي عائشة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

[2]. قانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق 2001/12/12 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، تاريخ 2001/12/15.

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع نشاطها؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع بروز محيط إقتصادي و تقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها في إطار منسجم؛
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات.

الفرع الثالث: حوافز الاستثمار

جاء الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، بوصفه احدث تشريع منظم للإستثمار، إذ يعدل ويتمم الأمر 01-03، ويمثل إلى جانب الأمر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وتسييرها الإطار الذي من شانه تعميق الإصلاحات الإقتصادية وتحسين فعاليتها[1].

وقد إرتكز الأمر 06-08 على أربعة مبادئ أساسية تشكل مزايا وحوافز للمستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب وهي:

- مبدأ حرية الإستثمار؛
- مبدأ إزالة كافة القيود الإدارية على الإستثمار؛
- مبدأ عدم الإلتجاء إلى التأميم، وحرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد الناتجة عنهم؛
- مبدأ منح المزايا والحوافز المشجعة على الإستثمار.

الفرع الرابع: الإطار المصرفي

أصدر بنك الجزائر قانون في بداية سنة 2011 يتمم القانون رقم 07-01 المؤرخ في 2007 المتضمن القواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج وعلى الحسابات بالعملة الصعبة.

1- الإجراء 1: يتمثل في تحديد اجل تحويل إيرادات، الصادرات من 120 إلى 180 يوم؛

2-الإجراء 2: تحويل مداخيل الصادرات خارج المحروقات فعليا من 20 إلى 40 من حصة إيرادات التصدير مما يعطي الحق في تسجيل المصدر في الحساب بالعملة الصعبة[2].

---

[1]. وصاف سعيدي وآخرون، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد8، 2008، ص: 40.

[2]. علاوي عبد الفتاح وآخرون، مداخلة: ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الاصلاحات الاقتصادية (2001-2014)، ملتقى دولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، يومي: 28-29 اكتوبر 2014، جامعة مسيلة، ص ص:8-9.

الفرع الخامس: الإطار المعلوماتي

تم إصدار المرسوم التنفيذي 09-05 المؤرخ في 04-01-2009 يحدد كيفية وضع بنك معطيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحقيق ما يلي[1]:

- إنشاء نظام إحصائي ناجح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع تحت تصرف المؤسسات و الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات الإقتصادية، المعلومات الملائمة حول وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر؛
- إثراء المنظومة الإحصائية الوطنية.

وبالتالي تمكن هذه المعلومات المحصل عليها من طرف بنك المعطيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من:

- إظهار القدرات والموارد وفرص الإستثمار على مستوى كل منطقة؛
- تقديم أداء القطاع على المستوى الوطني والمحلي؛
- توفير المعلومات الضرورية عند تقييم مشاريع تطوير القطاع.

المطلب الثاني: برامج الاستثمارات العامة وأثرها على القطاع الفلاحي

بعد التطرق إلى أهم ما شملته برامج الاستثمارات العامة خلال الفترة (2001-2014) سنحاول في هذا الموضوع تسليط الضوء على واقع القطاع الفلاحي في ظل هذه البرامج، ونتائج هذه الاستثمارات على القطاع.

الفرع الأول: القطاع الفلاحي في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

قامت السلطات بوضع برنامج خاص يشمل الفلاحة والصيد البحري ويندرج ضمن إستراتيجية الدولة الراغبة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية،كما هدف البرنامج إلى تدعيم الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية وقد تم رصد لهذا البرنامج 65,4 مليار دينار وزع على برنامجين فرعيين[2]:

---

[1]. مرسوم تنفيذي رقم 09-05 مؤرخ في 7 محرم 1430 الموافق 2009/1/4 يحدد كيفيات وضع بنك معطيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد02، تاريخ: 2009/01/11، ص: 10.

[2]. كشيتي حسين وآخرون، انعكاسات الإنفاق العام على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) دراسة تحليلية تقييمية لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، ملتقى دولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، يومي:28-29 اكتوبر 2014، جامعة مسيلة، ص: 3.

1-برنامج خاص بالقطاع الفلاحي؛

2-برنامج خاص بالصيد البحري.

وفيما يتعلق بموضوع الدراسة وهو البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي خصص لهذا البرنامج ما قيمته 55,9 مليار دينار ويهدف إلى تحقيق مجموعة من الإجراءات أهمها[1]:

- حماية السهول والأراضي المعرضة للانجراف؛
- حماية المناطق السهبية من التصحر؛
- دعم إنتاج الحبوب والحليب؛
- دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي؛
- تكثيف الإنتاج خاصة واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.

وقد قسم الغلاف المالي الموجه لقطاع الفلاحة على مجموعة من الصناديق لدعم نشاطات هذا القطاع والجدول التالي يوضح توزيع هذا الغلاف كما يلي:

الجدول رقم (12): توزيع الغلاف المالي للقطاع الفلاحي للفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

التعيين/السنة	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.83

المصدر: زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص: 66

[1]. نفس المرجع والصفحة سابقا.

الشكل رقم (5): توزيع الغلاف المالي للقطاع الفلاحي للفترة (2001-2004)

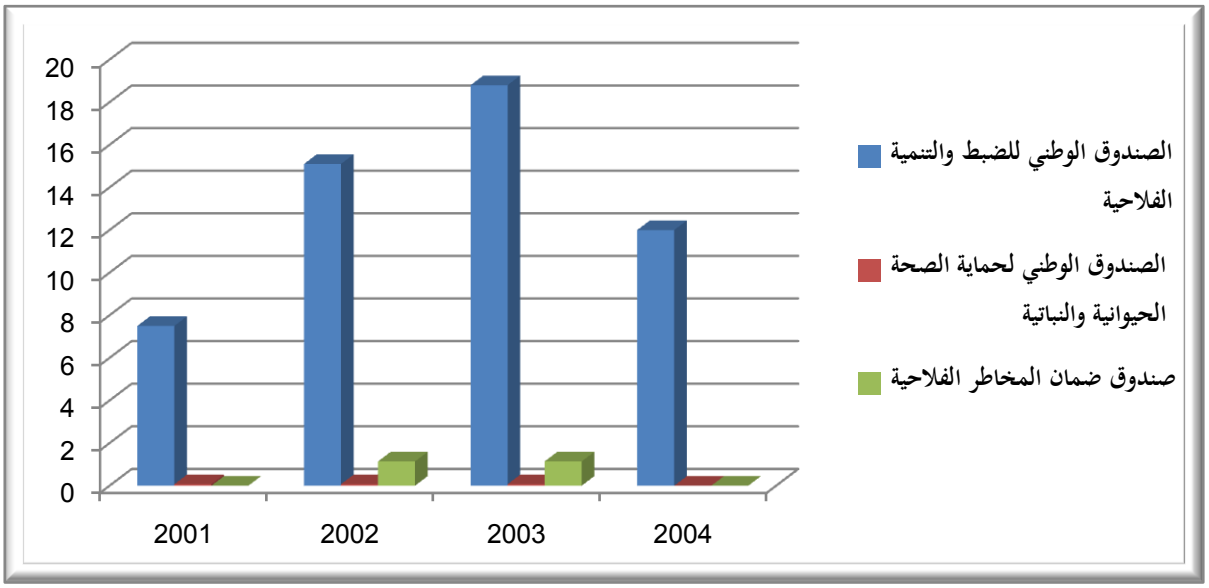

اعتمادا على الجدول رقم (12).

الجدول (12) والشكل البياني السابق يبينان أن الدولة أنشأت صناديق متنوعة للاهتمام بشكل كبير بهذا القطاع فاهتمت بعملية الإنتاج من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، إضافة إلى الاهتمام بالجانب الصحي النباتي والحيواني عن طريق الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية، أما في مجال التامين الفلاحي فأنشأت الدولة صندوق ضمان المخاطر الفلاحية للتشجيع عملية الإنتاج في هذا القطاع، إلا أننا نلاحظ أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية أخذ الحصة الأكبر وهو الممول الأول للقطاع الفلاحي في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو ما يبرزه حصوله على اكبر نسبة من الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع بمبلغ 53.4 مليار دج وهو ما يمثل 95% من هذا الغلاف.

وفيما يخص أثار هذا البرنامج على عملية الإنتاج في القطاع فيمكن أن نشير إليه من خلال مجموعة من الجداول توضح هذه الآثار.

1-تطور أهم المنتجات الفلاحية (2000-2004): بالنسبة لعملية الإنتاج الفلاحي قبل تطبيق البرنامج (سنة 2000) وبعد تطبيق البرنامج، الجدول التالي يوضح أهم هذه المنتجات:

الجدول رقم (13): تطور أهم المنتجات الفلاحية(2000-2004)

الوحدة: مليون قنطار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	متوسط(2001-2004)
الحبوب	9.32	26.57	19.51	42.70	40.31	32.27
البطاطا	12.08	9.67	13.37	18.80	20.00	15.46
البقول الجافة	0.22	0.38	0.43	0.60	0.58	0.50
الخضر الطازجة	21.00	23.95	25.04	26.46	36.00	27.86
الكروم	2.04	1.96	2.40	2.51	2.84	2.43
الزيتون	2.17	2.00	1.92	1.68	4.69	2.57
الحمضيات	4.33	4.7	5.19	5.60	5.90	5.35
التمور	3.66	4.37	4.18	4.72	4.43	4.42

المصدر: أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، أيام 11-12 مارس 2013، ص: 9.

من خلال الجدول نجد أن عملية الإنتاج لهذه المنتجات المذكورة قد عرفت تطورا ايجابيا وان اختلفت درجاته بين المنتجات بعد تطبيق سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، ويرجع هذا بالأساس إلى المبالغ المالية المهمة في هذا القطاع انعكست في مجموعة من السياسات انتهجتها السلطات، تمثلت بالأساس في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي توسع ابتدءا من 2002 ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، الذي كان الهدف منه النهوض بالقطاع الفلاحي وتحسين ادائه، فنجد مثلا أن بعض المنتجات من خلال حجم إنتاجها مقارنة بحجم استهلاكها على المستوى المحلي، يمنحها ميزة تصديرية كما نلاحظه مثلا في إنتاج التمور والحمضيات خلال فترة البرنامج.

2- مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني في ظل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

بعدما عرضنا واقع القطاع الفلاحي بشكل عام في ظل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، سنبرز فيما يلي دوره في المساهمة في كل من الإنتاج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام.

أ-مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام (2000-2004): يمكن إبراز هذه المساهمة من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (14): مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام(2000-2004)

الوحدة: 10^6 دج

التعيين/ السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الإنتاج الداخلي الخام	.698.3 683,7	870,8.754.3	413,8.023.4	040,4.700.4	851,5.545.5
القطاع الفلاحي	171,4.346	119,5.412	225,2.417	281,7.515	505,6.580
نسبة مساهمة القطاع الفلاحي %	69,3	010,9	710,3	10,96	710,4

Source : Office National des statistiques, **comptes économiques, rétrospectives statistiques (1962-2011)**, pp :242-243.

الشكل رقم (6): مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام(2000-2004)

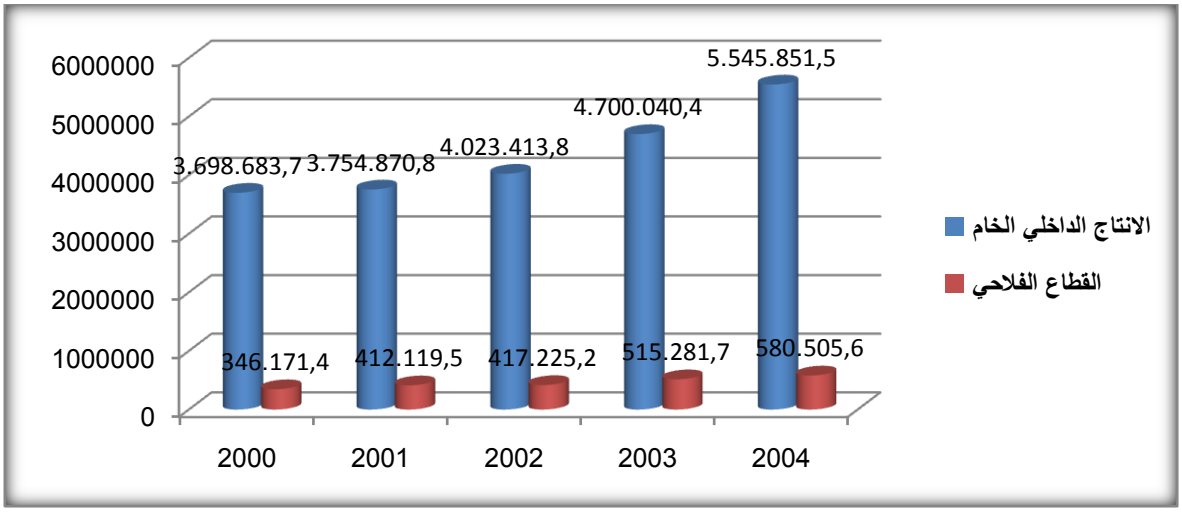

اعتمادا على الجدول رقم (14).

يوضح هذا الجدول والرسم البياني المرافق له أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام وان عرفت تطورا خلال فترة تطبيق البرنامج بالانتقال من 9.36% سنة 2000 (قبل تطبيق البرنامج) إلى 10.90 % سنة 2001 بداية تطبيق البرنامج، إلا أن هذه المساهمة لم ترقى إلى الطموح المنشود فأقصى مساهمة للقطاع الفلاحي كانت 10.96% لسنة 2003 وهي الفترة التي أعقبت تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

ب- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام PIB: الجداول التالية توضح مقومات مساهمة القطاع الفلاحي كما هو مبين فيما يلي:

الجدول رقم (15): مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2004)

التعيين/السنة	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو للإنتاج الفلاحي %	-15.15	18.70	0.01	29	6.41
القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (مليار دج)	322.1	411	475	496	511
حصة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من PIB %	8.4	9.7	9.3	9.7	8.4

Source : Direction des statistiques agricole et des systemes d'information**, rapport sur la situation du secteur agricole 2005, p :5.**

الجدول رقم (16): تطور الإنتاج الزراعي:(2000-2004)

الوحدة: %

التعيين/السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الإنتاج النباتي	-20.8	36.7	-4.14	44.54	5.36
الإنتاج الحيواني	-9.7	1.1	4.8	12.62	7.82
الإنتاج الزراعي	-15.15	18.7	0.01	29	6.41

Source : Direction des statistiques agricole et des systemes d'information**, Op.Cit**., p.7

الشكل رقم (7): تطور الإنتاج الزراعي:(2000-2004)

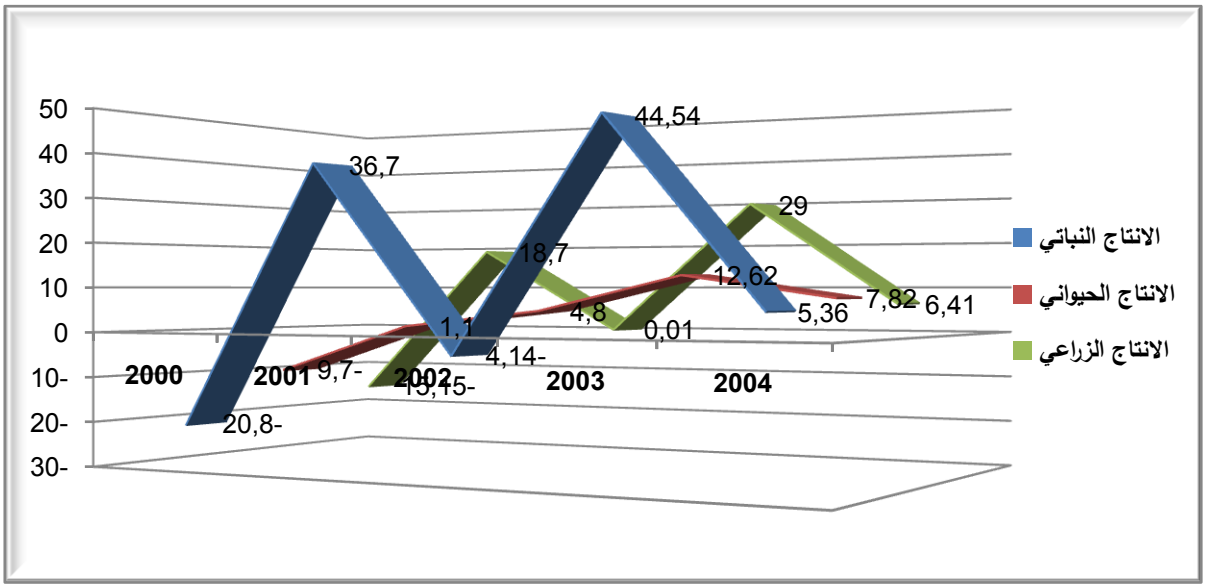

اعتمادا على الجدول (16).

تبين هذه الجداول أولا أن معدل النمو للإنتاج الفلاحي للفترة 2000-2004 كان في أدنى المستويات سنة 2000 بمعدل سلبي قدر ب 15.15%-، سواء في الإنتاج النباتي او الحيواني فقد شهد الإنتاج النباتي نسبة قدرت ب 20.8%- أما الإنتاج الحيواني فكانت النسبة 9.7%- ثم شهد تطور ايجابي مع تطبيق البرنامج سنة 2001 بنسبة 18.70% ولكنه شهد أعلى مستوياته سنة 2003 بنسبة 29% اخذ الإنتاج النباتي فيها الحصة الأكبر بنسبة 44.54% أما الإنتاج الحيواني فكان 12.62% ليعاود النزول سنة 2004 بنسبة 6.41%، ونفس الشئ بالنسبة لمساهمة القيمة المضافة للقطاع في الناتج الداخلي الخام فشهدت تطورا بعد تطبيق البرنامج وبلغت أعلى نسبة سنة 2003 بمعدل 9.7% وهي السنة التي كانت توافق مرحلة توسيع التنمية في هذا القطاع من خلال الانتقال إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

ويمكن أن نلاحظ أن هذا القطاع عرف استجابة محتشمة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فرغم التطور الايجابي لمعدلات النمو للإنتاج الفلاحي إلا أنها كانت بوتيرة متباطئة وسرعان ما ترجع إلى النزول وهو ما يبرزه انخفاض معدل النمو للإنتاج الفلاحي في سنة 2004 بعدما شهدت ارتفاع ملحوظا في 2003، ونفس الشئ بالنسبة لحصة القيمة المضافة للقطاع من الناتج الداخلي الخام.

3-تطور مناصب الشغل الفلاحية:(2000-2004): بالنسبة لمناصب الشغل في القطاع الفلاحي الجدول التالي يوضح هذا التطور خلال تطبيق البرنامج:

الجدول رقم (17): عدد المناصب المستحدثة في القطاع الفلاحي(2000-2004)

الوحدة: منصب شغل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
عدد المناصب المستحدثة	142289	170398	163499	179291	166203
النسبة %	17.3	20.7	19.9	21.8	20.3

المصدر: أمال حفناوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:8.

الشكل رقم (8): عدد المناصب المستحدثة في القطاع الفلاحي(2000-2004)

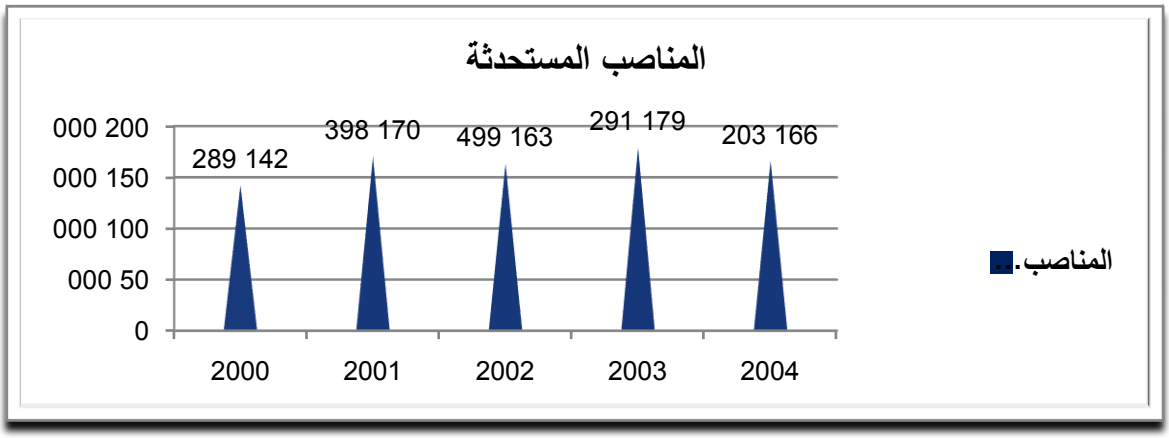

اعتمادا على الجدول رقم (17).

عرف قطاع الفلاحة تطورا في عدد مناصب الشغل المستحدثة فشهد قبل تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في سنة 2000 نسبة 17.3%، ليتطور بشكل تدريجي بعد تطبيق البرنامج، وتعتبر سنة 2003 السنة التي تحقق فيها أكبر عدد من المناصب المستحدثة بنسبة 21.8% ويرجع هذا بالأساس إلى بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية أي الانتقال من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لتتوسع إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وهذا ما شجع في زيادة عدد المناصب .

الفرع الثاني: القطاع الفلاحي في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

خصص لهذا القطاع في إطار هذا البرنامج 300 مليار دج في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وتعكس هذه المخصصات قيمة قطاع الفلاحة في

الاقتصاد الوطني كأحد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع المحروقات، وسعت الدولة في هذا الإطار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها[1]:

- تطوير المستثمرات الفلاحية؛
- تطوير النشاطات الاقتصادية والريفية؛
- إنشاء مستثمرات فلاحية؛
- التشجيع على الإنتاج بمشاريع جواريه لمحاربة التصحر؛
- حماية تربية المواشي؛
- تشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها[2]؛
- ترقية الصادرات الفلاحية[3].

1- مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام: هذه المساهمة يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم (18): مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام للفترة (2005-2009)

الوحدة: 10^6 دينار

التعيين/ السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج الداخلي الخام	153,3.930.6	002,1.837.7	945,6.567.8	345.002.10	620,8.809.8
القطاع الفلاحي	615,8.581	285.641	072,5.708	413,1.727	349,1.931
نسبة مساهمة القطاع الفلاحي %	408,	8,18	8,26	7,27	10,57

Source : Office National des statistiques, **comptes économiques, rétrospectives statistiques (1962-2011)**, pp :243-244.

[1]. زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

[2]. مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[3]. نفس المرجع والصفحة سابقا.

الشكل رقم (9): مساهمة القطاع الفلاحي في الانتاج الداخلي الخام للفترة (2005-2009)

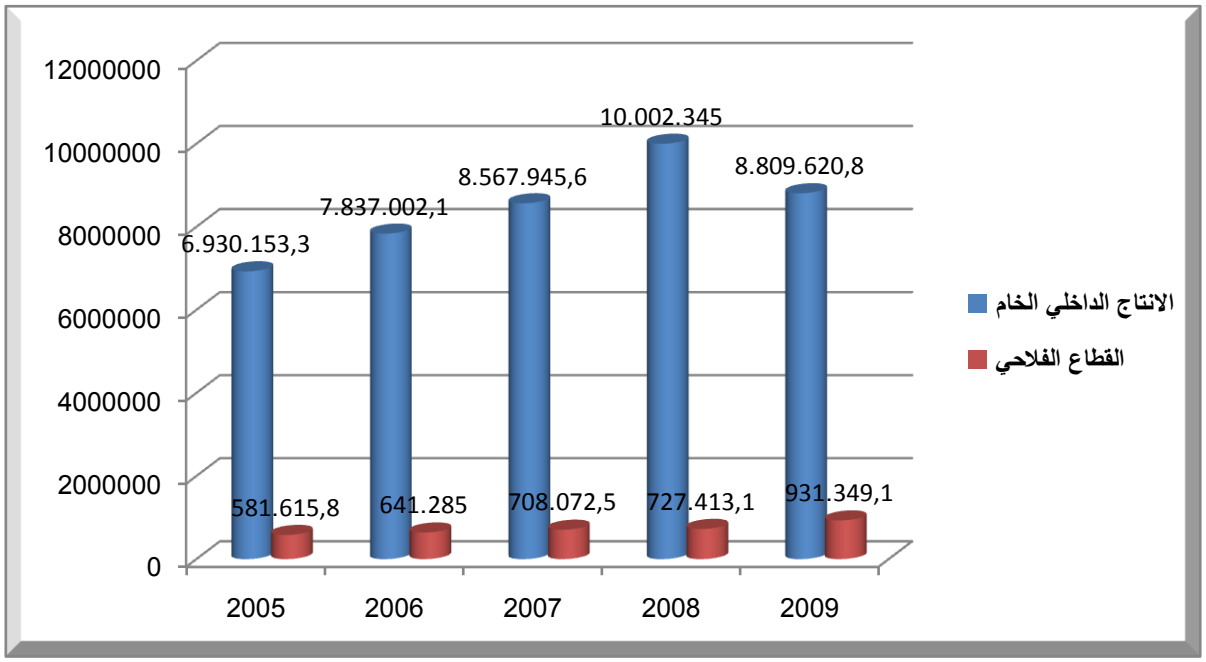

اعتمادا على الجدول رقم (18).

توضح معطيات الجدول والرسم التوضيحي أن القطاع الفلاحي لم تكن له استجابة كبيرة مع البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو ما تترجمه الانخفاضات المسجلة في نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام، منذ بداية تطبيق البرنامج إلى غاية 2008 أين سجل ادني مستوياته بنسبة 7.27% رغم الغلاف المالي المخصص للقطاع في هذا البرنامج، ومع دخول سنة 2009 شهد القطاع استفاقة وان كانت متواضعة بنسبة 10.57% ويرجع بالأساس إلى إجراءات التي اتخذتها الدولة من خلال تطوير أشكال الدعم لهذا القطاع بإنشاء صناديق جديدة سبق ذكرها، وكذا وضع قوانين جديدة منها قانون التوجيه الفلاحي (صدر في 2008) والذي كان يهدف الى عصرنة هذا القطاع من خلال مجموعة من الآليات تسمح بتطوير وتنظيم عملية الاستثمار والإنتاج في هذا القطاع.

2- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام : سنتطرق إلى هذه المساهمة من خلال المعطيات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام (2005-2009)

التعيين/السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو للإنتاج الفلاحي %	1.9	4.9	5.0	-5.3	21.1
القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (مليار دج)	581.6	641.3	704.2	722.8	931.3
حصة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من PIB %	7.67	7.52	7.57	6.57	9.34

المصدر: الفترة (2005-2008)، بنك الجزائر، **التقرير السنوي2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص.ص 207-208.

Année 2009, Banque D'Algérie, **Rapport 2013: Evolution économique et monetaire**,**en Algérie**, pp: 158-159.

واصل القطاع الفلاحي مستوى الانخفاض الذي عرفه في السنة الأخيرة من تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي وكانت درجة النزول كبيرة مقارنة بسنة 2004 وصلت إلى 1.9% سنة 2005 وهو ما انعكس على القيمة المضافة للقطاع وكذا مساهمته في إجمالي الناتج المحلي، ومع مرحلة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو وبالموازاة مع الغلاف المالي المهم الموجه لهذا القطاع بدا معدل النمو ومعه حصة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي بالارتفاع فانتقل من 4.9% سنة 2006 إلى 5% في 2007، ولكن في 2008 انخفض إلى ادني مستوياته بمعدل سلبي قدر ب 5.3%- هذا الانخفاض سببه ضعف مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في السنة نفسها والذي لم يشهد تطور كبير فانتقل من 704.2 مليار دج إلى 722.8مليار دج وهو تطور ضعيف بالنظر إلى حجم المخصصات المالية وتوجهات الدولة في تنشيط هذا القطاع، وزادت هذه النتيجة السلبية من تفاقم التبعية الغذائية وارتفعت فاتورة الواردات الغذائية إلا أن سنة 2009 شهدت استفاقة ملحوظة من خلال معدل النمو المسجل وحجم الإنتاج الذي بلغ 931.3 مليار دج، بسبب تنشيط عملية الإنتاج في هذا القطاع عن طريق عقود النجاعة مع الولايات 48 وهذا بتقديم الدعم المالي والتقني لهذا القطاع مع مراعاة خصوصية كل منطقة.

ويمكن أن نقول أن القطاع الفلاحي كان يتماشى بوتيرة بطيئة مع طموحات السلطات الوطنية وكذا الغلاف المالي الذي عرف ارتفاعا مهم بالمقارنة مع البرنامج السابق، ويرجع هذا إلى ضعف مستوى العمالة في هذا القطاع وكذا ارتباطه بعوامل خارج سيطرة الإنسان (المناخ والعوامل الطبيعية).

وقد اشرنا سابقا انه مع دخول سنة 2005 باشرت الدولة في مجموعة من الإجراءات لتطوير دعم الإنتاج الفلاحي من خلال مواصلة إنشاء صناديق جديدة وفتح حسابات في صناديق موجودة، ثم كان قانون التوجيه الفلاحي لتحسين أداء القطاع الفلاحي، هذه الإجراءات كان لها تأثير ايجابي على القطاع ظهرت نتائجه مع سنة 2009 أين كان هناك تحسن في القيمة المضافة للقطاع بلغت 931.3 مليار دج زادت من مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي وانتقلت من 6.57% سنة 2008 إلى 9.34% سنة 2009.

3-**عدد مناصب الشغل المستخدمة خلال الفترة (2005-2009):** يوضح الجدول التالي مناصب الشغل المستحدثة لفترة البرنامج التكميلي لدعم النمو كالتالي:

الجدول رقم (20): عدد مناصب الشغل المستخدمة خلال الفترة: (2005-2009)

الوحدة: منصب شغل

التعيين/السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مناصب الشغل المستحدثة في إطار استثمارات منجزة في قطاع الفلاحة	132428	104323	101997	83903	243854	666505
مناصب الشغل المستحدثة إجماليا	684561	961688	899654	1124761	1459898	5030562
النسبة%	19.34	12.11	11.34	7.46	16.70	13.25

المصدر: أمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص:13.

الشكل رقم (10): عدد مناصب الشغل المستخدمة خلال الفترة: (2005-2009)

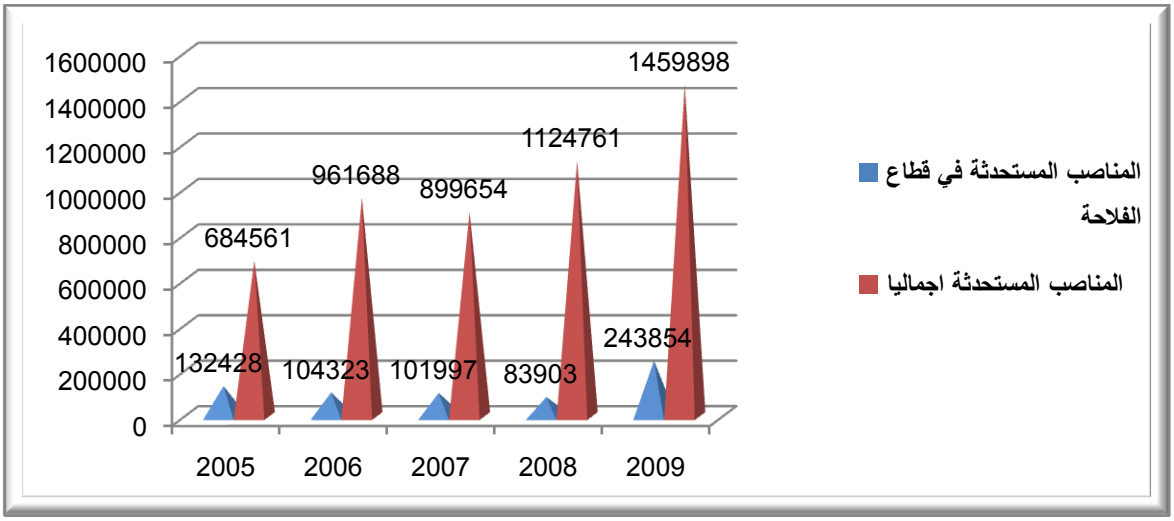

اعتمادا على الجدول رقم (20).

من خلال الجدول نجد أن اكبر نسبة لعدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الفلاحي كانت مع بداية تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو بنسبة 19.34% ويرجع هذا إلى مواصلة الدولة جهودها في استصلاح الأراضي الزراعية من توسيع هذه الأراضي وزيادة مساحتها معتمدة على برنامج الاستصلاح الأراضي بالامتياز الذي حقق نجاح في زيادة المساحة الزراعية المستغلة، فقد تم في 2005 إضافة 4 مشاريع لاستصلاح مساحة تقدر ب 1 710 هكتار عن طريق الامتياز، وزادت المشاريع في سنة 2006 ب 17 مشروع لاستصلاح 7512 هكتار، أما فيما يخص الاستثمارات المنجزة في الفترة: (2005-2009) فكان توسيع المساحة الصالحة للزراعة بمقدار 235510 هكتار وتم خلال نفس الفترة غرس 512 156 هكتار أشجار مثمرة وامتدت الزراعة الرعوية على مساحة 150.865 هكتار [1]، ولكن رغم هذا بقي استقطاب القطاع الفلاحي لمناصب الشغل ضئيل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى وهو ما توضحه نسبة مناصب الشغل في القطاع إلى المناصب الإجمالية خلال فترة البرنامج.

4-تطور الإنتاج الزراعي النباتي لفترة البرنامج التكميلي لدعم النمو: يبين الجدول التالي أهم المنتجات الزراعية خلال مرحلة تطبيق البرنامج وهو كما يلي:

الجدول رقم (21): تطور الإنتاج النباتي لفترة البرنامج التكميلي لدعم النمو:

الوحدة: ألف طن

التعيين/السنة	متوسط إنتاج الفترة (2000-2005)	2006	2007	2008
الحبوب	3287.66	4017.75	3601.91	1535.67
البقوليات	51.18	44.07	50.08	40.17
الخضر	3631.11	5929.14	5524.28	6068.13
البطاطا	1646.67	2180.96	1506.86	2171.06
الزيتون	240.14	264.73	208.95	254.07
التمور	454.04	492.19	526.92	552.77
الحوامض	604.13	680.34	689.47	697.37
العلف	2632.43	1934.72	2383.21	1939.12
الكروم	265.29	398.02	245	402

المصدر: أمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[1]. امال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14-15.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن عملية الإنتاج تبقى مازال ضئيلة بالمقارنة مع حجم الاستهلاك المحلي خصوصا في بعض المنتجات الأساسية، كالحبوب والخضر وكذا البقوليات، إلا أننا نجد أن هناك تحسن في مستوى إنتاج بعض المنتجات كالتمور والحمضيات بالمقارنة مع حجم الاستهلاك المحلي فقد بلغ حجم إنتاج التمور سنة 2008 حسب الجدول 552.77 ألف طن وكذلك الحمضيات ب697.37 ألف طن وهو إنتاج يمكن في حال تواصل الدعم لهذه المنتجات من أن يمكن الدولة من كسب ميزة نسبية فيها تمكنها من القيام بعملية التصدير وتطويرها لهذه المنتجات.

الفرع الثالث: القطاع الفلاحي في إطار برنامج توطيد النمو(البرنامج الخماسي): (2010-2014)

تم رصد حوالي 1000 مليار دج لهذا القطاع خلال فترة البرنامج وهذا من أجل مجموعة من الأهداف أهمها[1]:

- ✓ زيادة الإنتاج المحلي في السلع الاستهلاكية العامة (القمح، الحليب) توفير 75% كمتوسط من متطلبات الحد الأدنى؛
- ✓ تحديث القطاع الزراعي من خلال استعمال التكنولوجيا المتقدمة في الزراعة؛
- ✓ تعميم وتوسيع شبكات الري الزراعي.

وكإجراءات تحفيزية في هذا القطاع قامت الدولة في سنة 2010 بتحمل أعباء قروض فلاحية كقرض "رفيق" بدون فوائد إضافة إلى تمويل مجموعة من الإجراءات الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح ما بين 20 إلى 30 % بهدف اقتناء البذور والأسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار واقتناء الآلات الزراعية وتجهيزات لجمع المنتوج وتحويله (جمع الحليب، معاصر الزيت)[2].

1-مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام (2010-2014): بالنسبة لهذه الفترة نوضح المساهمة من خلال الجدول التالي مع الإشارة إلى أن قيمة الإنتاج للقطاع الفلاحي للفترة 2012-2014 تشمل الصيد البحري وفقا للمصدر:

[1]. مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 25-26.

[2]. زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

الجدول رقم (22): مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام (2010-2014)

الوحدة:10^6 دج

التعيين/ السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج الداخلي الخام	306.447.10	504.109.12	13.560.600	14.092.600	14.489.700
القطاع الفلاحي	258,8.015.1	713,9.173.1	1.421.700	1.640.000	1.771.500
نسبة مساهمة القطاع الفلاحي %	29,7	709,	10.48	11.63	12.22

Source :2010 et 2011 Office National des statistiques, **comptes économiques, rétrospectives statistiques (1962-2011)**, p : 244.
Période : 2012-2014, Office National des statistiques, **comptes économiques en volume (2000-2014)**, N°710**,** p :18.

لم تتغير مساهمة القطاع الفلاحي مع بداية تطبيق برنامج توطيد النمو (البرنامج الخماسي) مقارنة مع البرنامج السابق وشهدت مستوى متقارب في المساهمة في الإنتاج الداخلي الخام للفترة 2010 و 2011، إلا أن الفترة 2012-2014 تظهر الإحصائيات مساهمة القطاع الفلاحي والصيد البحري معا حسب إحصائيات للحسابات الاقتصادية الحقيقية ولم تختلف المساهمة بشكل كبير وبقيت متواضعة.

2- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام(2010-2014): سنتطرق إلى هذه المساهمة من خلال عرض الجدولين التاليين:

الجدول رقم (23): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

التعيين/السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الداخلي الخام PIB	11.991,6	14.526,6	16.115,4	16.569,3	17.205,1
الإنفاق الداخلي الخامDIB	11.149,4	13.040,9	14.747,7	16.091,7	17.454,9
مساهمة قطاع المحروقات في PIB	4.180,4	5.242,5	5.536,4	4.968.0	4.657,8
النسبة %	34.9	36.1	34.4	30	27.1
مساهمة قطاع الفلاحة في PIB	1.015,3	1.183,2	1.421,7	1.627,8	1.771,5
النسبة%	8.5	8.1	8.8	9.8	10.3
مساهمة قطاع الصناعة في PIB	617,4	663,8	728,6	765,5	837
النسبة %	5.1	4.6	4.5	4.6	4.8

Source: Banque D'Algérie, **Rapport 2013: Evolution économique et monetaire**,en Algérie, pp:157-158
Période 2014 : Ons n°710, **Op.Cit**., pp : 2-22.

الشكل رقم (11): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام (2010-2014)

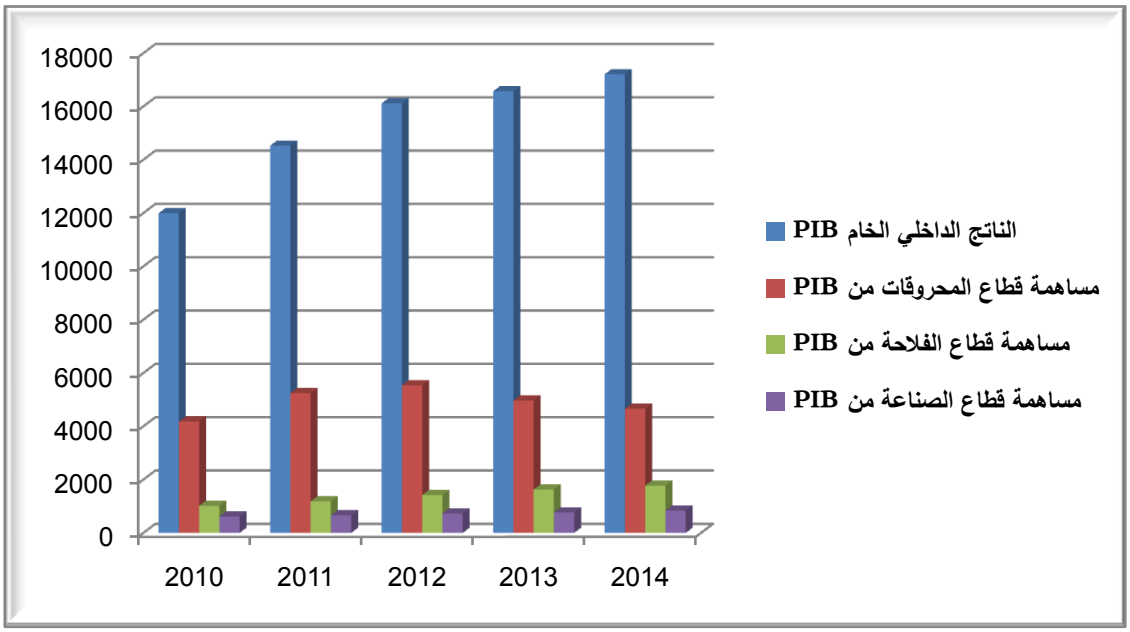

اعتمادا على الجدول رقم (23).

الجدول رقم (24): تطور معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية (2010-2014):

الوحدة: %

التعيين/ السنة	2010	2011	2012	2013	2014
نمو قطاع المحروقات %	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	-0.6
نمو قطاع الفلاحة %	4.9	11.6	7.2	8.8	2.5
نمو قطاع الصناعة المحروقات%	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9

Source : Banque D'Algérie, **Rapport 2013**, **Op.Cit**., p :159.
Période 2014 : Ons n°710, **Op.Cit**., pp :2-6.

الشكل رقم (12): تطور معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية (2010-2014)

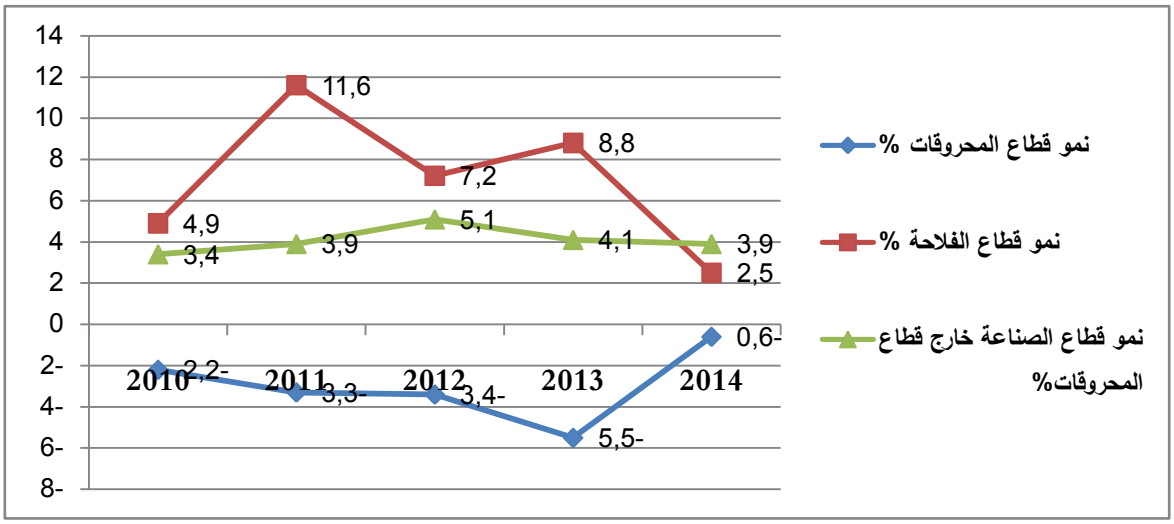

اعتمادا على الجدول رقم(24).

من خلال الجدولين السابقين رقم 23 و 24 والرسوم التخطيطية التوضيحية وفي مقارنة بين حجم الإنفاق الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام نجد تقارب بينهما، أي أن حجم الناتج الداخلي الخام يغطي حجم الإنفاق الداخلي الخام بنسبة لم تتجاوز 109% خلال فترة تطبيق البرنامج (2010-2014)، وهذا بسبب الاعتماد الشبه مطلق على مصدر واحد في خلق الثروة فحسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام وفق للجدول تبقى السيطرة شبه كلية لقطاع المحروقات الذي يساهم بالثلث في الناتج الداخلي الخام خلال فترة البرنامج، أما القطاع الفلاحي فبقيت مساهمته محتشمة بالمقارنة مع المبالغ المخصصة والتحفيزات المقدمة ومنها المبلغ المالي الكبير المقدر ب 1000 مليار دج لتطوير القطاع واستعمال التكنولوجيا المتقدمة فيه، إضافة إلى منح قروض ميسرة عرفت بقرض الرفيق وهي قروض بدون فوائد ابتداء من سنة 2010 من اجل تطوير والرفع من المنتجات الزراعية وبالأخص منتجات التمور بهدف تشجيع إنتاجها وتصديرها وفق شروط تتعلق أساسا بالكميات المصدرة من التمور [1] وهذا بالطبع سعيا من السلطات تشجيع الصادرات خارج المحروقات، إلا أن القطاع سجل في سنة 2014 أدنى مستوياته منذ 2009 بمعدل نمو 2.5 % ويرجع هذا أساسا بسبب تأثره بالانخفاض الكبير في مستوى إنتاج الحبوب،

[1].شربي محمد الامين، أهمية ودور تمويل وتامين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، دراسة حالة FSPE و CAGEX خلال الفترة (1998-2009)، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، ص: 228.

والذي سجل نزول بنسبة (– 30%) مقارنة بسنة 2013 والتي كانت بمعدل(–4%) وهو ما اثر على حجم الإنتاج[1]، وما يمكن ملاحظته أن قطاع الفلاحة كانت له قابلية للاستجابة خاصة في الإنتاج النباتي وبشكل اكبر خارج إنتاج الحبوب للأهداف الموضوعة له انطلاقا من الدعم المالي الكبير المخصص لتطويره والاهتمام به كقطاع استراتيجي وان كانت هذه الاستجابة متواضعة، وربما كانت بعض العوامل سببا في هذه النتائج ونخص بالذكر العوامل المناخية والطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها خاصة الأمن المائي الذي هو أساس تحريك قطاع الفلاحة إضافة إلى نقص العمالة في هذا القطاع، لكن يبقى القطاع الفلاحي أحسن منه من القطاع الصناعي حسب ما تظهره مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخام وكذلك معدل نموه في فترة البرنامج التي كانت في أدنى مستوياتها وهو ما يبرز ضعف تكيف القطاع الصناعي مع أهداف برنامج توطيد النمو.

3- تطور إنتاج أهم المنتجات النباتية والحيوانية خلال البرنامج الخماسي: الجدول التالي يبرز تطور إنتاج بعض المنتجات الزراعية لفترة الدراسة:

الجدول رقم (25): تطور أهم المنتجات الزراعية خلال البرنامج الخماسي

الوحدة: مليون قنطار

التعيين/السنة	متوسط الفترة: (2000-2008)	2009	2010	2011
الحبوب	29.7	61.2	45.6	42.5
الحليب(مليار لتر)	2	2.39	2.7	2.93
البطاطس	17	26.8	33	38.6
الحمضيات	5.8	8.44	7.88	11.1
التمور	4.72	6.01	6.45	7.24
الزيتون	2.5	4.75	3.11	6.1
اللحوم الحمراء	2.6	3.46	3.82	4.2
اللحوم البيضاء	1.95	2.09	2.85	3.36

المصدر: أمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[1] . ONS, Les comptes economiques en volume de 2000-2014, n°710, p : 4.

نلاحظ انه منذ بداية 2009 ومع صدور قانون التوجيه الفلاحي المشار إليه سابقا شهدت بعض المنتجات الموضحة في الجدول تطورا ملحوظا على غرار الحبوب، التمور والحمضيات واستمر هذا التطور في إنتاج التمور والحمضيات التي عرفت استقرار نوعا ما في عمليات إنتاجها مع بداية برنامج توطيد النمو وهو ما يوضحه الجدول فقد بلغ إنتاج الحمضيات سنة 2011 كمية 11.1 مليون قنطار، وبالنسبة للتمور فوصلت إلى 7.24مليون قنطار والتركيز على هاذين المنتوجين يرجع إلى انخفاض استهلاكه على المستوى المحلي مقارنة بالمنتجات الأخرى المشار إليها، ويرجع زيادة الإنتاج في هذين المنتوجين بشكل خاص وفي بعض المنتجات بشكل عام خلال هذه المرحلة إلى الإجراءات التحفيزية المتخذة من قبل الدولة خصوصا مع قانون التوجيه الفلاحي من خلال عقود النجاعة الخاصة بالتجديد الفلاحي والتي كانت تهدف أساسا إلى دعم النشاطات الفلاحية وتقديم القروض الميسرة وتوفير الشروط الضرورية لإنجاح عملية الإنتاج كالبذور والشتلات ودعم استخدام تقنيات الري وقد فاق إنتاج بعض المواد الأهداف الموضوعة في عقود النجاعة كما تطرقنا إلى هذا سابقا.

أما الإنتاج الحيواني والمتمثل في اللحوم الحمراء والبيضاء فنلاحظ انه كانت هناك تطور في الحجم سواء بالنسبة للحوم الحمراء أو البيضاء مقارنة بمتوسط 2000-2008 وسنة 2009 إلا أنها ليست بمستوى التغير والتطور المطلوب، أما إنتاج الحليب فنلاحظ أن حجمه بقي يتراوح في حدود 2 إلى 2.9 مليار لتر من 2000 إلى 2011 وهو حجم لا يرقى إلى تطلعات وأهداف الدولة في ظل الاستهلاك المحلي الواسع لهذه المادة وإجبار الدولة على مواصلة الاستيراد من جهة وإتباع الدولة لسياسة الدعم لهذه المادة الأساسية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: صادرات المنتجات الزراعية في الجزائر(2001-2014)

أشرنا سابقا أن الدولة بادرت بإنشاء صناديق بهدف تنمية وتقديم الدعم المباشر للقطاع الفلاحي من أجل تحسين مداخيل الفلاحين وتحسين مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي وتأهيل هذا القطاع لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومن أهم هذه الإجراءات استفادة الفلاحين من الدعم لتشجيع عملية الإنتاج التي تؤدي إلى تنشيط عملية التصدير في هذا القطاع ومن أشكال هذا الدعم نجد[1]:

- **دعم تكثيف إنتاج الحبوب :** يهدف دعم تكثيف الإنتاج إلى رفع الإنتاج والإنتاجية في المناطق ذات القدرة على الإنتاج وهذا عن طريق:

- دعم الحرث العميق وتسوية التربة ، وفي حالة اقتناء عوامل الإنتاج الزراعية من معدات والبذور والأسمدة ومكافحة الأعشاب الضارة مع الحرث المبكر يستفيد الفلاح من دعم مالي في كل هكتار؛
- دعم استخدام المواد الطاقوية؛
- دعم عملية الإنتاج من خلال تقديم منح لإنتاج الحبوب.

-دعم الحمضيات والأشجار المثمرة : جاء هذا في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق دعم الفلاحين لتجديد الأشجار الكبيرة في السن وإعادة غرس مساحة جديدة من خلال :

- منح دعم مالي لقطع الأشجار الكبيرة في السن عن كل هكتار؛
- منح دعم مالي لإعادة غرس أشجار جديدة بكل مراحلها عن كل هكتار.

- **دعم زراعة النخيل :** ويعتبر إنتاج التمور من المحاصيل التي تتمتع الجزائر فيها بميزة نسبية خاصة في عملية التصدير ، وهذا ما أدى بالدولة إلى منح اهتمام واسع بهذا النوع من الإنتاج عن طريق الدعم المقدم ومن إجراءات الدعم نجد:

- دعم قلع الأشجار المريضة والمسنة بتقديم دعم مالي عن كل نخلة؛
- دعم إعادة الغرس (اقتناء الجبار) بمبلغ مالي عن كل هكتار؛
- دعم غرس الجديد بكل مراحله؛
- دعم مكافحة الأمراض التي قد تصيب أشجار النخيل؛
- دعم اقتناء آلات الرش لمكافحة الحشرات الضارة؛
- دعم الاستخدام الطاقوي في عملية الإنتاج(كهرباء ومازوت).

[1]. غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 140-144.

الفرع الأول: وضعية الميزان التجاري للفترة(2001-2014)

سنحاول تسليط الضوء على وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال مرحلة الدراسة الممتدة من الفترة (2001-2014)، من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (26): تطور الصادرات خارج المحروقات (2001-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المواد الغذائية	28	35	48	59	67	73	88
منتجات خام	37	51	50	90	134	195	169
منتجات نصف مصنعة	504	551	509	571	651	828	993
تجهيزات فلاحية	22	20	1	–	–	1	1
تجهيزات صناعية	45	50	30	47	36	44	46
سلع استهلاكية غ غ	12	27	35	14	19	43	35
إجمالي الصادرات	19.132	18.825	24.612	32.083	46.001	54.613	60.163
صادرات خارج محروقات	648	734	673	781	907	1184	1332
النسبة %	3.38	3.9	2.73	2.43	1.97	2.17	2.21
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
المواد الغذائية	119	113	315	355	315	402	323
منتجات خام	334	170	94	161	168	109	110
منتجات نصف مصنعة	1384	692	1056	1496	1527	1458	2350
تجهيزات فلاحية	1	–	1	–	1	–	2
تجهيزات صناعية	67	42	30	35	32	28	15
سلع استهلاكية غ غ	32	49	30	15	19	17	10
إجمالي الصادرات	79.298	45.194	57.053	73.489	71.866	64.974	61.172
صادرات خارج محروقات	1.928	1.066	1.526	2.062	2.062	2.014	2.810
النسبة %	2.43	2.36	2.67	2.8	2.87	3.1	4.6

المصدر: المديرية العامة للجمارك

الفترة2014: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2015، ص:28.

من خلال الجدول الذي يبرز تطور هيكل الصادرات غير النفطية في ظل تطبيق برامج الاستثمارات العامة الممتدة من الفترة:(2001-2014)، ويظهر جليا أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات كانت طوال الفترة مساهمة ضئيلة جدا فقد بلغت أعلى نسبة لها سنة 2014 بمعدل 4.6%، وقد أخذت المنتجات نصف مصنعة حصة الأسد في هذه الصادرات بمتوسط 1040.7 مليون دولار أمريكي خلال فترة الدراسة وهو ما يمثل 73.8% من متوسط

إجمالي الصادرات خارج المحروقات للفترة، في حين لم تساهم صادرات المواد الغذائية إلا بمعدل 11.9% من متوسط الصادرات خارج المحروقات بمتوسط المبلغ الذب قدر ب 167.14 مليون دولار وهو ما يفسر ضعف أداء قطاع الفلاحة والذي يعتبر المصدر الأول للأمن الغذائي والمحرك الرئيسي بعدها للصناعات الغذائية، وبالنسبة للمنتجات الخام فسجلت مساهمة قدرت بمتوسط9.5% من متوسط الصادرات خارج المحروقات، أما باقي المنتجات مساهمتها كانت هامشية وأثرها في المساهمة في عملية التصدير خلال الفترة يكاد ينعدم.

الجدول رقم (27): تطور الميزان التجاري الإجمالي(2000-2014)

الوحدة: مليون دولار

التعيين/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631
الصادرات	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163
ميزان التجاري الإجمالي	12 858	9 192	6 816	11 078	13 775	25 644	33 157	32 532
معدل التغطية%	240	192	157	182	175	226	255	218
التعيين/السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الواردات	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	55 028	58 330	
الصادرات	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	64 974	61 172	
ميزان التجاري الإجمالي	39 819	5 900	16 580	26 242	21 490	9 946	2 842	
معدل التغطية%	201	115	141	156	143	118	105	

المصدر: المديرية العامة للجمارك

الفترة2014: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2015، ص:28.

الشكل (13): تطور وضعية الصادرات والواردات للفترة (2000-2014)

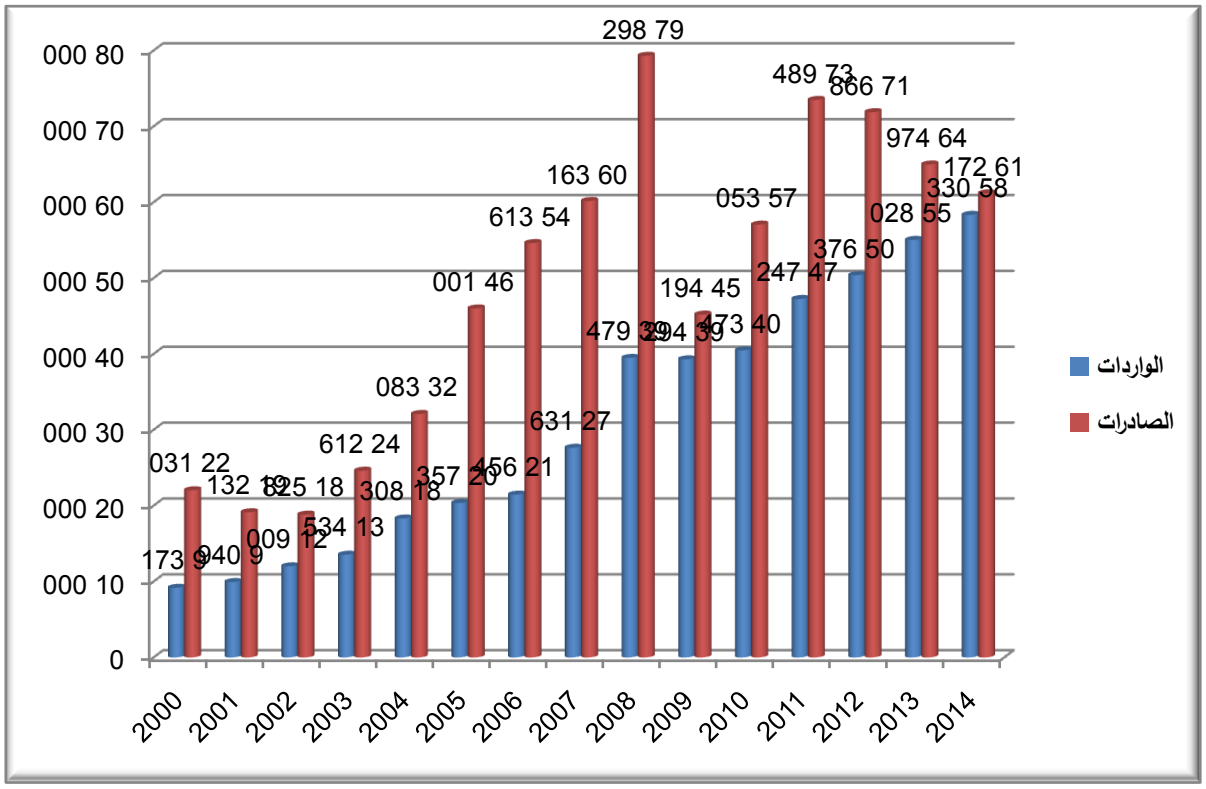

اعتمادا على الجدول (27).

الشكل رقم (14): تطور معدل التغطية للفترة (2000-2014)

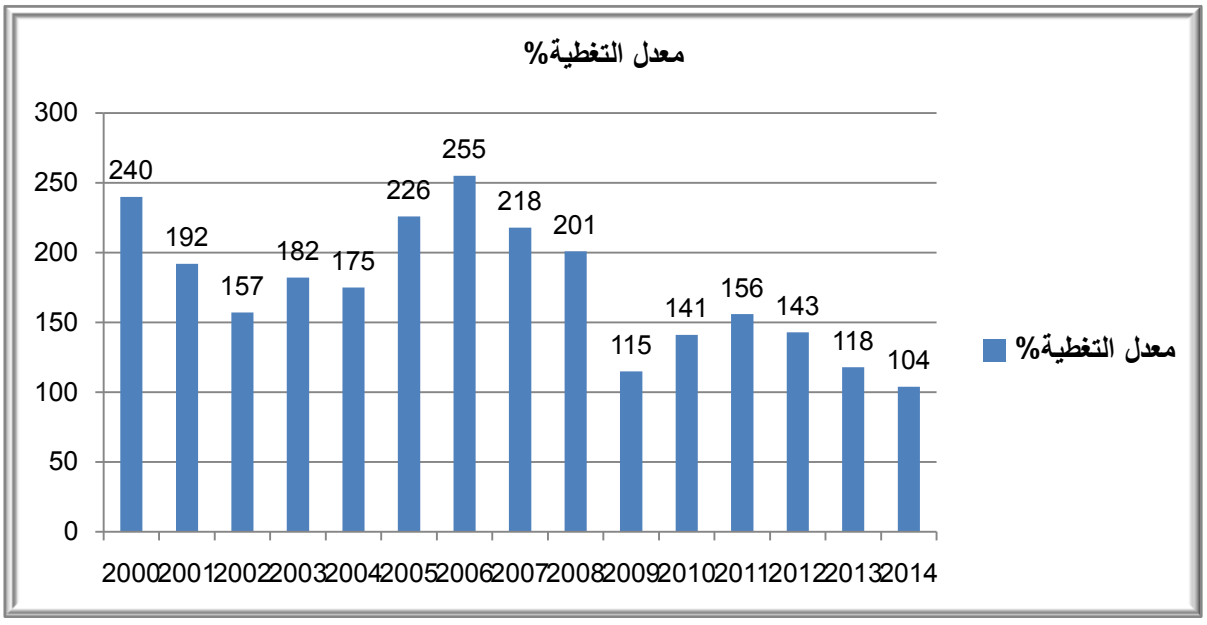

اعتمادا على الجدول (27).

من خلال الجدول رقم 27 والرسوم البيانية السابقة الشكلين رقم 13 ورقم 14 وبعد تسليط الضوء على أهم الصادرات خارج المحروقات لفترة الدراسة من خلال معطيات الجدول رقم 26، نلاحظ أن الميزان التجاري للفترة 2000-2014 لم يشهد عجزا وهو ما يبرز أن الصادرات الجزائرية كانت اكبر من الواردات خلال فترة الدراسة، وكانت تغطي بشكل كلي الواردات الإجمالية، وبالرجوع إلى معدل تغطية الصادرات للواردات نجد أن اكبر معدل قد تم تسجيله في سنة 2006 بمعدل 255% وهو ما يعني أن تغطية الصادرات الإجمالية للواردات الإجمالية كانت أكثر من مرتين.

والحقيقة أن الصادرات الإجمالية وحسب ما رأينا سابقا (الجدول رقم 26)،كان المكون الأساسي لها هي صادرات قطاع المحروقات، فقد لاحظنا أن متوسط مساهمة صادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز3% خلال الفترة 2001-2014، وهي نسبة ضعيفة جدا تبرز أن أداء الميزان التجاري والفائض المحقق فيه سببه ارتباطه بصادرات قطاع عرف طفرة في أسعاره مع بداية الألفية الثالثة بسبب تزايد الطلب العالمي على منتجات هذا القطاع، فقد ارتفع الاستهلاك اليومي للنفط من حوالي 77 مليون برميل يوميا إلى 88 مليون برميل يوميا مع أواخر سنة 1999 مدعوما بالطلب المتزايد من الصين والهند [1]، وهو ما فسره ازدياد قيمة الصادرات وازداد معه معدل تغطية فاتورة الواردات، وكدليل على خطورة الاعتماد الكبير على منتج واحد في تركيبة هيكل الصادرات الجزائرية عرفت قيمة الصادرات لسنة 2009 و2010 انخفاضا محسوسا بسبب تراجع أسعار النفط التي شهدت تقلبات في أسعارها ابتداء من 2008 التي بدأت بقفزة في أسعار النفط وصلت إلى ما يقارب 150 دولار للبرميل، ثم انهارت مجددا مع منتصف 2009 وهو ما اثر على قيمة الصادرات لنفس السنة ووصلت قيمته إلى 45194 مليون دولار بعدما كانت 79298 مليون دولار في سنة 2008، وانخفض معها معدل التغطية ليصل إلى 115% مسجلا انخفاض واضح في حجم تغطية قيمة الصادرات لفاتورة الواردات، وترجع هذه التقلبات بالأساس إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت بوادرها مع نهاية 2007 بسبب ظهور أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أثرت على الطلب العالمي لمنتجات قطاع المحروقات، أما بالنسبة لسنة 2014 فنلاحظ أن معدل التغطية عرف انخفاضا وصل إلى 104% وهو أدنى انخفاض رغم أن قطاع المحروقات سجل انتقال نحو الارتفاع من معدل نمو سلبي (-5.5%)سنة 2013 إلى(-0.6%) سنة 2014 [2]، إلا أن قيمة الصادرات عرفت انخفاضا بحيث وصلت إلى 61172 مليون دولار بعدما كانت

[1]. من الموقع: http://www.maspolitiques.com.

[2] .ONS, Les comptes economiques en volume de 2000-2014, n°710, p : 2.

64974 مليون دولار سنة 2013 وهذا راجع إلى انخفاض سعر البرميل الذي استقر في حدود 99.1 دولار للبرميل سنة 2014 بعدما كان 109دولار للبرميل سنة 2013 [1]، وبالمقابل ارتفعت قيمة الواردات بمعدل 6 % وانتقلت من 55028 مليون دولار سنة 2013 إلى 58330 مليون دولار سنة 2014 وهو ما اثر على صافي الصادرات ومنه على معدل تغطية الصادرات لقيمة الواردات.

الفرع الثاني: دراسة صادرات القطاع الفلاحي:

بعد التطرق لأهم الصادرات خارج المحروقات ووضع الميزان التجاري الإجمالي لفترة الدراسة سنقوم من خلال مجموعة من الجداول عرض لواقع الصادرات الزراعية والغذائية.

الجدول رقم (28): الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية للفترة(2001-2010)

الوحدة: مليون دولار

السنة	متوسط الفترة 2002-2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات الكلية	22687.31	56844.86	76825.75	45189.34	45189.34
الصادرات الزراعية	659.14	180.85	302.54	208.51	208
نسبة الصادرات الزراعية%	2.9	0.3	0.4	0.46	0.46

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد29، ص.ص: 130-212، المجلد 31، ص.ص: 133-215.

الجدول رقم (29): الواردات الجزائرية من المنتجات الزراعية للفترة(2001-2010)

الوحدة: مليون دولار

السنة	متوسط الفترة 2002-2006	2007	2008	2009	2010
الواردات الكلية	16846.20	27445.90	39093.35	39297.54	41191.89
الواردات الزراعية	4198.20	6077.20	9242.16	7252.07	7826.71
نسبة الواردات الزراعية%	24.92	22.14	23.64	18.46	19.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد29، ص.ص: 130-212، المجلد 31، ص.ص: 133-215.

[1] . Ibid., p : 5.

الشكل (15): تطور نسبة الصادرات والواردات الزراعية للفترة (2002-2010)

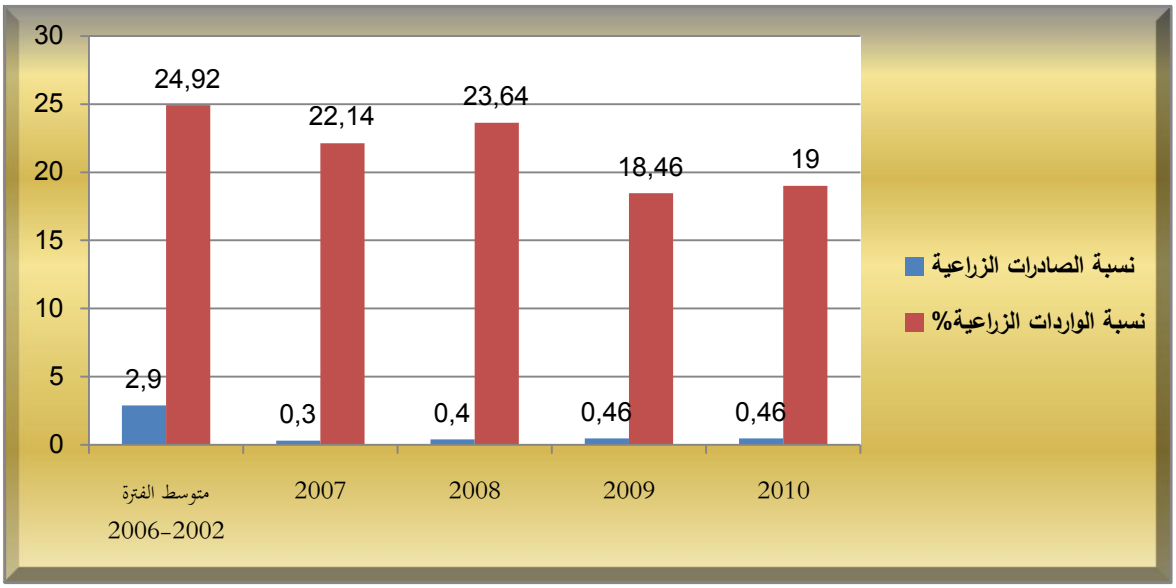

اعتمادا على الجدولين رقم (28) و(29).

الجدولين السابقين 28 و29 والرسم البياني للفترة المأخوذة للدراسة (2002-2010)، يعطون صورة عن حجم مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية وبالمقابل تكلفة الواردات الزراعية من قيمة الواردات الكلية والملاحظ هو النسب جد ضئيلة في مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات، فنجد أن متوسط المساهمة للفترة لم يتجاوز 1% من الصادرات الكلية، بينما يقابله ارتفاع في حجم الواردات الزراعية والتي فاقت 20% كمتوسط، وهذا ما يعزز استمرار التبعية الغذائية للجزائر تجاه الخارج وان القطاع الفلاحي بشكل عام لم يصل إلى الهدف المطلوب على الأقل من ناحية الاكتفاء الذاتي قبل التوجه إلى عملية التصدير.

الجدول رقم (30): تصدير منتجات زراعية للفترة:(2000-2011)

الوحدة: 10^3 دينار جزائري

التعيين/السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التمور	1 110 300	806 600	1 304 100	1 273 200	1 358 000	1 404 000
الحمضيات	1 100	100	94.5	1800	400	400
البقوليات	9900	0	100	100	1300	19500
التعيين/السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التمور	1 455 900	1 600 900	1 292 300	1 039 400	1 682 700	1 848 900
الحمضيات	200	100	1750	10	100	0
البقوليات	180	100	0	300	3100	1500

Source : Office National des statistiques, **comptes économiques, rétrospectives statistiques (1962-2011)**, pp :194-195.

السنة	مجموع التمور	مجموع الحمضيات	مجموع البقوليات
2000	1110300	1100	9900
2001	806600	100	0
2002	1304100	94,5	100
2003	1273200	1800	100
2004	1358000	400	1300
2005	1404000	400	19500
2006	1455900	200	180
2007	1600900	100	100
2008	1292300	1750	
2009	1039400	10	300
2010	1682700	100	3100
2011	1848900		1500
Total général	16176300	6054,5	36080

من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (30) وباستعمال برنامج Excel

الشكل رقم (16): تصدير منتجات زراعية للفترة: (2000-2011)

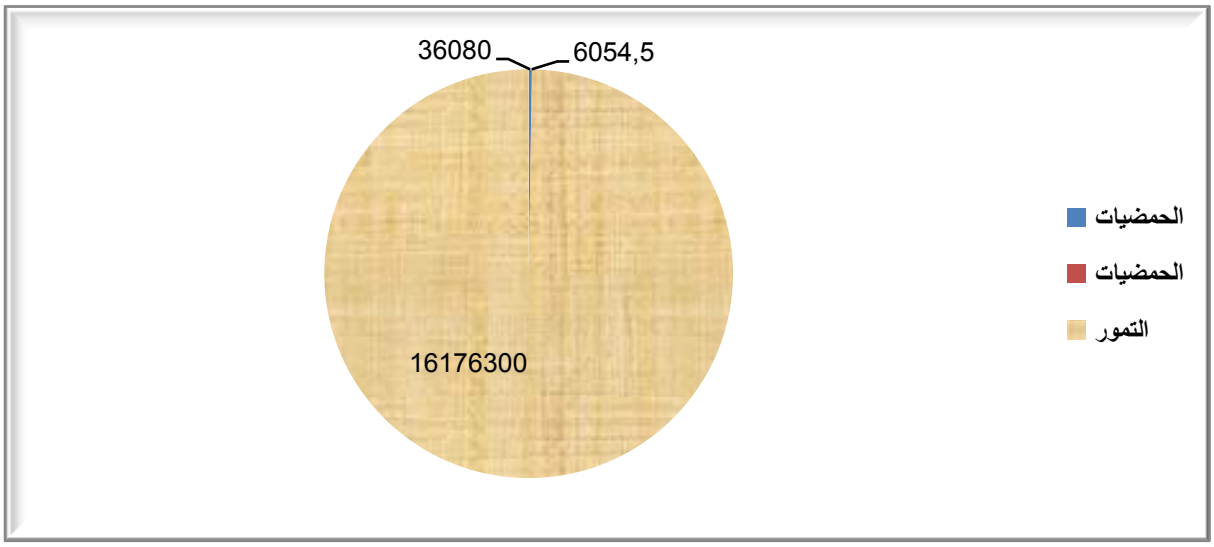

اعتمادا على الجدول رقم (30).

تظهر قيمة صادرات التمور السيطرة المطلقة لها بين صادرات المنتجات الأخرى(الحمضيات، البقوليات) كمنتجات مصدرة للمقارنة باعتبارها منتجات زراعية مباشرة وهذا بمبلغ إجمالي قدر ب:000 300 176 16 دج مقابل 500 054 6 دج للحمضيات ومبلغ 000 080 36 دج للبقوليات، ويرجع هذا التفاوت الكبير في حجم التصدير لهذه المنتجات إلى مؤهلات الجزائر في مجال إنتاج التمور، فاهم عامل تملكه الجزائر هو عامل الأرض إضافة إلى المناخ الملائم لزراعة نخيل التمور، وباعتبار إنتاج التمور يحتاج البيئة صحراوية ومناخ حار، نجد أن الصحراء الجزائرية مساحتها الإجمالية حوالي مليونان كيلومتر مربع [1] وهي مساحة شاسعة مقارنة بمناطق الهضاب والساحل، وهذا ما يؤهل الجزائر إلى اكتساب ميزة نسبية في إنتاج التمور ومن بعدها عملية التصدير، وقد قامت الدولة بالاهتمام بعملية إنتاج التمور من خلال القيام بدعم زراعة نخيل التمور والذي اشرنا إليه سابقا.

كما سخرت الدولة عدة مؤسسات تعمل من اجل النهوض بصادرات التمور حيث وفرت تمويل حكومي لمصدري التمور قصد تشجيع وزيادة الإنتاج وتحسين النوعية عن طريق منح قروض لتمويل عمليات التصدير والعمل على إقامة علاقات تبادل وتعاون مع المنظمات الدولية، إضافة إلى البحث على أسواق خارجية وتزويد المصدرين بالمعلومات الخاصة بالمقاييس الفنية والتجارية التي من شانها تحسين نوعية التمور مع الاهتمام بإتباع أفضل الشروط الصحية في تخزين التمور

[1]. عزاوي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص: 273.

ومنتجاتها[1]، كما أن من بين أهم الإجراءات التي قامت بها الدولة من اجل مواصلة تشجيع وتطوير إنتاج التمور تصديره هو منح قرض زراعي هام ومحفز وبدون فوائد سمي **قرض الرفيق (Rfig)**، هذا القرض الذي كان موجه إلى القطاع الفلاحي بشكل عام و الى تحسين والرفع من إنتاج وتصدير التمور بشكل خاص وقد منح هذا القرض بشروط تتعلق أساسا بالكميات المصدرة من التمور.

الجدول رقم (31): تصدير سلع زراعية وزراعية محولة (نباتية وحيوانية) للفترة (2000-2002)

الوحدة: ألف دولار أمريكي

التعيين/السنة	2000	2001	2002
تمور وفواكه جافة	14859	10520	16527
زيوت ودهون	3775	536	8903
الفلين	16363	14130	6665
جلود ومنتجات جلدية	12994	24957	23097

Source : Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information**, statistiques agricoles2003**, p :23.

يظهر الجدول أن حجم تصدير السلع الزراعية المحولة بشقيها النباتي والحيواني كان يتأرجح بين الارتفاع لبعض السلع والانخفاض لسلع أخرى، فنجد أن قيمة صادرات تمور والفواكه الجافة انخفضت مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى 10520 ألف دولار ثم انتقلت إلى 16527 ألف دولار وهو انتقال معتبر وان كانت حصة الأسد فيه في التمور لما رأينا من توفر شروط نجاح إنتاج هذا المنتج، وكذلك كان هناك انتقال ايجابي لقيمة صادرات الزيوت والشحوم بعد الانخفاض الكبير المسجل في قيمتها في 2001 مقارنة بسنة 2000 إلى 8903 ألف دولار سنة 2002، وبالنسبة لمنتجات الغابات التي هي جزء من الإنتاج الفلاحي نجد أن الفلين كأحد هذه المنتجات شهد انخفاض مستمر للفترة 2000-2002 ويرجع هذا ربما لتناقص أشجار الفلين التي تحمل المادة الأولية، أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فنجد تطور ملحوظ في السلع الزراعية المحولة ذات أصل حيواني ترجمتها قيمة صادرات الجلود والمنتجات الجلدية من 12994 ألف دولار سنة 2000 إلى 24957 ألف دولار سنة 2001 وبقيت متقاربة في 2002 ولو بانخفاض بسيط وهذا يرجع لنمو الإنتاج الحيواني في تلك الفترة والذي انتقل حسب الجدول السابق رقم (16) من معدل نمو سلبي قدر ب(-9.7%) سنة 2000 إلى معدل ايجابي قدر ب 1.1% سنة 2001 ثم 4.8% سنة 2002.

[1]. المرجع نفسه، ص: 325.

الجدول رقم (32): تصدير منتجات ذات أصل حيواني للفترة (2003-2008)

الوحدة: ألف دج

التعيين /السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حيوانات حية	–	1.351	4.423	3.236	60	3.420
لحوم وأحشاء صالحة للأكل	2.571	5.922	5.408	20.497	55.819	0
مستحضرات اللحوم	56	0	164	77	164	11831
مشتقات الحليب، بيض، عسل	416.964	399.563	393.704	269.432	139.816	191.401
جلود ومنتجات جلدية	1.520.251	957.743	571.386	1.210.648	1.199.451	1.579.959

Source : Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information**, commerce extérieur agricole 2005 et 2008**, p : 5.

من خلال الجدول يظهر أن حجم تصدير المنتجات ذات الأصل الحيواني كان ضعيف جدا في بعضها فنجد أن الحيوانات الحية كانت قيمة التصدير فيه 2081000 دج كمتوسط للفترة، وكذلك لمستحضرات اللحوم التي كانت قيمة صادراتها تكاد تكون منعدمة، أما بالنسب ة لتصدير اللحوم والأحشاء صالحة للأكل فكانت بمتوسط قدرب 15036000 دج وهي قيمة ضئيلة، وبلغت قيمة صادرات مشتقات الحليب، بيض والعسل كمتوسط 301813000 دج، لكن نلاحظ أن منتجات الجلود هي من عرفت أعلى قيمة في حجم الصادرات مقارنة بالمنتجات الأخرى وواصلت تطورها كما رأينا في سنوات 2001-2002 وبلغ متوسط قيمة صادراتها للفترة 1173239000 دج وهي بذلك سجلت أعلى رقم في صادرات المنتجات ذات الأصل الحيواني وهذا يفسر أن حجم الإنتاج الحيواني عرف تطورا مستمرا خلال 2003-2008.

الجدول رقم (33): تصدير سلع ذات الأصل النباتي للفترة (2003-2008)

(الوحدة: ألف دج)

التعيين/ السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معلبات خضر وفواكه	30.779	53.626	34.180	27.023	65.123	44.480
منتجات الحبوب المطحونة	641	125.535	221.239	105.030	169.059	426.395
مستحضرات غذائية من الحبوب	35.997	26.029	131.687	223.317	598.518	842.920
البن، شاي، توابل	4.167	510	359	305	143	451
سكر ومواد سكرية	3.087	124.966	148.622	330.289	217.634	105.864
كاكاو	445.379	392.266	506.283	337.145	322.034	435.158
زيوت ودهون نباتية	498.780	672.445	523.229	1.350.750	50.171	803.565

Source : Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information**, commerce extérieur agricole 2005 et 2008**, p : 6.

من خلال الجدول والرسم البياني اللذان يوضحان تطور صادرات المنتجات ذات الأصل النباتي نلاحظ أن معظم السلع كانت تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة، إلا انه ومن خلال الإحصائيات المقدمة من خلال تقارير الإحصائيات الفلاحية للمديرية الفرعية للإحصائيات الفلاحية للفترة (2003-2008)، نلاحظ أن صادرات هذه المنتجات كان يقابلها في نفس الوقت استيراد من نفس المنتجات، فنجد أن أدنى معدلات التغطية في متوسط الفترة سجلت في صادرات السكر بمعدل 0.5% لمتوسط الفترة لواردتها ثم صادرات معلبات الخضر والفواكه لواردات هذه الأخيرة والتي كانت في المتوسط 1.8%، ثم يليها معدل تغطيه صادرات الزيوت والشحوم النباتية بنسبة 2.23% أما معدل تغطية صادرات مستحضرات الحبوب المطحونة ومستحضرات الغذائية من الحبوب فكان في المتوسط 12.35%و 12.23% على التوالي، وسجل أعلى معدل تغطية الصادرات للواردات لصادرات الكاكاو بمعدل 22.4%، مع الإشارة إلى أن صادرات البن،شاي والتوابل كان معدل تغطيتها بالنسبة لوارداتها شبه معدوم، وعليه نلاحظ من خلال هذه المعدلات أن أعلى معدل تغطية لم يتجاوز تغطية ربع ما يتم استيراده من المنتج وهذا ما عزز استمرار التبعية الغذائية للجزائر تجاه الخارج في هذه الفترة خاصة في المنتجات التي تتميز بالاستهلاك الواسع والدائم كالسكر والزيوت النباتية.

الجدول رقم (34): تصدير منتجات الغابات (2003-2008) الوحدة: ألف دج

التعيين/ السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
خشب	3.853	14.658	11.140	5.361	7.709	3.922
فلين	754.855	861.459	818.218	841.844	758.810	614.068
حلفاء	0	14.339	4.819	10.363	11.778	14.025

Source : Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information**, commerce extérieur agricole 2005 et 2008**, p : 7.

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى قيمة مسجلة في تصدير منتجات الغابات هي في الفلين بمتوسط للفترة 2003-2008 والمقدر ب 774875000 دج، في حين أن قيمة كل من الخشب والحلفاء كانت قيمة صادراتهم هامشية بالمقارنة مع قيمة صادرات الفلين، وهذا يدل على نقص غرس الأشجار بشكل كثيف ومستمر خاصة التي يستخرج منها الخشب بالرغم من وجود مساحات سهبية وحتى جبلية معتبرة تساعد في زيادة نسبة غرس الأشجار المنتجة لمواد أولية كالفلين والخشب.

الجدول رقم (35): صادرات السلع الزراعية المحولة (حيوانية، نباتية وغابية) للفترة (2009-2013) الوحدة: مليون دج

التعيين/ السنة	2009	2010	2011	2012	2013
حيوانات حية	0.4	0.3	0	12.1	1.1
لحوم ومستحضرات اللحوم	93.5	73.7	86.9	59.1	50.1
مشتقات الحليب، بيض	168.6	83.9	75.3	178.3	389.9
جلود ومنتجات جلدية	34.4	276.8	0	0	0
حبوب ومستحضرات غذائية من الحبوب	1426.1	217.7	259.5	267.1	96.3
سكر ومواد سكرية، عسل	681.9	17751.0	19596.6	16779.5	22112.4
البن، شاي، كاكاو، توابل، منتجات مشتقة	419.5	225.2	113	214.5	470.9
منتجات ومستحضرات غذائية مختلفة	366.2	10.4	49.2	582.0	1227
زيوت وشحوم نباتية	131.6	550.3	681.5	580.8	125.5
فلين وخشب	35.7	33.9	147.2	142.7	75.6

Source : Ons, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012**, collections statistiques n°182/2014, statistiques économiques n°75, p : 119.
Année 2014 : Ons, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013**, collections statistiques n°188/2014, statistiques économiques n°79, p : 120.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن الفترة الممتدة من (2009-2013)لم تختلف كثيرا على فترة السابقة من (2003-2008)، فنسجل في صادرات المنتجات ذات الأصل الحيواني ارتفاع طفيف في قيمة صادرات الحيوانات الحية من 2081000 دج للفترة (2003-2008) إلى 2780000 دج كمتوسط للفترة 2009-2013، كما شهدت صادرات اللحوم ومستحضرات اللحوم ارتفاع محسوس في قيمتها وصل إلى أكثر من 72 مليون دج بعدما كانت 17مليون دج كمتوسط للفترة (2003-2008)، وبالمقابل نشهد انخفاض كبير في صادرات الجلود والمنتجات الجلدية وصل إلى 77 مليون دج كمتوسط مابين (2009-2013) بعدما عرف تطور مستمر في الفترة السابقة ووصلت قيمته إلى أكثر من 117 مليون دج، كما انخفضت صادرات مشتقات الحليب والبيض إلى حوالي 179 مليون دج كمتوسط بعدما كانت أكثر من 300 مليون دج للفترة السابقة، أما بالنسبة للمنتجات الزراعية النباتية المحولة فاهم ما يمكن ملاحظته هو الارتفاع الكبير في قيمة صادرات سكر والمواد السكرية فانتقلت قيمة صادراته من 681.9 مليون دج سنة 2009 إلى 17751 مليون دج سنة 2010 ثم انتقلت إلى 19596.6 مليون دج سنة 2011 ووصلت إلى 22112.4 مليون دج سنة 2013 وهو ارتفاع كبير وتحسن ملحوظ مقارنة بسنة 2009 والسنوات التي قبلها ويرجع هذا ربما إلى مباشرة مجمع سفيتال للصناعات الغذائية تصدير أولى شحنات مادة السكر المنتجة محليا في سنة 2010 باعتباره كان مجمع رائد منذ تأسيسه سنة 1998 في الصناعات الغذائية من خلال وحداته الصناعية كوحدة تكرير الزيت، وحدة إنتاج المارغرين ووحدة تكرير السكر[1] نحو دول أوروبية كسويسرا والنرويج تطبيقا لالتزامات المجمع بتموينهما بمادة السكر واستمرت قيمة صادرات السكر على نفس الوتيرة بعد دخول المجمع مجال التصدير، وتلقي المجمع طلبات تموين خارجية من هذه المادة، وبهذا يمكن ملاحظة أن مادة السكر ومشتقاتها تمثل النصيب الأكبر من صادرات المنتجات الزراعية والزراعية المحولة بين الفترة 2009-2013 فهي تمثل حسب الجدول حوالي ثلثي قيمة إجمالي الصادرات من المواد الفلاحية.

أما المنتجات الغابية فعرفت انخفاض ملحوظ خلال هذه الفترة تراوح مابين 33.9 مليون دج كادني قيمة سجلت سنة 2010 و 147.2 مليون دج كأعلى قيمة سجلت سنة 2011 وهي قيمة منخفضة مقارنة بالفترة السابقة (2003-2008) حيث أن أدنى قيمة في صادرات الفلين كانت حوالي 614 مليون دج سنة 2008.

[1]. من الموقع: http://www.cevital.com/ar.

4- العملاء الرئيسيين للصادرات الجزائرية: سنحاول إبراز اتجاه الصادرات الجزائرية من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (36): تطور نسبة التصدير الإجمالي للجزائر(2001-2013)

الوحدة: %

التعيين/ السنة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13
الاتحاد الأوروبي	63.7	63.9	59	54.7	55.6	52.5	43.6	52.2	51.3	49.1	50.8	55.3	63.5
دول أوروبا الأخرى	5.7	5.7	5.1	4.8	4.3	3.8	3.6	4	5	5.8	5.9	4.6	3.7
أمريكا الشمالية	17.8	19.2	25.6	28.2	28	33.8	37.8	30.6	28.3	29.4	26.7	22.1	13.7
أمريكا اللاتينية	6.3	5.3	5.3	6.4	7.0	4.5	4.4	3.8	4.1	4.6	5.8	5.9	5
المغرب العربي	1.5	1.3	1.1	1.4	0.9	0.9	1.3	2	1.9	2.2	2.2	2.9	4.1
الدول العربية	1.7	1.4	1.4	1.6	1.3	1.1	0.8	1	1.2	1.2	1.1	1.3	1.2
إفريقيا	0.1	0.3	0.1	0.1	0.1	0	1.1	0.5	0.2	0.1	0.2	0.1	0.2
آسيا	3	2.6	2.5	2.7	2.7	3.4	7.1	5.8	7.8	7.4	7.4	7.7	8.5
باقي دول العالم	0.1	0.1	0	0.1	0.1	0	0.3	0.1	0.1	0	0.1	0	0.1

Source : 2001 et 2002 Office National des statistiques, **comptes économiques, rétrospectives statistiques (1962-2011)**, p : 190.
2003-2013: Ons, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013**, collections statistiques n°188/2014, statistiques économiques n°79, p : 91.

الجدول رقم (37): متوسط حصة التصدير الإجمالي(%) للفترة: (2001-2013)

الاتحاد الأوروبي	**55.02**
دول أوروبا الأخرى	**4.76**
أمريكا الشمالية	**26.25**
أمريكا اللاتينية	**5.26**
المغرب العربي	**1.82**
الدول العربية	**1.25**
إفريقيا	**0.23**
آسيا	**5.27**
باقي دول العالم	**0.08**

اعتمادا على الجدول رقم (36).

الشكل رقم (17): متوسط حصة التصدير الإجمالي(%) للفترة: (2001-2013)

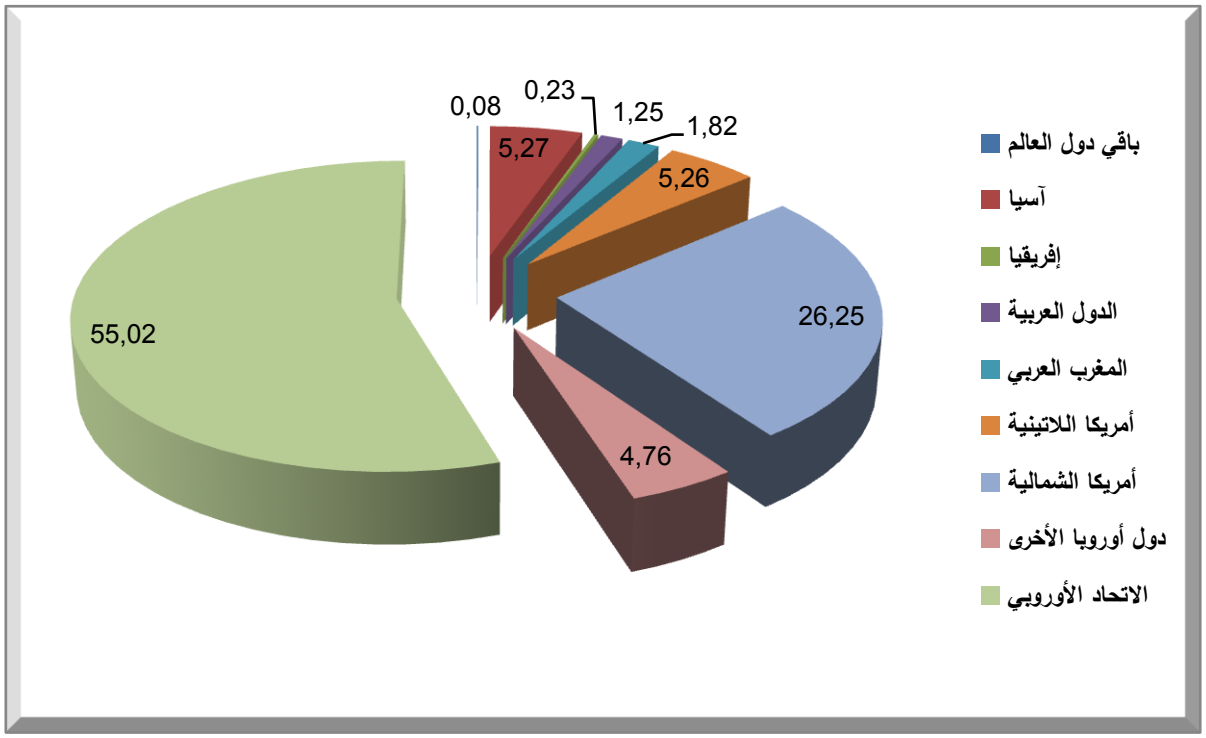

اعتمادا على الجدول رقم (37).

الجدول رقم (38): حصة العملاء الرئيسيين من المنتجات الفلاحية أو الموجهة للقطاع الفلاحي(2001-2008)

الوحدة:%

التعيين/ السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
فرنسا	32.9	21.9	27	28.2	33.8	18.5	17.5	12.5
اسبانيا	10.5	14.6	21	18.6	21.9	18.5	12.9	9.5
ايطاليا	15.6	14.3	10.7	10.1	5.7	12.7	7.3	7.3
بلجيكا	2.1	2	2.7	1.6	1.1	1.1	1	1.3
هولاندا	3.1	3.5	2.2	1.6	1.9	4.3	5.2	8.3
و.م.أ	6.2	4.1	6.8	3.4	4.3	2.5	0.7	0.6
البرازيل	1.2	1.9	2.8	5.5	2.6	5.6	7.2	8.5
تركيا	2.1	2.5	2.5	1	0.3	1.2	0.9	0.9
تونس	2.3	2.3	5.6	6.2	5.3	4	0	4.5
باقي دول العالم	24	32.9	18.7	23.8	23.1	31.6	47.3	52.6

Source : période 2001-2003, Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information**, statistiques agricoles 2003**, p : 24.
2004-2008 **:** Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information**, commerce extérieur agricole 2005 et 2008**, p : 10.

الجدول رقم (39): متوسط حصة العملاء (%) للفترة (2001-2008)

فرنسا	24
اسبانيا	15.82
ايطاليا	10.46
بلجيكا	1.61
هولاندا	3.76
و.م.أ	3.57
البرازيل	4.41
تركيا	1.42
تونس	3.77
باقي دول العالم	31.18

اعتمادا على الجدول رقم(38).

الشكل رقم (18): متوسط حصة العملاء (%) للفترة (2001-2008)

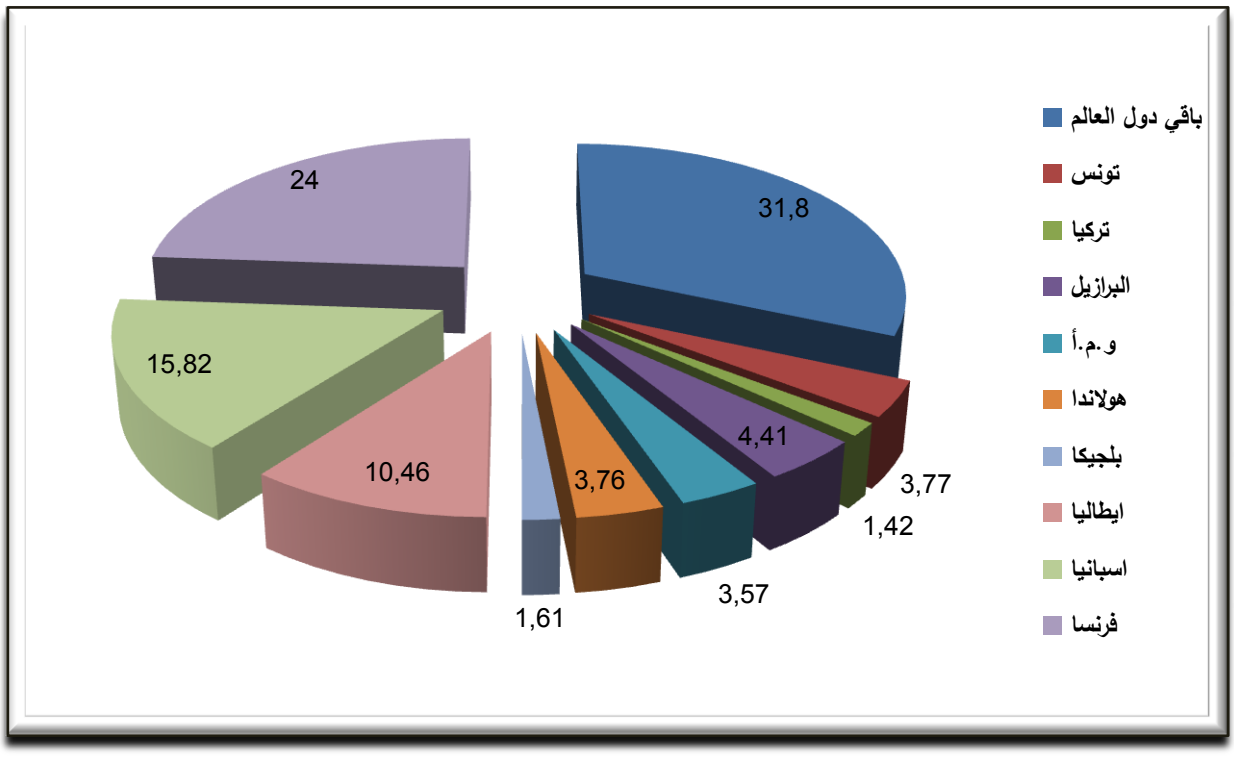

اعتمادا على الجدول رقم (39).

الجدول رقم (40): حصة العملاء الرئيسيين من الصادرات خارج قطاع المحروقات (2009-2013)

الوحدة: %

التعيين/ السنة	2009	2010	2011	2012	2013
فرنسا	31.4	27.5	30.8	20.9	9
اسبانيا	23.33	36.8	68.7	51.2	19
ايطاليا	14.58	14.50	24.3	15.3	5.3
بلجيكا	11.57	13.4	31.4	4.5	1.8
هولاندا	6.58	20.7	36.8	45.9	36.3
تركيا	11.02	4.2	5.4	-	2.6
برازيل	2.9	-	7.2	4.3	-
تونس	5.43	7.3	11.02	3.8	2.3
المغرب	2.5	3.6	2.9	5.3	2.2

Source : Construction personnelle d'après les données de : ons, évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013**, Op., Cit,** p : 155.

الجدول رقم (36) يبرز نسبة عملية التصدير تجاه العالم للفترة (2001-2013) وبحساب متوسط حصة التصدير الإجمالي لنفس الفترة الموضحة في الجدول رقم (37) نجد أن الإتحاد الأوربي يمثل الحصة الأكبر لاتجاه الصادرات الجزائرية بنسبة 55.02% أي أنه أكبر شريك مع الجزائر في التجارة الخارجية، وثاني أكبر نسبة كانت في أمريكا الشمالية بنسبة 26.25%، أما باقي العالم حسب الجدول فكانت نسب التصدير فيها متدنية بالمقارنة مع الإتحاد الأوربي وأمريكا الشمالية، فصادرات الجزائر إليها كانت في اغلب الأحيان خارج قطاع المحروقات وهو ما يفسر ضعف قيمة الصادرات الوطنية إليها باعتبار قطاع المحروقات يمثل الحصة الأكبر في إجمالي الصادرات ولهذا نشير إلى أن اتجاه الصادرات تجاه الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية لا يعبر على مدى تنوع الصادرات الجزائرية، فارتفاع النسبة في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية مرده إلى تصدير الجزائر منتجات قطاع المحروقات لهذه البلدان باعتبارهم دول صناعية يحتاجون إلى طاقة لتزويد نشاطاتهم الصناعية والإنتاجية في مختلف القطاعات الأخرى أما الإتحاد الأوربي فبالإضافة إلى تكوين قطاع المحروقات إلى الجزء الأكبر من صادرات الجزائر إليها، نجد أن أغلب الصادرات خارج المحروقات تتجه نحو الإتحاد الأوربي، وهذا ما يوضحه الجدولين رقم (38) للصادرات الفلاحية ورقم (40) للصادرات خارج المحروقات بشكل عام فنجد أن فرنسا يمثل الزبون الأكبر لصادرات الجزائر الفلاحية أو الموجهة للقطاع

الفلاحي خلال الفترة (2001–2008) بنسبة 24% ثم اسبانيا بنسبة 15.82% وبعدها ايطاليا 10.46 % أما باقي دول العالم فكانت النسب ضعيفة،كما أننا نلاحظ أن الصادرات الفلاحية الجزائرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية كانت بنسبة ضعيفة قدرت خلال الفترة ب 3.57 % وهو ما يعزز ما اشرنا إليه سابقا بان أمريكا الشمالية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر زبون مهم في قطاع المحروقات أما باقي القطاعات ومنها الفلاحة فاستيرادها إلى المنتجات الجزائرية تعتبر ضئيلة مقارنة بدول الإتحاد الأوربي، ونفس الشئ بالنسبة للجدول رقم (40) الخاص بالصادرات خارج المحروقات وباعتبار الصادرات الفلاحية جزء من هذه الصادرات فنجد أن الاتجاه العام لهذه الصادرات لم يختلف عن ما سبق ذكره فأوروبا وبالأخص الاتحاد الأوروبي تعتبر الزبون الأول للمنتجات الوطنية فنجد انه خلال الفترة (2009–2013) كانت الدول الأوربية تحتل المراكز الأولى في استيراد المنتجات الوطنية وكانت تستحوذ على ثلثي الصادرات خارج المحروقات، ثم تليها بدرجة اقل تركيا والبرازيل، أما الدول العربية فكانت تونس الزبون الأول للصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

ولعل اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي الذي سنتطرق له لاحقا الموقع في أفريل 2002 ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 كان له اثر في اتجاه الصادرات الجزائرية خاصة وأن الاتفاقية نصت على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما يخص المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري حرية تنقل البضائع بصفة تدريجية فيما بينهما وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (ZLE) تم تحديدها ب 12 سنة مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 6) مع إمكانية حسب ما نصت عليه الاتفاقية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الانحراف أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق ضرر بالمنتجين الوطنيين[1].

[1]. بن سمينة عزيزة، الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد09، 2011، ص: 153.

خلاصة الفصل الثاني:

عرفت الجزائر مع دخول الألفية الثالثة فوائض مالية كبيرة نتجت عن ارتفاع أسعار النفط، مما جعل الجزائر تدخل في مرحلة استثمارية كبيرة رصدت لها أموال ضخمة قسمت على ثلاثة برامج اقتصادية سبق ذكرها امتدت من (2001-2014)، وقد وزعت هذه الاستثمارات على مجموعة من القطاعات الحيوية والمهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، وكان القطاع الزراعي احدها الذي رصد له في ظل البرامج الثلاثة مبالغ مالية ضخمة بهدف تنشيط وتشجيع الإنتاج والاستثمار في هذا القطاع، إلا أننا لاحظنا ومن خلال المعطيات المتاحة أن هذا الأخير لم يرقى إلى الأهداف المرجوة من قبل السلطات الوطنية، فظلت مساهمته محتشمة كما رأينا سواء في الإنتاج الداخلي أو الناتج الداخلي الخام، كما أن تصدير منتجات هذا القطاع بصفة عامة كانت بنسب ضئيلة بخلاف بعض الأرقام المسجلة في إنتاج التمور خلال فترة الدراسة التي أظهرت إمكانية اكتساب الجزائر ميزة تصديرية لهذا المنتج بشكل كبير مع مرور الوقت، إضافة إلى هذا كان هناك تحسن طفيف في مستويات الإنتاج في هذا القطاع في سنتي 2003 و2009 إلا انه لم يتميز بالاستمرار، ولعل هذه النتائج كانت ترجمة لمجموعة من الظروف أحاطت بقطاع الزراعة أهمها ارتباط نجاح هذا القطاع بتوفر مجموعة من العوامل التي لا تتميز بالاستقرار كالظروف الطبيعية(المناخ والموارد المائية) من جهة والاستمرار المتواصل منذ الاستقلال في الاعتماد على اقتصاد ريعي أنتجت مجتمع استهلاكي أكثر منه إنتاجي، وهذا ما جعل معظم الجهود التي تسعى الدولة لتحقيقها من اجل الخروج من دائرة الريع النفطي تخفق بسبب ضعف الاستجابة من المواطنين لبرامج الدولة الإنتاجية ونقص الفاعلية في مراقبة وتسيير البرامج الموضوعة من طرف الدولة في ظل الرخاء المالي الذي كانت توفره العائدات النفطية.

الفصل الثالث: واقع وأفاق التصدير في القطاع الزراعي وسبل ترقيتها

تمهيد:

جاء الانفتاح على العالم الخارجي في ظل اقتناع السلطات الوطنية ومنذ التسعينات وما رافقها من أزمات اقتصادية بسبب تداعيات أزمة النفط 1986 إلى ضرورة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وقد رافق هذا الاقتناع مجموعة من الإصلاحات لمسايرة القوانين والمبادئ التي يقوم عليها هذا النظام.

وفي إطار الإصلاحات التي باشرتها من منطلق عدم القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي بمعزل عن العالم، فقد قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حتى وصلت إلى برنامج التعديل الهيكلي في منتصف التسعينات، ثم باشرت القيام بالانضمام إلى التكتلات الدولية من خلال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والقيام بالاتصالات مع المنظمة العالمية للتجارة لإنهاء عملية الانضمام، من اجل إيجاد أسواق خارجية لتصريف منتجاتها والاستفادة من المزايا الناتجة من جراء الاندماج في التكتلات الدولية.

وفي إطار دراستنا سنحاول دراسة تأثير هذا الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية العالمية على القطاع الزراعي من خلال المحاور التالية:

- **القطاع الزراعي في ظل الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية العالمية.**
- **القدرة التنافسية للصادرات الزراعية الجزائرية للفترة (2001-2013).**
- **تحليل اثر صادرات القطاع الزراعي على إجمالي الناتج المحلي.**

المبحث الأول: القطاع الزراعي في ظل الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية العالمية

سعت الجزائر بالانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي للانضمام إلى التكتلات الاقتصادية (منظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف[1]:

- إنعاش الاقتصاد الوطني؛
- تحفيز وتشجيع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية؛
- مسايرة التجارة الدولية من خلال الاحتكاك مع المنتوجات الأجنبية مما ينتج عنه ضغط تنافسي يمكن من تحسين المنتوج المحلي؛
- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول الأعضاء في هذه التكتلات.

المطلب الأول: القطاع الزراعي والشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تم الوصول لاتفاق النهائي للشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2002/04/22، ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وقد احتوى هذا الاتفاق على 8 محاور سنقتصر على الجانب الخاص بدراستنا وهو المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي، فقد عملت الاتفاقية في هذا المجال على العمل على إقامة منطقة حرة للتبادل وهذا خلال فترة انتقالية حددت ب 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري فتنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على ما يلي[2]:

ـ عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين؛

ـ إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات؛

ـ إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شانها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

أما في جانب التعاون الاقتصادي فقد التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، ويتعلق هذا التعاون حسب ما جاءت به المادة (48) من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشان تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي

[1]. ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص ص: 135-136.

[2]. بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 152-153.

وخاصة القطاعات المؤدية لرفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الطرفين وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية.

وكنتيجة لهذا الاتفاق فقد لاحظنا من خلال اتجاه الصادرات الوطنية نحو الأسواق العالمية ومتوسط حصة التصدير الإجمالي للفترة (2001-2013)، كيف أن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على 55.02 % كمتوسط من الصادرات الإجمالية الجزائرية، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فمن خلال متوسط حصة العملاء من الصادرات الفلاحية الجزائرية للفترة (2001-2008) فان دول الاتحاد الأوروبي كانت الوجهة الأولى لهذه الصادرات، فكانت فرنسا بنسبة 24% ثم اسبانيا بنسبة 15.82% وايطاليا بنسبة 10.46 %، ونفس الشئ بالنسبة للفترة (2009-2013) فان حصة العملاء الرئيسيين من الصادرات خارج المحروقات الجزائرية لهذه الفترة أبرزت التوجه الواضح للصادرات الوطنية نحو دول الاتحاد الأوروبي واستمرارية حصول دول الاتحاد الأوروبي على الحصة الأكبر من صادرات الجزائر خارج المحروقات بما فيها القطاع الزراعي[1].

المطلب الثاني: القطاع الزراعي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

بدأت الجزائر مفاوضاتها مع OMC منذ 1986 تاريخ تقديم مذكرة الانضمام [2]، وتم عقد أولى المفاوضات بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة في 1996/07/11[3]، واستمرت هذه المفاوضات في شكل جولات كان أخرها الجولة 12 وعقدت بجنيف يوم 2014/3/31[4]، وفي ظل هذا الانضمام فان الجزائر لديها التزامات في حال الانضمام مستوحاة من اتفاقيات جولة الاورغواي وتتمثل في[5]:

- حرية المنافسة والالتزام بعدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطني والأجنبي؛
- التخلي عن دعم الصادرات؛
- تجنب سياسة الإغراق؛
- الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية والكمية.

أما فيما يخص قطاع الزراعة فقد نصت اتفاقية جولة الاورغواي على ما يلي[6]:

- استبدال نظام القيود الكمية على السلع الزراعية بالقيود التعريفية، يتم تثبيتها أولا ثم تخفيضها؛

---

[1]. من خلال معطيات الجداول رقم 37، 39و40.

[2]. خالدي خديجة، اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد2، 2005،ص: 86.

[3]. بهلولي فيصل، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

[4]. http://www.aps.dz/ar/economie

[5]. بهلولي فيصل، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

[6]. ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-40.

– خفض الدعم المحلي، ويقصد به الدعم الموجه للإنتاج الفلاحي وفي حالة ما إذا كان الدعم المحلي أو الداخلي اقل من 5% فان الدولة لا تلتزم بتطبيق أي تخفيضات؛

– تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية بمتوسط 36% في حالة الدول المتقدمة و24% في حالة الدول النامية؛

– تتبنى الدول الأعضاء قواعد خاصة بالوقاية الصحية وحماية النباتات بشرط ألا تتحول إلى سلاح حمائي.

وبالمقابل وباعتبار الجزائر من الدول النامية فإنها ستستفيد من بعض الاستثناءات التي تمنحها المنظمة لهذه الدول قصد تسهيل التزاماتها المذكورة سابقا، كما تعتبر هذه الاستثناءات بمثابة حوافز تساعدها على إعادة هيكلة اقتصادياتها بما يتلاءم والتوجهات الجديدة للتجارة الدولية وتتمثل هذه الاستثناءات في[1]:

– تستفيد الجزائر من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية التي تمس عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة الذي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 سنوات؛

– يمكن للجزائر مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات ومنها قطاع الفلاحة لفترة تصل إلى 8 سنوات.

وفي مقابل هذه الالتزامات ستستفيد الجزائر من حقوق مترتبة عن هذا الانضمام تتمثل في[2]:

– التزام أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات؛

– حقوق نفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى (الأعضاء) وفق اتفاقيات المنظمة.

المطلب الثالث: اثر الاندماج على القطاع الزراعي

ما يمكن قوله أن السوق الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع وهذا ما جعلها عرضة للصدمات الخارجية خاصة التي تحدث في قطاع النفط لارتباطها الشبه كلي بها، وعلى هذا وفي ظل اتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ودخل حيز التنفيذ في 2005، فان أثره على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى القطاع الزراعي بشكل خاص يمكن إيجازه فيما يلي[3]:

– التفكيك الجمركي سيؤدي إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات الوافدة من الاتحاد الأوربي.

---

[1]. بهلولي فيصل، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

[2]. نفس المرجع والصفحة سابقا.

[3]. بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

– الرسوم المفروضة على الواردات في الاتحاد الأوربي هي متدنية وليس لها تأثير على تقليص الواردات إلى أوروبا، بل تعتمد على معايير أخرى (صحية، بيئية، مواصفات فنية، معايير الجودة...)، سوف تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية في حال عدم تطابقها مع المعايير المطلوبة.

ولهذا وكما رأينا سابقا في حصة العملاء من الصادرات الجزائرية [1]، فان هذا لا يعكس توغل الصادرات الجزائرية في السوق الأوربية بالشكل الكبير وطبقا لمواصفاتها، وإنما هي نتاج الاتفاق الموقع بين الطرفين في إطار الشراكة، الذي يسهل دخول هذه الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما عكسه الحجم المتدني من هذه الصادرات خاصة خارج المحروقات التي دخلت الأسواق الأوروبية.

أما بالنسبة لأثر انضمام الجزائر إلى OMC على القطاع الزراعي فانه يمكننا القول أن هذا الانضمام ينطوي على أثار ايجابية في حال اعتماد سياسة رشيدة وواقعية واستغلال مزايا هذا الانضمام ويمكن حصرها فيما يلي[2]:

– تشجيع الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته في ظل سهولة الدخول إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة من خلال تخفيض الحواجز الجمركية؛

– انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد تخفيض الرسوم الجمركية عليها في إطار اتفاقية تحرير تجارة السلع المصنعة، وبالتالي اقتناء هذه المستلزمات وخاصة ذات التقنيات العالية بأسعار منخفضة، بعدما كانت تستورد بأسعار مرتفعة؛

– تشجيع الاستثمار في الزراعة؛

– استغلال الجزائر للميزة النسبية في إنتاج التمور في زيادة حجم توغل صادرات هذا المنتوج في أسواق دول المنظمة؛

– الاستفادة من التفضيلات التي أتاحتها اتفاقية الزراعة؛

إلا أن هذه الآثار تبدو في الحقيقة ظاهرية أو صورية خاصة على المدى القريب والمتوسط نظرا لترسخ ذهنية الاعتماد على الاقتصاد الريعي في الجزائر وهذا ما عكسه تطور الميزان التجاري

[1]. من خلال أرقام الجداول من: 36–40.

[2]. بن عمر الاخضر، أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص ص: 133–135.

الإجمالي[1]، وبالتالي فان الآثار السلبية لانضمام الجزائر إلى OMC ستكون أسرع منها من الآثار الايجابية ويمكن حصر أهم الآثار السلبية في[2]:

– إلغاء الدعم على القطاع الزراعي وفقا لاتفاقية GATT الخاصة بتحرير تجارة المنتجات الزراعية، والتي تنص على إلغاء الدعم المقدم للمزارعين وإعانات التصدير الممنوحة للقطاع الزراعي؛

– التدخل في رسم السياسات الزراعية خاصة الدول النامية، فبعد الانضمام إلى المنظمة يتحول قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات في هذا المجال إلى المنظمة أو على الأقل التشاور معها قبل اتخاذ القرارات؛

– فقدان الميزة النسبية لبعض المنتجات الزراعية، فقد رأينا فيما سبق أن الجزائر لديها ميزة نسبية في إنتاج التمور، وسعت إلى الحفاظ على هذه الميزة من خلال أشكال الدعم المقدمة في إنتاج التمور **(قرض رفيق، دعم زراعة نخيل التمور)** ، ولكن وفي ظل الانضمام إلى OMC وما يرافقه من إلغاء الدعم في القطاع الزراعي ستفقد هذه الميزة خاصة وان المزارعين يعتمدون على الدعم المقدم من الدولة.

وأخيرا ينبغي أن نشير انه وبالإضافة إلى ما سبق فان من أهم العوامل المؤثرة بشكل سلبي على القطاع الزراعي بهذا الانضمام وحتى الشراكة مع الاتحاد الأوربي، إن المنظمة تحتوي على مجموعة من الدول الأعضاء وهو ما يجبرها على منح جميع الدول نفس المزايا، استنادا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وباعتبار دول أوروبا منضمة إلى المنظمة، فقد قام الاتحاد الأوروبي بذلك بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الأسيوية..)، وهذا ما يجعل الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق العالمية من جهة والأسواق الأوروبية من جهة أخرى طبقا لهذه الاتفاقيات[3].

المبحث الثاني: القدرة التنافسية للصادرات الزراعية الجزائرية للفترة (2001–2013)

يسمح قياس درجة الانفتاح التجاري في الجزائر بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية خلال الفترة (2001–2013) من جهة ومن جهة أخرى معرفة علاقة تأثير مؤشرات

[1]. معطيات الجدول رقم 27.

[2]. المرجع نفسه، ص ص: 128–130.

[3]. بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص: 156

الانفتاح الاقتصادي على أدائها الاقتصادي، وسنحاول استعراض بعض المؤشرات بالتركيز على معرفة واقع أداء الصادرات الزراعية ومدى قدرتها التنافسية[1] في ظل هذا الانفتاح.

المطلب الأول: مؤشر القدرة على التصدير

هذا المؤشر يمثل النسبة المئوية لحصة الصادرات من المنتجات إلى الخارج، ويحسب من خلال نسبة الصادرات من السلع إلى إجمالي الناتج المحلي وفق العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر القدرة على التصدير} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{اجمالي الناتج المحلي}} * 100$$

فكلما كان هذا المعدل كبير فهو يدل على أن الدولة لها القدرة والاعتماد على التصدير خاصة في إيراداتها الخارجية، ويمكن معرفة مؤشر على القدرة على التصدير للجزائر لقطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع المحروقات للمقارنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (41): مؤشر القدرة على التصدير حسب القطاعات (2001-2013)

الوحدة:%

تعيين/السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	0.04	0.03	0.03	0.04	0.03	0.03	0.03	0.02	0.03	0.02	0.01	0.02	0.02
محروقات	33.8	31.8	35.2	37	44	45	44	45	32.8	35	35.8	34	29

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من مصادر سبق ذكرها

[1]. دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2012)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد11، 2014، ص: 26.

الشكل رقم (19): مؤشر القدرة على التصدير حسب القطاعات (2001-2013)

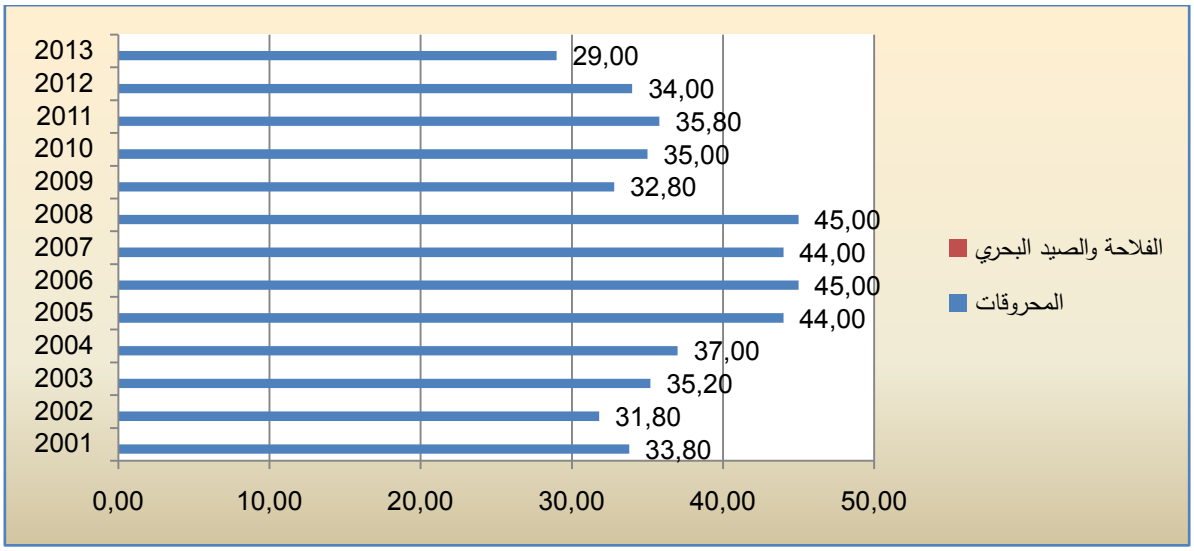

اعتمادا على الجدول رقم (41).

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني الاختلاف الشاسع في قوة التصدير والتي تعبر عن حجم الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي في كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع المحروقات، وتظهر السيطرة المعهودة لقطاع المحروقات في مؤشر القدرة على التصدير للفترة 2001-2013، فنجد أن هذا المؤشر عرف تطور من سنة 2001 إلى غاية 2008 أين وصل إلى أعلى مستوى ببلوغه 45% سنة 2008 وهذا يعني أن حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي تمثله صادرات قطاع المحروقات، كما ساهم ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة وخاصة بداية سنة 2008 أين وصل إلى أعلى المستويات بحوالي 147 دولار لبرميل النفط في ارتفاع قيمة صادرات قطاع المحروقات وارتفاع مساهمته في تكوين إجمالي الناتج المحلي وهو تأكيد على المساهمة الفعالة والسيطرة الواضحة لصادرات هذا القطاع في تكوين إجمالي الناتج المحلي في ظل وجود مجموعة من القطاعات الاقتصادية الأخرى من بين هذه القطاعات قطاع الفلاحة والذي حسب مؤشر قدرة التصدير تظهر المساهمة الشبه معدومة في إجمالي الناتج المحلي والتي لم تتجاوز نسبة 0.04% لتأكد أن هذا القطاع لم يصل إلى طموحات التوسع في التصدير ويبرز دائما ضعف أداء قطاع الفلاحة والصيد البحري في جلب إيرادات خارجية للدولة انطلاقا من عملية التصدير.

المطلب الثاني: مؤشر توغل الواردات

بالنسبة لمؤشر توغل الواردات فهو يمثل النسبة المئوية لحصة الواردات في السوق المحلية [1]، فهو يعبر بشكل أخر عن مدى تبعية الدولة للخارج، فكلما كان هذا المؤشر في أي قطاع كبير يعني أن البلد له تبعية للخارج في هذا القطاع من خلال عملية الاستيراد وسنعرض في الجدول التالي معدل التوغل لواردات كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري والمحروقات:

الجدول رقم (42): مؤشر التوغل حسب القطاعات (2001-2013)

الوحدة:%

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	16.9	22.66	17.8	17.9	18.14	16.43	17.67	26.7	17.37	15.33	21.66	16.3	15.4
محروقات	1.45	1.11	1.11	1.04	0.86	0.89	1.20	2.34	2.77	5.65	6.56	18.5	29.8

Source : Ons, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012,. Op.Cit.**, p : 158.
Année 2013: Ons, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013,. Op.Cit.**, p: 157.

الشكل رقم (20): مؤشر التوغل حسب القطاعات (2001-2013)

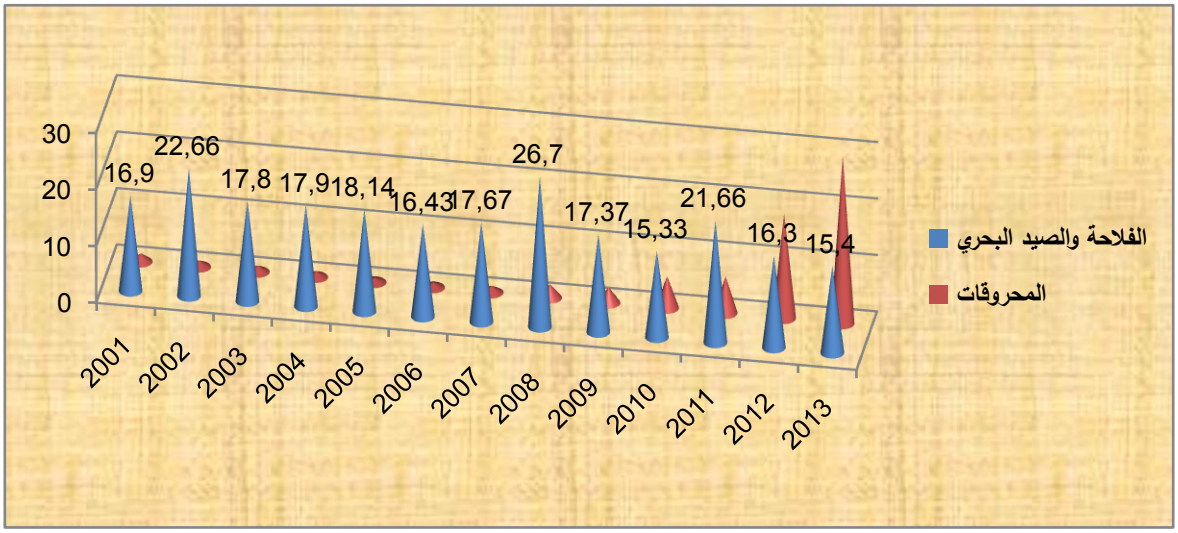

اعتمادا على الجدول رقم (42).

[1]. Ons, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012,. Op.Cit., p: 7.

من خلال الجدول والرسم البياني السابق نلاحظ أن مؤشر التوغل لقطاع الفلاحة والصيد البحري كان اكبر وبشكل واضح منه في قطاع المحروقات، كقطاع مقارنة ويعتمد عليه الاقتصاد الجزائري، وهو ما يدل على أن الواردات من قطاع الفلاحة والصيد البحري كانت كبيرة وبلغت في المتوسط 18.46% في ظل وجود قطاعات أخرى تعتمد فيها الجزائر على الخارج، وتدل هذه النسبة مدى التبعية الكبيرة والمستمرة للجزائر للخارج خلال هذه الفترة فأدنى نسبة لمؤشر التوغل كانت 15.33% سنة 2010، وهي مع ذلك تبقى مرتفعة، أما قطاع المحروقات فكان معدل التوغل في أدنى مستوياته باعتباره مصدر نشاط التصدير في الجزائر والمكون الأساسي للصادرات، أما الاستيراد في هذا القطاع فنجد انه شهد ارتفاع ابتداء من 2011 بمعدل توغل 6.56% ليشهد ارتفاع محسوس في 2012 ب 18.5% ثم 29.8% سنة 2013، ويرجع هذا الارتفاع لازدياد استيراد الطاقة فقد انتقلت فاتورة الاستيراد من 945 مليون دولار سنة 2010 إلى 1164 مليون دولار في 2011، لتشهد قيمة الاستيراد للطاقة ارتفاع محسوس وصل إلى 4955 مليون دولار سنة 2012 و4356 مليون دولار سنة 2013[1] وهو ما رفع معدل التوغل إلى ما اشرنا إليه سابقا.

المطلب الثالث: النشاط التجاري الخارجي في ظل الاستخدامات والموارد

بعد التطرق إلى قوة التصدير الجزائرية وكذا حجم تبعيتها إلى الخارج خاصة في منتجات القطاع الزراعي موضوع الدراسة سنحاول في هذا المطلب معرفة واقع نشاط التصدير والاستيراد في ظل موارد الدولة واستخداماته ا بالتركيز دائما على قطاع الزراعة وقطاع المحروقات كمرجع رئيسي في تكوين موارد الدولة وهذا من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (43): تطور نسبة الواردات بالنسبة للموارد (2001-2013)

الوحدة: %

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	16.89	22.6	17.75	17.9	18.09	16.39	17.62	26.68	17.34	15.3	21.63	16.3	15.4
محروقات	0.4	0.32	0.27	0.24	0.16	0.17	0.23	0.4	0.58	1.04	1.06	2.6	5.6

Source : Ons, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012**,. **Op.Cit**., p : 159.
Année 2013: Ons, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013**,. **Op.Cit**., p: 158.

[1]. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2015، ص: 28.

الشكل رقم (21): تطور نسبة الواردات بالنسبة للموارد (2001-2013)

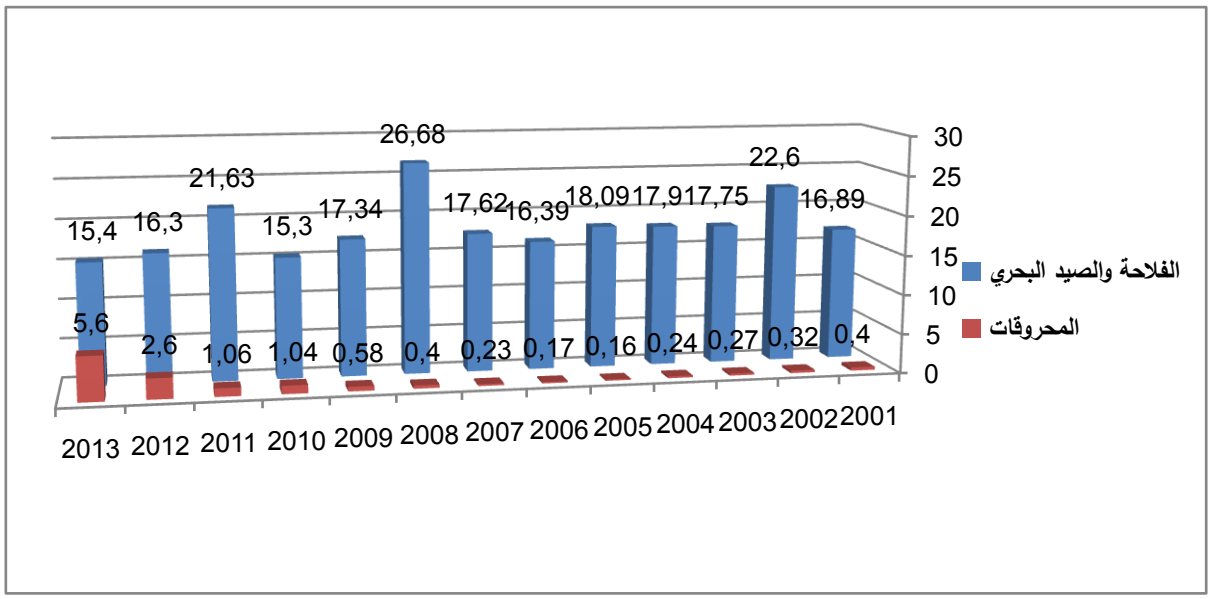

اعتمادا على الجدول رقم (43).

من خلال الجدول والرسم التوضيحي الذين يظهران نسبة الواردات إلى الموارد، وباعتبار أن الموارد هي مجموع الناتج الداخلي الخام والواردات، فانه يمكن من خلال هذه المعطيات معرفة حصة الواردات في تكوين موارد الدولة، فكلما كانت النسبة اكبر كلما دل هذا على الدور المهم للواردات في تكوين موارد الدولة، وعليه ومن خلال الأرقام في جدول 43 تظهر المساهمة الواضحة لواردات قطاع الفلاحة والصيد البحري في تكوين هذه الموارد، فنجد أن أدنى نسبة سجلت في 2010 بمعدل 15.3% وأعلى نسبة كانت في 2008 بنسبة 26.68% وبلغ متوسط النسبة للفترة 2001-2013 18.45%، وبهذا يظهر لنا ما اشرنا له سابقا في مؤشر التوغل من أن الواردات من منتجات قطاع الفلاحة والصيد البحري تكون حصة مهمة وواضحة في السوق المحلية وفي موارد الدولة وهو ما يدل على أن الإنتاج الداخلي الخام من القطاعات المنتجة وباعتباره جزء من الناتج الداخلي الخام لا زال لم يصل إلى مرحلة إشباع الاستهلاك المحلي في هذا القطاع، وبالمقابل كانت نسبة الواردات إلى الموارد لقطاع المحروقات ضئيلة جدا ولم تتجاوز في متوسط الفترة نسبة 1%.

الجدول رقم (44): تطور نسبة الصادرات بالنسبة للاستخدامات (2001-2013)

الوحدة: %

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	0.29	0.24	0.23	0.3	0.27	0.26	0.27	0.21	0.21	0.16	0.15	0.18	0.21
محروقات	72.63	71.15	75.93	76.83	81.45	80.62	80.71	82.77	78.97	81.51	83.88	86.15	81.25

Source : Ons, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012,. Op.Cit.**, p : 159.
Année 2013: Ons, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013,. Op.Cit.**, p: 158.

الشكل رقم (22): تطور نسبة الصادرات بالنسبة للاستخدامات (2001-2013)

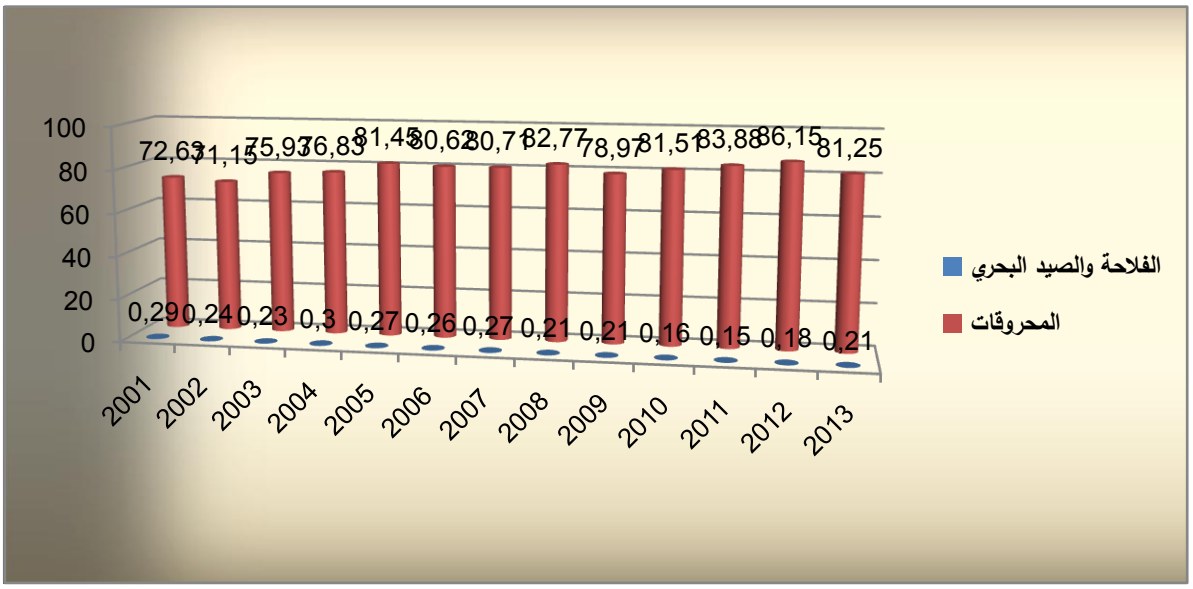

اعتمادا على الجدول رقم (44).

بالنسبة للجدول 44 الذي يبين تطور نسبة الصادرات بالنسبة للاستخدامات وباعتبار أن الصادرات هي جزء من الاستخدامات [1]، فكلما كانت نسبة الصادرات بالنسبة للاستخدامات اكبر كلما دل هذا على أن جزء مهم من السلع والخدمات المنتجة في البلد يتجه نحو التصدير وعليه يتضح لنا عكس ما رايناه في معطيات الجدول السابق فنرى أن هذه النسبة مرتفعة بشكل كبير في قطاع المحروقات وتراوحت مابين 71.15% إلى 86.15% خلال الفترة (2001-2013) وهذا

[1]. الاستخدامات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي+ التكوين الخام لرأسمال الثابت+ التغير في المخزون+ الصادرات،

يدل على أن منتجات قطاع المحروقات كانت تتجه بشكل كبير إلى التصدير، بينما كانت النسبة في أدنى مستوياتها ولم تتجاوز 0.5% خلال فترة الدراسة بالنسبة لمنتجات قطاع الفلاحة والصيد البحري وهذا يعني أن استخدامات منتجات هذا القطاع كانت تتجه إلى أغراض أخرى وبشكل كبير إلى الاستهلاك النهائي المحلي وان التصدير في هذا في هذا القطاع يتم بمعدلات هامشية حسب ما نراه في الجدول، وهذه النتائج بالطبع تكرس دائما وبشكل مستمر التبعية للاقتصاد الريعي.

المبحث الثالث: تحليل اثر صادرات القطاع الزراعي على إجمالي الناتج المحلي

سنحاول تقديم دراسة تحليلية باستعمال أدوات الإحصاء نوضح فيها تأثير أداء صادرات القطاع الفلاحي كجزء من الصادرات خارج المحروقات في تطور إجمالي الناتج المحلي للفترة (2001-2013).

المطلب الأول: لمحة عن تطور إجمالي الناتج المحلي

قبل التطرق إلى تأثير صادرات القطاع الفلاحي على تطور إجمالي الناتج المحلي سنحاول قبل ذلك عرض عام لتطور إجمالي الناتج الوطني للفترة (2001-2014) وإظهار مساهمة القطاعات خارج المحروقات بشكل عام وقطاع الفلاحة بشكل خاص في تكوين هذا الناتج الإجمالي من خلال عرض الأرقام التالية في الجدول التالي:

الجدول رقم (45): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2014)

الوحدة: مليار دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي	4.227,1	4.522,8	5.252,3	6.149,1	7.562	8.501,6	9.352,9
الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	2.783,2	3.045,7	3.383,4	3.829,3	4.209,1	4.619,4	5.263,6
الناتج المحلي خارج قطاع الفلاحة	3.815	4.105,5	4.737	5.568,6	6.980,4	7.860,4	8.644,8
الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات وخارج الفلاحة	2.371,1	2.628,5	2.868,1	3.248,8	3.627,5	3.978,1	4.555,5
نسبة الناتج خارج قطاع المحروقات %	65.84	67.34	64.41	62.27	55.66	54.33	56.27
نسبة الناتج خارج الفلاحة%	90.25	90.77	90.18	90.55	92.30	92.81	92.42
نسبة الناتج خارج قطاع المحروقات والفلاحة%	56.09	58.11	54.60	52.83	47.97	46.79	48.70
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	11.043,7	9.968	11.991,6	14.588,5	16.208,7	16.643,8	17.205,1
الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	6.046,1	6.858,9	7.811,2	9.364	10.672,3	11.675,8	12.547,3
الناتج المحلي خارج قطاع الفلاحة	10.316,3	9.036,7	10.976,3	13.405,3	14.787	15.003,8	15.433,6
الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات وخارج الفلاحة	5.318,7	5.927,6	6.795,9	8.162,8	9.250,6	10.035,8	10.775,8
نسبة الناتج خارج قطاع المحروقات %	54.74	68.80	65.13	64.18	65.84	70.15	72.92
نسبة الناتج خارج الفلاحة%	93.41	90.65	91.53	91.88	91.22	90.15	89.70
نسبة الناتج خارج قطاع المحروقات والفلاحة%	48.16	59.76	56.67	55.95	57.07	60.29	62.63

Source : Office National des statistiques, **comptes économiques en volume (2000-2014) ,** N°710, pp :15-18.

الشكل رقم (23): تطور نسبة الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات والفلاحة (2001-2014)

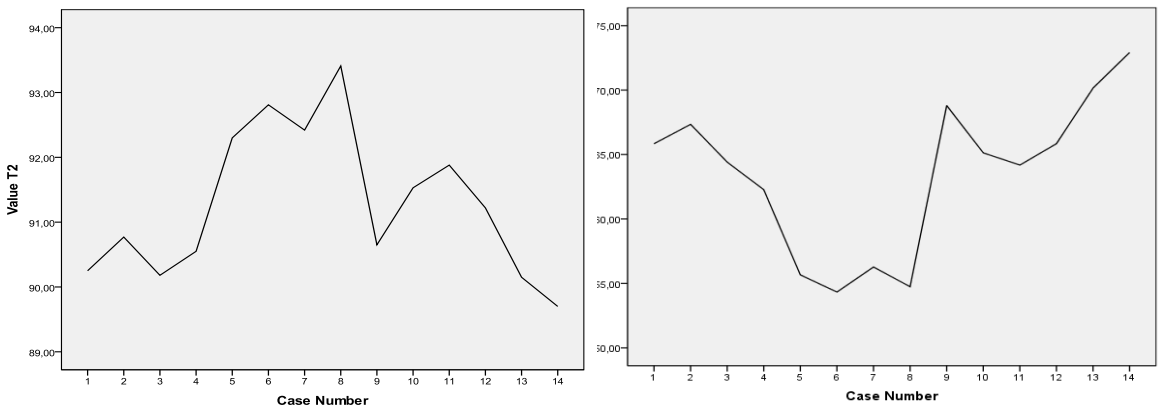

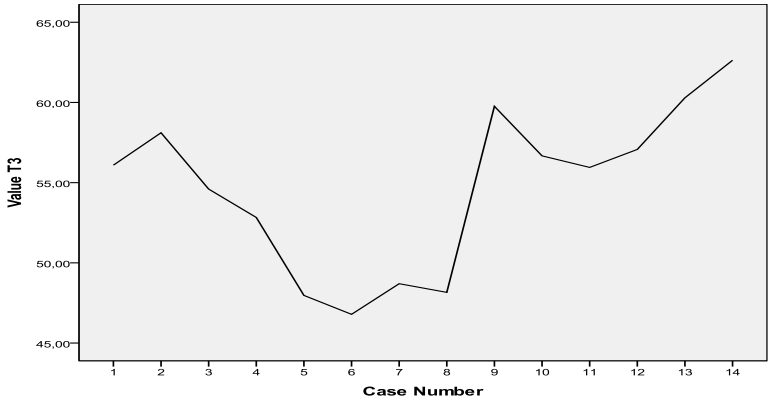

اعتمادا على الجدول 45 باستخدام برنامج .SPSS

T1: تمثل نسبة الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

T2: تمثل نسبة الناتج المحلي خارج قطاع الفلاحة.

T3: تمثل نسبة الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات وقطاع الفلاحة.

من خلال الجدول 45 والرسوم البيانية التوضيحية المرفقة، أردنا من خلال هذه المعطيات إبراز تطور إجمالي الناتج المحلي للفترة المدروسة، وقد شهد هذا الأخير تطور ايجابي مستمر باستثناء سنة 2009 أين شهد انخفاض لنسبة 9.7% فوصل إلى 9.968 مليار دج بعدما كان 11.043,7 مليار دج سنة 2008، ويرجع هذا بالأساس إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية أواخر 2007 وما رافقها من انخفاض أسعار النفط خاصة مع منتصف 2008 نتيجة انخفاض الطلب العالمي عليه، وباعتبار منتجات قطاع المحروقات تعتبر المكون الأساسي والرئيسي لإجمالي الناتج المحلي، أما فيما يخص تأثير أداء باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى على تطور هذا الناتج فقد اشرنا في الجدول إلى قيمة ونسبة الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات وخارج قطاع الفلاحة، لإبراز واقع القطاعات خارج المحروقات في تكوين الثروة، فنجد من خلال الجدول أن نسبة الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات قد بلغت في المتوسط 63.42% وبانحراف معياري قدر بنسبة 5.99%، أما بخصوص نسبة الناتج المحلي خارج قطاع الفلاحة فقد بلغت في متوسط الفترة 91.27% وبانحراف معياري 1.14%، وأخيرا بلغ متوسط نسبة الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات وقطاع الفلاحة 54.68% وبانحراف معياري قدر 5.07%.

ومن خلال الأرقام السابقة نجد المساهمة المحتشمة لقطاع الفلاحة في تكوين الناتج المحلي وهو ما وضحته نسبة الناتج المحلي خارج قطاع الفلاحة ببلوغها كمتوسط 91.27%وبانحراف معياري صغير 1.14% يدل على أن قيم الناتج المحلي خارج قطاع الفلاحة متركزة بشكل عام على المتوسط الحسابي المرتفع وان درجة تقلبها بقيم صغيرة جدا، وتزيد قيم الناتج المحلي خارج

المحروقات والتي بلغت 63.42% كمتوسط وقيم الناتج المحلي خارج قطاعي المحروقات والفلاحة ببلوغها في المتوسط 54.68% في إثبات المساهمة الضئيلة لهذا القطاع والتي لم تتجاوز 10% خلال هذه الفترة، خاصة إذا رأينا إلى أن القطاعات الاقتصادية الأخرى لا تتمتع بطاقات إنتاجية كبيرة، وان الجزائر تعتبر قطاع الفلاحة أهم القطاعات الحساسة والإستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في تكوين في إجمالي الناتج المحلي وقد عملت على تشجيع وتنشيط عملية الإنتاج فيه لتحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من التبعية للخارج وهو ما عززه المبالغ المالية الضخمة الموجهة إليه لتحسين ادائه والتي بلغت في مجملها وفي إطار برامج الاستثمارات العامة السابقة الذكر 1.355,9 مليار دج موزعة على ثلاث برامج.

المطلب الثاني: تأثير صادرات القطاع الزراعي على تطور إجمالي الناتج المحلي (2001-2013)

من منطلق العلاقة التي تربط الصادرات بالنمو الاقتصادي وكذلك الفرضية والتي اشرنا إليها في الفصل الأول (علاقة الصادرات بالنمو والتنمية الاقتصادية)، والتي تقول أن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدول، ويسهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية وبالتالي الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية والسلع الرأسمالية الضرورية في عملية الإنتاج، مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، وعليه سنحاول إذا تحليل تأثير التغيرات في قيمة صادرات القطاع خارج المحروقات بشكل عام والصادرات خارج المحروقات (باستثناء الفلاحة) على تطور قيمة إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع إضافة إلى تحليل تطور صادرات القطاع الفلاحي (يشمل الصيد البحري) عبر الزمن من خلال الجدول التالي الذي يقدم قيم المتغيرات الثلاثة محل الدراسة (صادرات خارج المحروقات (باستثناء قطاع الفلاحة)، صادرات القطاع الفلاحي (يشمل الصيد البحري)، إجمالي الناتج المحلي) مع التذكير أن قيمة صادرات القطاع الفلاحي تشمل على منتجات الصيد البحري حسب المصدر والمعلومات المتاحة وان كانت الحصة الأكبر هي لصادرات القطاع الفلاحي:

الجدول رقم (46): تطور الصادرات خارج المحروقات، صادرات القطاع الفلاحي والناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2013):

الوحدة: مليون دج

السنة/ التعيين	صادرات خارج قطاع المحروقات (باستثناء الفلاحة) X1	صادرات القطاع الفلاحي (يشمل الصيد البحري) X2	إجمالي الناتج المحلي Y
2001	50.035,4	1.776,4	4.227.100
2002	54.594,3	1.597,6	4.522.800
2003	50.281,6	1.771,9	5.252.300
2004	50.020,8	2.600	6.149.100
2005	64.222,4	2.325,9	7.562.000
2006	80.789,7	2.475	8.501.600
2007	90.413,5	2.876,7	9.352.900
2008	122.373,2	2.621,4	11.043.700
2009	74.489	2.919,5	9.968.000
2010	110.990,6	2.490,8	11.991.600
2011	147.572,8	2.721,7	14.588.500
2012	155.913,2	3.719,7	16.208.700
2013	154.571	4.981,9	16.643.800

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم (24): تطور الصادرات خارج المحروقات، صادرات القطاع الفلاحي والناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2013)

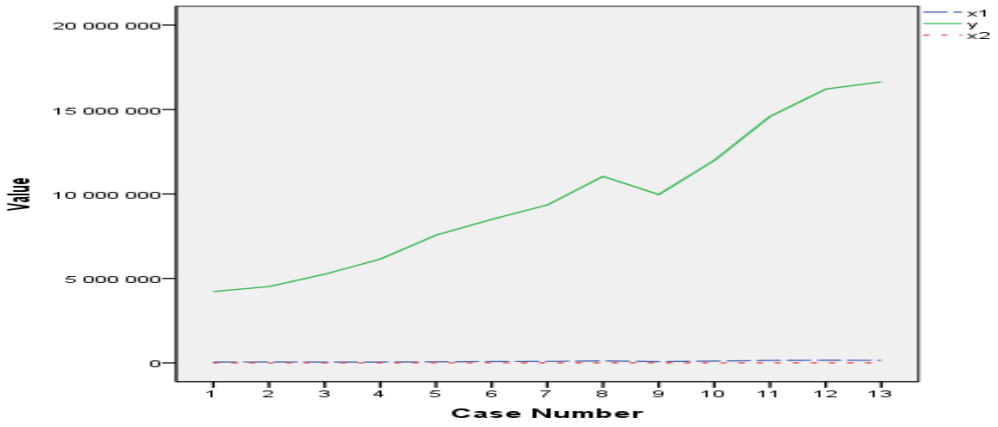

اعتمادا على الجدول 46 وباستخدام برنامج Spss .

الشكل السابق يوضح تطور المتغيرات الثلاث محل الدراسة فبالنسبة لصادرات خارج المحروقات (باستثناء قطاع الفلاحة) تظهر الأرقام أن قيمة هذه الصادرات بلغت في المتوسط 92.789,81 مليون دج وانحراف معياري قدر بمبلغ 41.061,67 مليون دج أي بدرجة تقلب قدرت بنسبة 44.25%، وبالنسبة لصادرات القطاع الفلاحي فقد بلغت قيمتها في المتوسط 2.682,96 مليون دج وبانحراف معياري 889,9 مليون دج أي بدرجة تقلب 33.17%، أما إجمالي الناتج المحلي فبلغت قيمته في المتوسط 9.693.238,46 مليون دج وبانحراف معياري 4.251.272,3 مليون دج وبدرجة تقلب 43.85%.

الشكل رقم (25): تأثير الصادرات خارج قطاع المحروقات (باستثناء الفلاحة) على تطور إجمالي الناتج المحلي للفترة: (2001-2013)

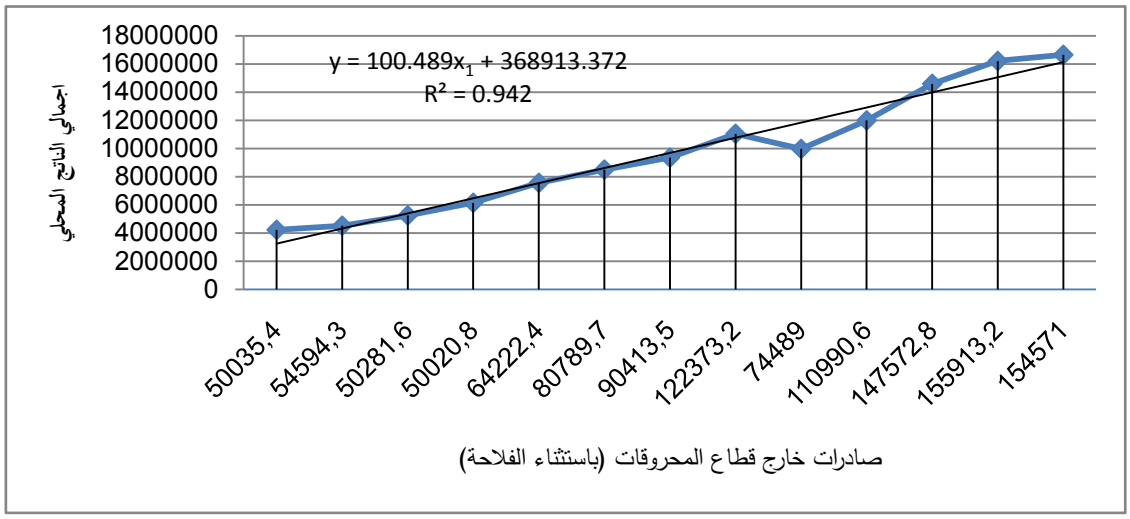

اعتمادا على الجدول 46 باستعمال برنامج Excel

ينبغي أن نشير أن العلاقة بين الصادرات بشكل عام وإجمالي الناتج المحلي هي علاقة خطية موجبة باعتبار أن القطاع الخارجي هو احد المكونات في حساب إجمالي الناتج المحلي، ولهذا نجد معامل الارتباط قوي وهو أمر بديهي وهو من نجده من خلال الشكل 25 الذي يوضح تغيرات إجمالي الناتج المحلي بدلالة الصادرات غير النفطية وكان معامل الارتباط قوي جدا (r=0.971) أما معامل التحديد فكان (R^2 = 0.942) وهذا يدل أن 94% من التغير في إجمالي الناتج المحلي يفسر بالتغير الحاصل في الصادرات خارج المحروقات (باستثناء الفلاحة) والباقي من التغير يعود لعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، كما أن الميل كان موجب وبقيمة 100.489 دج وهذا يعني انه في حالة زيادة الصادرات خارج المحروقات ب 1دج فان إجمالي الناتج المحلي سيزيد ب 100.489دج، ولهذا تظهر أهمية التصدير في تحقيق تطورات ايجابية في قيمة إجمالي الناتج المحلي ومنه في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد عرفت هذه الصادرات قيم متقاربة في فترة

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بلغت كمتوسط 51.233 مليون دج، وبدأت في التطور مع دخول مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو بالانتقال من 50.020,8 مليون دج إلى 64.222,4 مليون دج سنة 2005 أي زيادة بنسبة 27%، واستمرت في التزايد إلى غاية 2009 أين عرفت انخفاضا معتبرا بحوالي 39% وبقيمة 74.489 مليون دج ويرجع هذا إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على اقتصاديات دول العالم، وعاودت الارتفاع في سنة 2010 سنة دخول مرحلة البرنامج الخماسي والذي كان من ضمن أهدافه ترقية نشاط المؤسسات المصغرة والمتوسطة من خلال خلق مناطق صناعية ومنح قروض بنكية ميسرة وهذا من اجل تأهيل هذه المؤسسات والانتقال بها من مؤسسات ذات إنتاج موجه للسوق المحلية إلى مؤسسات تصديرية على المدى المتوسط والبعيد، وعرفت مرحة البرنامج الخماسي تزايد مستمر للصادرات خارج المحروقات (باستثناء الفلاحة) إلا أنها بقيت دائما هامشية بالنسبة للصادرات الإجمالية.

الشكل رقم (26): تطور صادرات القطاع الفلاحي والصيد البحري للفترة: (2001-2013)

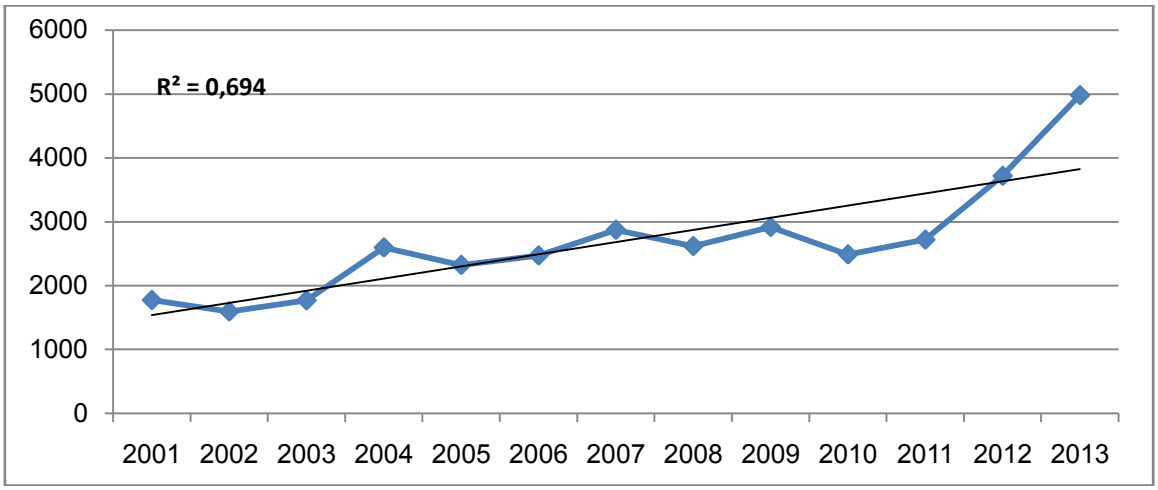

اعتمادا على الجدول 46 باستعمال برنامج Excel

يبرز الرسم البياني تطور صادرات القطاع الفلاحي والصيد البحري خلال الفترة (2001-2013) ويبرز معامل التحديد أن 69% من التغير الحاصل في صادرات القطاع يرجع إلى التغير الحاصل في الزمن والباقي إلى عوامل أخرى خارج النموذج، وتبرز الأرقام بشكل عام الضعف الكبير المسجل في أداء صادرات هذا القطاع بالنسبة إلى الصادرات خارج المحروقات فلم تتجاوز مساهمته 5.2% خلال هذه الفترة وهي أعلى نسبة وبلغت هذه النسبة في سنة 2004 وبقيمة 2.600 مليون دج، ويرجع هذا في أعقاب تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 لينتقل هذا المخطط إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في 2002 والذي كان من بين أهدافه ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى ترقية

المنتوجات ذات الميزة النسبية من اجل تصديرها، إلا أن هذه المساهمة لم تستمر في الصعود بل عرفت انخفاضا وبقيت تتراوح مابين 2% إلى 3% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات رغم الجهود المبذولة في تطوير هذا القطاع سواء من خلال الأغلفة المالية الموجهة إليه في البرامج الثلاث السابقة الذكر أو من خلال الصناديق المستحدثة لتشجيع الإنتاج فيه أو من خلال القوانين التي صدرت كقانون التوجيه الفلاحي (سنة 2008) الذي وضع كما ذكرنا خارطة طريق لتطوير القطاع من خلال برنامج سمي برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي تم على أساسه منح كل أشكال الدعم لتشجيع الإنتاج فيه، وكان من أشكال ترقية ودعم هذا القطاع المهم في الاقتصاد الوطني قرار مسح ديون الفلاحين والموالين الذي اصدر رئيس الجمهورية في فيفري 2009 [1] وأمر البنوك بالتوقف عن مطالبتهم بالتسديد وجاء هذا القرار في إطار إستراتيجية شاملة للنهوض بالقطاع الفلاحي من خلال وضع مجموعة من محاور أساسية كبرى لتحفيز هذه الفئة على بذل المزيد من الجهود لخدمة الأرض وتحقيق الأمن الغذائي، وقد رافق هذا القرار مجموعة من الإجراءات منها إعلان رئيس الجمهورية عن تحمل الدولة لاقتناء البذور والشتلات وإعادة إنتاجها من اجل رفع الإنتاج الفلاحي كما ونوعا، إضافة إلى مساعدات لاقتناء العتاد الفلاحي وعتاد الري المقتصد للمياه[2].

الشكل رقم (27): تطور إجمالي الصادرات خارج المحروقات للفترة: (2001-2013)

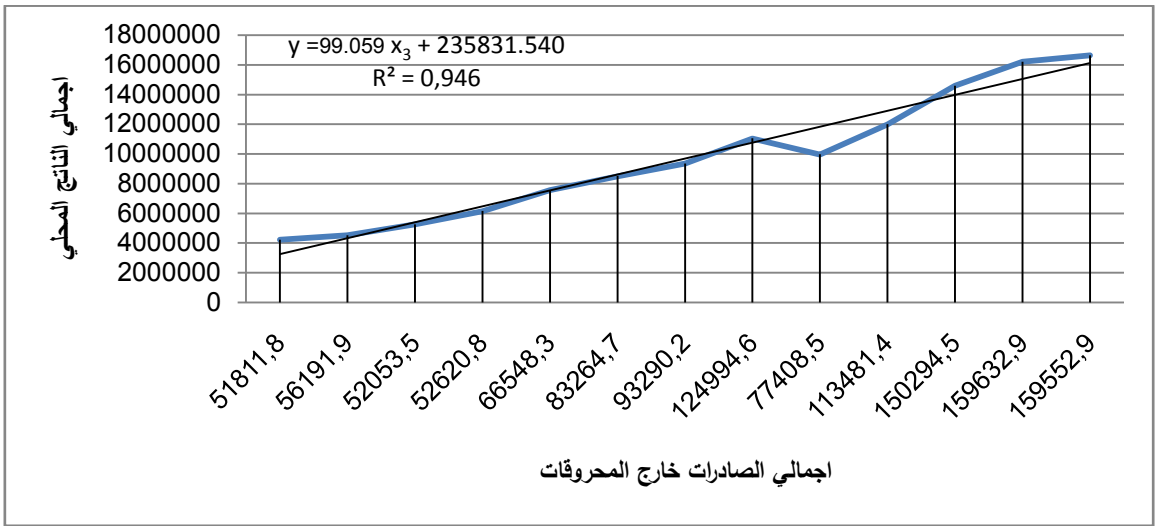

اعتمادا على الجدول 46 باستعمال برنامج Excel

[1]. www.djazaiers.com.

[2]. المرجع نفسه

الشكل السابق يوضح تأثير تطور إجمالي الصادرات خارج المحروقات على إجمالي الناتج المحلي وما يمكن ملاحظته أن هذا التأثير لم يختلف على ما رأيناه سابق من خلال صادرات خارج المحروقات باستثناء الفلاحة فبقي معامل التحديد (R^2=0.946) وهو ما يعني أن 94% من التغير الحاصل في إجمالي الناتج المحلي يفسر بالتغير الحاصل في إجمالي الصادرات خارج المحروقات والباقي لعوامل أخرى خارج النموذج وبهذا بقيت نسبة التغير كما رأيناه في تأثير صادرات خارج المحروقات باستثناء الفلاحة وهو ما يظهر هامشية قيمة صادرات القطاع الفلاحي والصيد البحري في تكوين إجمالي الصادرات خارج المحروقات وفي التأثير على قيمة إجمالي الناتج المحلي.

خلاصة الفصل الثالث:

رغم الانتقال الذي عرفته الجزائر بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وما رافقه من تحرير التجارة والاندماج مع التكتلات الاقتصادية، من خلال الدخول في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا وكذا التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي دخل حيز التنفيذ في 2005 وما رافقها من بنود تبدو في ظاهرها وخصوصا في المجال الاقتصادي تخدم الاقتصاد الوطني خصوصا في إيجاد أسواق خارجية للمنتجات الوطنية تحظي بنفس الاهتمام الذي تحظى به منتجات الدول المستقبلة، إلا أن واقع الأرقام والمؤشرات المقدمة في هذا الفصل تظهر أن الجزائر لن تستطيع مواجهة الإنتاج الأوروبي سواء كما أو نوعا، كما أن دخول سلع دول الاتحاد الأوروبي في ظل البنود المتفق عليها لن يخدم الإنتاج المحلي، خاصة في ظل استمرار اعتماد الدولة على منتجات قطاع المحروقات في تكوين الثروة فرأينا أنها تكون ثلثي الناتج المحلي الإجمالي أما قطاع الفلاحة كأحد القطاعات الإستراتيجية فقد كانت مساهمته ضعيفة أبرزته نسبة الناتج المحلي خارج قطاع الفلاحة ببلوغها كمتوسط 92.27% من إجمالي الناتج المحلي وبانحراف معياري 1.14% أي بدرجة تقلب صغيرة جدا عن متوسط الفترة المرتفع جدا، وقد اشرنا إلى وجود علاقة موجبة بين الصادرات خارج المحروقات وإجمالي الناتج باعتبار أن الصادرات هي جزء من تكوين إجمالي الناتج المحلي انطلاقا من طريقة الإنفاق لحساب إجمالي الناتج المحلي إلا أن هذا التأثير يتغير بتغير قيمة هذه الصادرات وهذا يعكس مدى أهمية تنمية الصادرات بشكل عام والصادرات خارج المحروقات بشكل خاص ومن أهمها صادرات القطاع الزراعي من اجل تحسين قيمة إجمالي الناتج المحلي خارج القطاع الريعي.

كما ينبغي التذكير إلى ما اشرنا إليه في أن أهم التحديات التي تواجه الاندماج في التكتلات الاقتصادية العالمية للجزائر والمجسدة حاليا في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هو أن دول الاتحاد الأوروبي عضو في من المنظمة العالمية للتجارة وقد قامت بإبرام اتفاقيات تحرير التجارة مع مجموعة من الدول، وهذا ما يجعل المنافسة تشتد في الأسواق الأوروبية لسلع الدول المنضوية في إطار هذه الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنها الجزائر ويصبح معيار الجودة أهم العوامل المؤدية إلى نجاح أو فشل اختراق أسواق الاتحاد الأوروبي.

خاتمة

خلاصة:

سعت كل دول العالم إلى الانفتاح التجاري الخارجي مع التركيز دائما على ميل كفة نشاط التصدير على الاستيراد، وقد كانت عملية تنمية الصادرات بشكل العام والصادرات خارج المحروقات احد أهم الأهداف الإستراتيجية التي سعت الدولة الجزائرية إلى الوصول إليها من اجل تنويع مصادر الثروة، وبالتالي الاعتماد على مصادر متنوعة لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم من اجل المساهمة في استيراد السلع الرأسمالية والوسطية اللازمة في عملية الإنتاج المحلي، ولهذا سعت السلطات الوطنية إلى إيجاد إستراتيجية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تمثلت أساسا في وضع مجموعة من الأطر القانونية، المالية والجبائية لتسهيل وتشجيع عملية التصدير إضافة إلى تأسيس هيئات لمرافقة المؤسسات التصديرية، وقد دخلت الدولة مع مطلع الألفية الثالثة مرفوقة بفوائض مالية كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في مرحلة استثمارية ضخمة مست مجموعة من القطاعات كان القطاع الزراعي أهمها وزعت على ثلاث برامج هي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) وخصص له مبلغ 525 مليار دج، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) بمبلغ مخصص قدر 4.202,7 مليار دج وأخيرا البرنامج الخماسي (2010–2014) بمبلغ 21.214 مليار دج، وقد كانت حصة الأسد في هذه البرامج لتحسين الظروف المعيشية وتطوير المنشات القاعدية والأساسية.

وبالنسبة للقطاع الزراعي فقد تم تخصيص مبلغ 1.355,9 مليار دج لهذا القطاع خلال فترة البرامج الثلاثة المذكورة وقد عرفت مساهمة قطاع الزراعة في الإنتاج الداخلي الخام تأرجح بين الارتفاع والانخفاض وبلغت مراحل الارتفاع في كل من سنة 2003 بمساهمة 10.96% وهي السنة التي أعقبت توسيع نشاط التنمية والانتقال الى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وفي سنة 2009 بنسبة 10.57% بدعم هذا المخطط باستصدار قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 كإجراء تكميلي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لعصرنة هذا القطاع، وأخيرا بلغت مساهمة هذا القطاع سنة 2014 نسبة 12.22% من الإنتاج الداخلي الخام وهي من نتائج الإجراءات المتخذة لتطوير وتشجيع الإنتاج في هذا القطاع ومن بينها قرار مسح الديون للفلاحين والموالين من قبل رئيس الجمهورية في فيفري 2009 وكذلك قرض الرفيق في سنة 2010 الذي كان بمثابة قرض زراعي محفز وبدون فوائد موجه لهذا القطاع بشكل عام والى تشجيع إنتاج وتصدير التمور بشكل خاص هذه التي كانت تملك الدولة فيها ميزة نسبية أبرزتها الأرقام المعطاة سواء في الإنتاج أو التصدير مقارنة بمنتجات زراعية أخرى.

إلا انه ورغم الإجراءات المتخذة فان مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج الداخلي وإجمالي الناتج المحلي كانت ضعيفة ومن البديهي أن يؤدي ضعف مساهمة القطاع في الإنتاج الداخلي

الخام والناتج المحلي الخام إلى ضعف أداء نشاط التصدير في هذا القطاع فقد لاحظنا أن مؤشر قوة التصدير لهذا القطاع لم 0.04% بينما شهدنا ارتفاع في مؤشر توغل الواردات والذي يمثل النسبة المئوية لحصة الواردات في السوق المحلية وتراوحت مابين 15.4% إلى 26.7% في ظل وجود قطاعات أخرى تعتمد الدولة فيها على استيراد منتجاتها بشكل مرتفع.

أولا- اختبار الفرضيات:

مكنتنا هذه الدراسة من تأكيد أو نفي بعضها على النحو التالي:

1- تمكنا من تأكيد الفرضية الاولى حيث أن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي تحسن حجم الإنتاج الذي يقود إلى تحقيق نمو اقتصادي.

2- مكنتنا هذه الدراسة من نفي الفرضية الثانية فرغم الاستراتيجيات المتبعة في تنمية الصادرات خارج المحروقات إلا أن مساهمتها كانت ضعيفة في إجمالي الصادرات، فبالنسبة لقطاع الزراعة فقد كانت استجابته قطاع لمختلف الإجراءات المتخذة في سبيل ترقية هذا القطاع ظرفية ولا تتميز بالاستمرارية فبعد أن يشهد حالة ارتفاع في مستوى الإنتاج بعد الإجراءات سرعان ما يعود للانخفاض ويرجع هذا ربما لعوامل مرتبطة به أهمها اعتماده على الظروف الطبيعية (المناخ والموارد المائية)، إضافة إلى نزوح اليد العاملة منه إلى قطاعات ذات أجور مرتفعة وثابتة مما اثر على حجم الإنتاج فيه الذي اثر بالطبع في حجم التصدير.

3- مكنتنا الدراسة من تأكيد الفرضية الثالثة، فالجزائر تملك موارد طبيعية وبشرية ومائية تساعدها في حال الاستغلال الأمثل لهذه الموارد في تحقيق مستويات إنتاج كبيرة تسهم على الأقل في المدى القصير والمتوسط في تحقيق الأمن الغذائي لمجموعة من المنتجات الزراعية.

4- مكنتنا الدراسة من تأكيد الفرضية الرابعة، فقد لاحظنا أن الجزائر تملك ميزة نسبية في إنتاج التمور وبدرجة اقل في الحمضيات والبقوليات ومن خلال حجم صادرات منتوج التمور عبر مراحل الدراسة، نجد انه بالمقارنة مع منتجات أخرى لا يحتاج إلى متطلبات ودعم مالي كبيرين خاصة في قطاعات أخرى كقطاع الصناعة، وبالتالي فالتوسع في إنتاج التمور يؤدي إلى التوسع في تصدير التمور وبالتالي تحسن كفاءة عوامل الإنتاج التي تؤثر على المدى المتوسط والبعيد في إنتاج منتجات زراعية أخرى تحمل نفس خصائص إنتاج التمور خاصة في جانب شروط ومتطلبات الإنتاج والدعم المالي وهذا ما يؤثر ايجابيا على حجم الدخل الوطني الذي يقود إلى تحقيق نمو اقتصادي.

ثانيا- التوصيات والاقتراحات:

1- تكمن أهمية التصدير في كون كما اشرنا سابقا وجود علاقة قوية دائما بين الصادرات وإجمالي الناتج المحلي باعتبار صافي الصادرات هي احد مكونات إجمالي الناتج المحلي ولهذا التوسع في التصدير هي احد العوامل التي تؤدي إلى تحسين مستوى الناتج المحلي الذي يقود إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

2- الحقيقة أن الدولة قامت بإجراءات تحفيزية لترقية الصادرات غير النفطية، إلا انه قبل مرحلة التصدير هناك مراحل يمر بها المنتوج ليصبح مؤهل للتصدير وعلى هذا يجب استحداث هيئات ترافق المنتوج المحلي عبر مختلف مراحل إنتاجه وبمختلف أشكال الدعم حتى يصبح جاهزا إلى مواجهة معايير الجودة وأذواق المستهلكين.

3- رغم أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قد فتح أسواق هذه الأخيرة أمام المنتجات الجزائرية وهذا ما رأيناه باتجاه 55% كمتوسط من الصادرات الإجمالية الوطنية نحو أسواق دول الاتحاد الأوروبي للفترة (2001-2013)، واحتلت دول الاتحاد الأوروبي المراتب الأولى في استقبال صادرات القطاع الفلاحي للفترة (2001-2008)، إلا أن هذا لا يخلو من مخاطر قد تواجه الاقتصاد الوطني واهم عامل يمكن الإشارة إليه أن المنتوج المحلي لا زال يحتاج إلى متابعة ومرافقة ليصل إلى مرحلة المواجهة أمام منتجات الدول الأجنبية وخاصة منتجات دول الاتحاد الأوروبي خاصة مع اقتراب دخول منطقة التبادل الحر حيز التنفيذ في أفاق 2017 حسب ما نصت علية اتفاقية الشراكة.

ثالثا- أفاق البحث:

الحقيقة أن هذه الدراسة هي استمرارية لمجموعة معتبرة من الدراسات تناولت إشكالية الخروج من دائرة الاعتماد على صادرات القطاع النفطي إلى التوسع في عملية التصدير ليشمل قطاعات إنتاجية أخرى، وقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى واقع احد القطاعات الحساسة والتي يجب الاهتمام بها إلى ابعد الحدود باعتباره قطاع استراتيجي إضافة إلى تأثيره على قطاعات أخرى، وعليه وانطلاقا من النقص الذي تركته هذه الدراسة في موضوع تنويع الصادرات والاهتمام بالقطاع الزراعي كأحد الأهداف المرجوة في عملية التصدير فإننا نقترح مجموعة من المواضيع المستقبلية تتمثل في:

- أهمية القطاع الزراعي ودوره في التأثير على القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- إشكالية الإجراءات المرافقة لعملية التصدير؛
- تفعيل دور الرقابة في مختلف أشكال الدعم المقدمة من الدولة.

مراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1- عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الجزائرية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2007.

2- فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن صالح ذياب، **دراسة متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**،جدة، 2013.

3- احمد شكري الريماوي، **اقتصاديات الأراضي واستعمالاتها، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات**، القاهرة، 2007.

4- محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

5- محمد السواعي، **التجارة والتنمية، الطبعة الأولى**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

6- علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي** ، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.

7- سوزان وفيق العاني، **علم الاقتصاد الزراعي**، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005.

8- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

9- محمد الشريف المان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، منشورات برتي، دالي ابراهيم، 1994.

10- روبير ج .بارو، **محددات النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2009.

11- عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** ، الجزء الثالث، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2008.

12- بلعزوز علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2006.

13- بوعون يحياوي نصيرة، **الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي** ، متيجة للطباعة، الجزائر، 2001.

14- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، دارالمريخ، الرياض، 2006.

15- صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثانية، دار اسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.

16- جميلة جوزي، **أسس الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2013.

17- علي محي الدين القره داغي، **إستراتيجية التنمية الشاملة والسياسات الاقتصادية في ظل الربيع**

العربي، الطبعة الأولى، دار البشائر، بيروت، 2012.

18- رنان مختار ، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي** ، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.

19- سليم سعداوي، **الجزائر ومنظمة OMC معوقات الانضمام وآفاقه** ، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

20- فريدريك م شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، الطبعة الأولى، العبيكان، الرياض،2002.

21- مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في الإشكالية الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007.

22- اسماعيل عبد الرحمن، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد** ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

23- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

24- محمد عبد العزيز عجمية سحر عبد الرؤوف القفاش وعلي عبد الوهاب نجا ، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.

25- ناصر دادي عدون، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

26- عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

27- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية** ، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

28- احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

2- المذكرات والأطروحات:

29- ايات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية** ، دراسة حالة(الجزائر-مصر)، أطروحة دكتوراه غ منشورة في ع الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

30- بلال خزار، **السياسات الزراعية وافاق تحقيق الامن الغذائي في الجزائر** ، مذكرة ماجستير غ منشورة في ع الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013.

31- بن عمر الاخضر، **أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

32- بهلولي فيصل ، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية والانضمام إلى**

OMC، مذكرة ماجستير غ منشورة في ع التسيير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

33- بهلولي مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة: 1970-2005**، مذكرة ماجستير غ منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011.

34- حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الراهنة دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013

35- زاهي محمد الامين، **اثر الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية وانضمامها إلى OMC** ، مذكرة ماجستير غ منشورة في ع الاقتصادية فرع التحليل المالي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008- 2009.

36- زايدي مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غ منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

37- زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

38- زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير غ منشورة في ع الاقتصادية تخصص: المالية الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

39- شربي محمد الامين، **أهمية ودور تمويل وتامين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، دراسة حالة FSPE وCAGEX خلال الفترة (1998-2009)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.

40- عزاوي اعمر، **إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

41- غردي محمد، **القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه غ منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.

42- فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة دكتوراه غ منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

43- فوزية غربي، **الزراعة بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

44- قاسمي الاخضر، **اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية**

حول تنويع الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ماجستير غ منشورة في ع الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

45- كبداني سيدي احمد، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه غ منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

46- مصطفى بن ساحة، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية، غرداية 2010-2011.

47- وعيل مراد، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في ع الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2013-2014.

48- يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، اطروحة دكتوراه غ منشورة في ع الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2007-2008.

3- الدوريات، المجلات والمداخلات العلمية:

49- مفتاح صالحي ورحال فاطمة، **دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في اطار البرامج التنموية (2001-2014) في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر** ، ملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف-1-، أيام 11-12 مارس 2013.

50- باشي احمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد02، 2003.

51- بن سعيد محمد، **حقيقة المرض الهولندي**، ملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة، جامعة مسيلة، يومي 28-29 اكتوبر 2014.

52- بن سمينة عزيزة، **الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد09، 2011.

53- بن عزة محمد، مداخلة بعنوان: **مساهمة موارد قطاع النفط في تمويل الميزانية العامة** ، ملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة، جامعة مسيلة، يومي 28-29 اكتوبر 2014.

54- بن محاد سمير، **مداخلة بعنوان: الريع والمرض الهولندي** ، ملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة، جامعة مسيلة، يومي 28-29 اكتوبر 2014.

55- بوهزة محمد وبراج صباح، **اثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري**، أ بحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف-1-، أيام 11-12 مارس 2013.

56- جديدي روضة، **اثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر** ، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف-1-، أيام 11-12 مارس 2013.

57- أمال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح** ، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة (2001-2014)، جامعة سطيف- 1-، أيام 11-12 مارس 2013.

58- خالدي خديجة، **اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد2، 2005.

59- خلوفي عائشة وبن زيادي اسماء وايت بارة شفيعة، **تقييم أثار الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر** ، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف، أيام 11-12 مارس 2013.

60- دريس رشيد، **انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2012)**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد11، 2014.

61- كمال رزيق، **تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد5، 2008.

62- فاطمة الزهراء زرواط وصارة بورجة، **اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الكويت، المجلد16، العدد2، 2014.

63- صالحي نجية ومخناش فتيحة، **أثار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2014)**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف-1-، أيام 11-12 مارس 2013.

64- البشير عبد الكريم، **مداخلة بعنوان:قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة**

الجزائر، منتدى الاقتصاديين المغاربة.

65- عثماني أنيسة وبوحصان لامية، **دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف-1-، أيام 11-12 مارس 2013.

66- علاوي عبد الفتاح وآخرون، **مداخلة: ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الاصلاحات الاقتصادية (2001-2014)**، ملتقى دولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة مسيلة ، يومي:28-29 اكتوبر 2014.

67- عماري عمار ومحمادي وليد، **أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر** ، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف-1-، أيام 11-12 مارس 2013.

68- محمد كريم قروف، **تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة (2001-2012)**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف-1-، أيام 11-12 مارس 2013.

69- كربالي بغداد، **استراتيجيات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجيا بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، الاكاديميين العرب، العدد45، 2010

70- كشيتي حسين وآخرون، **انعكاسات الإنفاق العام على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) دراسة تحليلية تقييمية لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو**، ملتقى دولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة مسيلة، يومي:28-29 اكتوبر 2014.

71- لطرش الطاهر، **حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد10، 2013.

72- مدوري عبد الرزاق، **عرض وتقييم أثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة(2001-2014)، جامعة سطيف-1-، أيام 11-12 مارس 2013.

73- صليحة مقاوسي، **مداخلة: نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

74- نوري منير ولجلط ابراهيم، **مداخلة بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات**، ملتقى دولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع

المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010.

75-وصاف سعيدي وآخرون، و **اقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد8، 2008.

3- المراسيم، القوانين والقرارات:

76- المادة 126 من قانون النقد والقرض.

77- الجريدة الرسمية العدد 64 لسنة 1993.

78- المادة 3 من الجريدة الرسمية العدد64.

79- قانون الرسوم على رقم الأعمال.

80- المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 94-208 من الجريدة الرسمية العدد47 لسنة 1994.

81- المادة الثانية والسادسة من المرسوم 96-93 من الجريدة الرسمية العدد16 لسنة 1996.

82- المادة الثالثة من المرسوم 96-235 من الجريدة الرسمية العدد41 لسنة 1996.

83- المادة الأولى والثانية من المرسوم 96-205 من الجريدة الرسمية العدد35 لسنة 1996.

4- التقـــــارير:

84- دليل التجارة الخارجية، 2008.

85- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009.

86-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، 2015.

87- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد29، 2009.

88- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد31، 2011.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages :

88- Mehdi Abbas, **L'ouverture commerciale de l'Algérie, revue Tiers monde**, Université de France, Paris, 2012.

89- .Eric Bousserelle, **Dynamique économique : croissance-crises, cycles**,Gualino editeur, Paris 2004.

90- Abdelhamid Brahimi, **l'Economie Algérienne**, OPU, Alger, 1991.

91- Arnaud Diemer, **Cours de Mr Diemer :Economie générale**, IUFM Auvergne, 2002.

92-Ahmed Hani, **Economie de l'Algérie indépendante**, ENAG edition, Alger, 1991.

Thèses et mémoires :

93-. Arrouche Nacera, **Essai d'analyse de la politique de soutien aux exportations hydrocarbure en Algérie: contraintes et résultat**, mémoire magistère, option : économie et finance internationale, Université Mouloud Mammeri, Tizi ouzou, 2014 .

94- Abdali Riad, **Processus d'ouverture de l'économie Algérienne vingt ans de transition évolution et performance,** thèse doctorat en sciences sociales, Université paris 8 Vincennes-Saint-Denis, paris, 2010-2011.

Rapports :

95- Banque D'Algérie, **Rapport 2013 : Evolution économique et monetaire**,en Algérie, 2014.

96- Office National des statistiques, **comptes économiques en volume (2000-2014) ,** N°710.

97- Office National des statistiques, **comptes économiques, rétrospectives statistiques (1962-2011)**.

98- Ons, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012**, collections statistiques n°182/2014, statistiques économiques n°75.

99- Ons, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013**, collections statistiques n°188/2014, statistiques économiques n°79.

100- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information**, statistiques agricoles2003.**

101- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information**, rapport sur la situation du secteur agricole 2005.**

102- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information**, commerce extérieur agricole 2008.**

ثالثا: المواقع الالكترونية:

103- www.fao.com.

104– - www.minagri.dz :**Le Renouveau Agricole et Rural en marche – Revue et Perspectives**, mai 2012.

105 - http://www.maspolitiques.com.

106 -http://www.cevital.com/ar.

107- http://www.mincommerce.gov.dz/arab.

108- http:// www.djazaiers.com.

ملاحق

الملحق 01: حساب بيانات إحصائية للمتغيرات X1 وx2 وY

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
x1	13	50020,8	155913,2	92789,808	41061,6795
x2	13	1597,6	4981,9	2682,962	889,9048
y	13	4227100	16643800	9693238,46	4251272,374
Valid N (listwise)	13				

الملحق 02: اختبار العلاقة بين اجمالي الناتج كمتغير تابع المحلي والصادرات خارج المحروقات (باستثناء القطاع الفلاحي)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,971[a]	,942	,937	1068989,722

a. Predictors: (Constant), x1
b. Dependent Variable: y

الملحق 03: الانحدار الخطي للمتغيرين x1 وy (استخراج الميل والتقاطع)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	368913,372	757753,470		,487	,636
	x1	100,489	7,515	,971	13,371	,000

a. Dependent Variable: y

الملحق 04: اختبار العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع وصادرات القطاع الفلاحي (يشمل الصيد البحري)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,844[a]	,712	,686	2381977,420

a. Predictors: (Constant), x2
b. Dependent Variable: y

الملحق 05: الانحدار الخطي للمتغيرين x2 وy (استخراج الميل والتقاطع)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1123573,717	2175809,014		-,516	,616
	x2	4031,669	772,687	,844	5,218	,000

a. Dependent Variable: y

الملحق 06: اختبار العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي كمتغير مستقل والصادرات خارج المحروقات (باستثناء القطاع الفلاحي)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,971[a]	,942	,937	10325,0296

a. Predictors: (Constant), y

الملحق 07: الانحدار الخطي للمتغيرين y و x1 (استخراج الميل والتقاطع)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1919,587	7374,654		,260	,799
	Y	,009	,001	,971	13,371	,000

a. Dependent Variable: x1

الملحق 08: اختبار العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي كمتغير مستقل وصادرات القطاع الفلاحي (يشمل الصيد البحري)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,844[a]	,712	,686	498,6115

a. Predictors: (Constant), y

الملحق 09: الانحدار الخطي للمتغيرين y و x2 (استخراج الميل والتقاطع)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	970,570	356,133		2,725	,020
	y	,000	,000	,844	5,218	,000

a. Dependent Variable: x2

الملحق10 : اختبار العلاقة بين تطور صادرات القطاع الفلاحي والزمن

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,833[a]	,694	,666	514,0600

a. Predictors: (Constant), VAR00001

الملحق 11: الانحدار الخطي للمتغيرين: الزمن وx2 (استخراج الميل والتقاطع)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-379404,626	76476,190		-4,961	,000
	VAR00001	190,377	38,105	,833	4,996	,000

a. Dependent Variable: x2

الملحق 12: اختبار العلاقة بين تطور إجمالي الصادرات خارج المحروقات وإجمالي الناتج المحلي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,973[a]	,946	,941	1030544,404

a. Predictors: (Constant), x3

الملحق 13: الانحدار الخطي للمتغيرين: x3 (اجمالي الصادرات خارج المحروقات) وy (استخراج الميل والتقاطع)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	235831,540	737979,250		,320	,755
	x3	99,059	7,126	,973	13,900	,000

a. Dependent Variable: y